وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مذكرة بعنوان

انعكاسات عمل المرأة الجزائرية على مسؤولياتها الأسرية

- دراسة ميدانية على عينة من الأمهات العاملات بكليتا العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب واللغات بجامعة جيجل-

مذكرةمقدمة لنيل شهادة ماستر ل.م.د في علم الاجتماع

تخصص: تنظيم وعمل

إعداد الطالبتين:

- هاجر يحياوي
- سميرة لعقون

إشراف الأستاذة :

حديدان صبرينة

أعضاء لجنة المناقشة:

1- **بولفلفل إبراهيم**.....**رئيسا**

2- **حديدان صبرينة**.....**مشرفا ومقررا**

3- **بلعيور الطاهر**.....**مناقشا**

السنة الجامعية :2019/2018

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مذكرة بعنوان

انعكاسات عمل المرأة الجزائرية على مسؤولياتها الأسرية

- دراسة ميدانية على عينة من الأمهات العاملات بكليتا العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب واللغات بجامعة جيجل-

مذكرةمقدمة لنيل شهادة ماستر ل.م.د في علم الاجتماع

تخصص: تنظيم وعمل

إعداد الطالبتين:

- هاجر يحياوي
- سميرة لعقون

إشراف الأستاذة :

حديدان صبرينة

أعضاء لجنة المناقشة:

1- **بولفلفل إبراهيم**.....**رئيسا**

2- **حديدان صبرينة**.....**مشرفا ومقررا**

3- **بلعيور الطاهر**.....**مناقشا**

السنة الجامعية :2019/2018

((رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ

أَمْرِنَا رَشَدًا))

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

الشكر لله تبارك وتعالى الذي وفقنا وأعاننا على إنجاز وإتمام هذه المذكرة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم –لا يشكر الله من لا يشكر الناس–

من منطلق الحديث الشريف نتوجه بالشكر لأهل الفضل فمن لا يذكر لأهل الفضل فضلهم جاحد، وفي هذا المقام نخص بالشكر الجزيل والامتنان الغفير للأستاذة الدكتورة "**حديدان صبرينة**" التي وافقت على الإشراف على مذكرتنا رغم أن واجباتها أكثر من أوقاتها، والتي لم تبخل علينا بتوجيهاتها وكانت صدرا رحبا في كل صغيرة وكبيرة

ولا ننسى توجيه الشكر لأساتذة قسم علم الاجتماع لمساعدتهم وتوجيهاتهم القيمة التي ناولونا إياها طوال مشوارنا الجامعي

وكذا عمال المكتبة كل باسمه الذين سهلوا لنا مهمة البحث والدراسة

وإلى كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل المتواضع ولو بكلمة طيبة وابتسامة صادقة

إليكم خالص التشكرات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
كلمة شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
مقدمة	أ.ب
الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة	
الإشكالية	5
تساؤلات الدراسة	6
فرضيات الدراسة	6
مبررات اختيار الموضوع	7
أهمية الدراسة	7
أهداف الدراسة	7
تحديد المفاهيم	8
الدراسات السابقة	16
النظريات المفسرة لعمل المرأة	20
الفصل الثاني: نشأة وتطور عمل المرأة في العالم والجزائر	
تمهيد	26
1- نشأة وتطور عمل المرأة في العالم	27
1-1- عمل المرأة في البلدان الصناعية (الغربية)	27
1-2- عمل المرأة في البلدان العربية	29

2- نشأة وتطور عمل المرأة في الجزائر	30
2-1- عمل المرأة الجزائرية في فترة الإحتلال	30
2-2- عمل المرأة الجزائرية في مرحلة الاستقلال	31
2-3- عمل المرأة الجزائرية في المجتمع الجزائري الحديث	33
3- عمل المرأة في نظر القانون والإسلام	36
3-1- عمل المرأة في القانون العالمي	37
3-2- عمل المرأة في قانون العمل الجزائري	37
3-3- عمل المرأة في التشريع الإسلامي	39
4- دوافع خروج المرأة للعمل	41
4-1- دوافع اقتصادية	41
4-2- دوافع نفسية واجتماعية	42
4-3- دوافع تعليمية وسياسية	43
خلاصة	44
الفصل الثالث: تطور الأسرة والمسؤولية الأسرية للمرأة العاملة الجزائرية	
تمهيد	47
1- التطور التاريخي للأسرة	48
1-1- الأسرة في الجاهلية	48
1-2- الأسرة في الإسلام	48
2- خصائص الأسرة	49
3- أشكال الأسرة	50
3-1- الأسرة النواة	50
3-2- الأسرة الممتدة	50
3-3- تصنيفين من ناحية الإنتساب القرابي	50
4- وظائف الأسرة	51
4-1- الوظيفية البيولوجية	51

4-2- الوظيفة النفسية	51
4-3- الوظيفية التربوية	51
4-4- الوظيفة الدينية	52
4-5- وظيفة التنشئة الاجتماعية للطفل	52
5- التغيرات الاجتماعية التي طرأت على الأسرة	52
5-1- التغير في الوظائف البيولوجية	52
5-2- التغير في حجم الأسرة	54
5-3- التغير في التنشئة الأسرية	54
5-4- التغير في الوظيفة الاقتصادية	54
5-5- التغير في رئاسة الأسرة	54
6- المسؤولية الأسرية	55
6-1- مسؤولية المرأة اتجاه الأبناء	56
6-2- مسؤولية المرأة اتجاه الزوج	57
خلاصة	58
الفصل الرابع: انعكاسات خروج المرأة الجزائرية للعمل على الأسرة وعلى نفسها	
تمهيد	61
1- انعكاسات خروج المرأة الجزائرية للعمل على الأسرة	62
1-1- انعكاسات خروج المرأة الجزائرية للعمل على الأطفال	62
1-2- انعكاسات خروج المرأة الجزائرية للعمل على الزوج	64
1-3- انعكاسات عمل المرأة الجزائرية على العلاقات الاجتماعية والقرابية	65
2- انعكاسات خروج المرأة للعمل على نفسها	66
2-1- انعكاسات خروج المرأة للعمل على صحتها النفسية	66
2-2- انعكاسات خروج المرأة للعمل على صحتها الجسمية	68
خلاصة	69
الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة	

تمهيد	72
1- فرضيات الدراسة	73
2- منهج الدراسة	73
3- مجالات الدراسة	74
3-1- المجال الجغرافي	74
3-2- المجال الزمني	75
3-3- المجال البشري	75
4- عينة الدراسة	76
4-1- تعريف العينة	76
4-2- البيانات العامة لعينة الدراسة	76
5- أدوات جمع البيانات	81
5-1- الملاحظة	81
5-2- المقابلة	82
5-3- الإستمارة	82
6- أساليب التحليل	86
6-1- الأسلوب الكمي	86
6-2- الأسلوب الكيفي	86
خلاصة	87
الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة	
تمهيد	90
1- عرض وتحليل بيانات الدراسة	91
1-1- عرض وتحليل البيانات الخاصة بالالتزام الوظيفي والأعمال المنزلية	91
1-2- عرض وتحليل البيانات الخاصة بتقلد منصب قيادي والتحصيل الدراسي للأبناء	102
1-3- عرض وتحليل البيانات الخاصة بزيادة أعباء العمل والعلاقة الزوجية	112
2- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات	121

2-1- مناقشة نتائج الفرضية الأولى	121
2-2- مناقشة نتائج الفرضية الثانية	123
2-3- مناقشة نتائج الفرضية الثالثة	125
3- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة	127
4- مناقشة النتائج في ضوء النظريات	127
5- النتائج العامة للدراسة	128
6- القضايا التي تثيرها الدراسة	128
خاتمة	129
قائمة المصادر والمراجع	130
الملاحق	138
ملخص الدراسة	145

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	النسبة الوظيفية النسوية حسب الفئات المهنية	33
02	نسبة وعدد الأمهات والأستاذة حسب الأطوار بين 2000 و2003	35
03	السن	78
04	سنوات الزواج	79
05	عدد الأطفال	79
06	عدد الأطفال المتمدرسين	80
07	الأقدمية في العمل	81
08	عمل الزوج	81
09	المستوى التعليمي للزوج	82
10	نوع السكن	82
11	قيمة صدق كل بند من بنود الاستمارة	87
12	إيجاد الوقت للاهتمام بشؤون المنزل	93
13	سبب عدم وجود وقت للاهتمام بشؤون المنزل	94
14	تحضير وجبة الغذاء صباحا	94
15	الالتزام بساعات العمل القانونية	95
16	المتطلبات المنزلية التي تقصر الأم العاملة في إنجازها	96
17	عدد مرات تنظيف المنزل في الأسبوع	97
18	التعرض للانتقاد من طرف أفراد العائلة	98
19	التعرض للانتقاد بسبب تقصيرها في شؤون المنزل	98
20	استضافة الأقارب والأصدقاء	99
21	اللجوء لأكل المطاعم	100
22	سبب اللجوء لأكل المطاعم	101
23	التأخر عن العمل صباحا	101
24	سبب التأخر عن العمل صباحا	102
25	تحضير وجبة العشاء بعد تعب العمل	103
26	زيادة المسؤولية الإدارية ومساعدة الأبناء في مراجعة الدروس	104
27	تعرض الأبناء لمشكل ما في غياب الأم	105

28	نوع المشاكل التي يتعرض لها الأبناء	106
29	تأثير أعباء العمل على الحالة النفسية للأم العاملة	107
30	شعور الأم العاملة أثناء تأثر حالتها النفسية بسبب العمل	107
31	تحفيز الأبناء للدراسة	108
32	تقصير الأم العاملة في حق أبنائها	109
33	نوع تقصير الأم العاملة في حق أبنائها	109
34	امتلاك الوقت الكافي للاتصال بمدرسي الأبناء	110
35	تحمل الأم العاملة مسؤولية ضعف التحصيل الدراسي للأبناء	111
36	كيفية تصرف الأم إذا لم يكن باستطاعتها متابعة أبنائها في فترة الامتحانات	112
37	تعويض الأم العاملة وقت غيابها عن الأبناء	113
38	تسبب عمل الأم خارج المنزل في مشاكل مع الزوج	114
39	موقف الزوج من تأخر الزوجة بسبب عمل إضافي	115
40	تعرض الأم العاملة لضغط نفسي في العمل وتعاملها مع زوجها	116
41	التقصير في تلبية حاجات الزوج العاطفية بسبب سوء الحالة النفسية	116
42	رد فعل الزوج اتجاه تقصير الزوجة في تلبية حاجاته العاطفية	117
43	تقصير الأم العاملة في تلبية طلبات الزوج وتأثره بتعليقات الأهل	118
44	اقتراح الزوج فكرة التخلي عن العمل لزوجته	118
45	سبب اقتراح الزوجة فكرة التخلي عن العمل لزوجته	119
46	ملازمة الزوج الأبناء أثناء تأخر الزوجة في العمل	120
47	اهمال الزوجة مظهرها الخارجي في البيت بسبب العمل	121
48	نقص أنوثة الأم العاملة بسبب ضغط العمل	122
49	ملاحظات الزوج أثناء نقص أنوثة زوجته	123
50	إيجاد الوقت للاهتمام بشؤون المنزل وتعرض الأم العاملة للانتقاد من طرف العائلة	125
51	تقصير الأم العاملة في حق أبنائها وتعرضهم لمشاكل في فترة غيابها	127
52	تسبب عمل الأم خارج المنزل في مشاكل مع الزوج وكيفية تعاملها معه عند تعرضها لضغوط نفسية	129
53	أسماء المحكمين	141

مقدمة

مقدمة:

يعتبر العمل حاجة ضرورية في كل المجتمعات، حيث يمارس الإنسان مختلف الأنشطة في عديد المجالات حتى يضمن حياة كريمة يتحصل من خلالها على ضروريات الحياة، يقوم به كل من الرجل والمرأة على حد سواء كل حسب اختصاصه وما يناسب قدراته البدنية والفكرية إذ لم يعد العمل مقتصرا على الرجل فقط ولم تعد الأعمال المنزلية مقتصرة على المرأة كذلك، فلقد اتجهت المرأة سواء في الريف أو المدينة لممارسة مختلف الأعمال والوظائف فأصبحت تشارك حتى في النشاطات التي كانت تعرف أنها حكرا على الرجل فقط، واختيار المرأة للعمل وضعها أمام مفترق طرق بين مسؤوليتي العمل داخل وخارج المنزل، فداخل المنزل تعتبر العمود الفقري للأسرة وأساسها، تقع على عاتقها العديد من الواجبات اتجاه الأبناء والزوج فهي التي تهتم بطلبات زوجها وتحاول قدر الإمكان تلبيتها للحفاظ على استقرار العلاقة الزوجية بالمقابل يقوم الزوج بنفس الدور كذلك، وتهتم أيضا بشؤون الأبناء ورعايتهم والوقوف عند جميع النواحي التربوية والنفسية والعاطفية لضمان تنشئة اجتماعية وأسرية سليمة إلى جانب ذلك تقوم المرأة بالوقوف على شؤون المنزل وتنفيذ واجباتها كربة بيت، ومدى قيامها بهذه الواجبات هو الذي يقيس مدى التزامها بمسؤوليتها الأسرية من عدمه.

ومن جهة أخرى فإن ممارستها لوظيفة ما يجعلها مضطرة للتقيد فيها بقواعد وقوانين حتى تكون ممارستها لوظيفتها في نحو منظم، بالتالي تكون المرأة العاملة قد تحدت جميع العوائق والظروف التي تقف أمام مسارها المهني وتقلل من مسؤوليتها داخل الأسرة، فسعت للتوفيق بينهما إثباتا لذاتها وتأكيدا على قدرتها في مشاركة الرجل في التنمية الاقتصادية لبلادها والتخلص من صورة المرأة المنحصر دورها داخل المنزل فقط.

وفي هذا الصدد جاءت العديد من الدراسات التي تتناول ظاهرة خروج المرأة للعمل، وكان للمرأة الجزائرية نصيبا من الاهتمام خاصة الأم العاملة في ظل التغيرات والتطورات التي أفرزتها المجتمع الجزائري الحديث على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، التي سمحت للمرأة الجزائرية أن تكون عنصرا فعالا في تحقيق التنمية في كل القطاعات، فالتغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري ساهمت بشكل واضح ومباشر في توجه المرأة للعمل أين لا تزال هذه القضية تتأرجح بين مؤيد ومعارض، فهناك من يرى بأن الدور الاقتصادي الذي تقوم به المرأة هو إكمال لدور الرجل وهو الذي فتح لها المجال

لإبراز قدراتها وإثبات ذاتها، في حين نجد من المعارضين الذين يرجعون معارضتهم للانعكاسات السلبية التي تطرأ على الأسرة بسبب تقصير المرأة الجزائرية بالتزاماتها الأسرية وذلك يعود لانشغالها الدائم في العمل، وعلى هذا الأساس ركزنا في دراستنا على انعكاسات عمل المرأة الجزائرية على مسؤولياتها الأسرية محاولين الوقوف عند الانعكاسات السلبية والإيجابية التي يخلفها عمل المرأة الجزائرية على واجباتها اتجاه الزوج والأبناء والأعمال المنزلية.

جاءت هذه الدراسة في جانبين نظري وتطبيقي، إذ حوى الجانب النظري أربعة فصول، في الفصل الأول تطرقنا إلى إشكالية البحث، فرضيات الدراسة، مبررات اختيار الموضوع، الأهداف وأهمية الدراسة، وتناولنا كذلك المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالدراسة والتطرق إلى النظريات التي عالجت موضوع عمل المرأة.

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه نشأة وتطور عمل المرأة في البلدان الصناعية والعربية ثم نشأته وتطوره في المجتمع الجزائري قبل وبعد الاستقلال وفي المجتمع الحديث، ثم انتقلنا لعرض عمل المرأة في نظر القانون العالمي وقانون العمل الجزائري ثم عمل المرأة في التشريع الإسلامي، وأخيرا تطرقنا لمختلف الدوافع الاقتصادية والنفسية والاجتماعية والتعليمية والسياسية لخروج المرأة للعمل.

أما الفصل الرابع فقد خصصناه لعرض انعكاسات عمل المرأة على أفراد أسرتها فيما يخص الزوج والأبناء والعلاقات الاجتماعية القرابية، ثم انعكاسات عملها على نفسها أي صحتها النفسية والجسمية.

أما الجانب التطبيقي للدراسة فقد تناولنا فيه الجانب المنهجي للدراسة الاستطلاعية فيما يخص نوع المنهج المستخدم وعينة الدراسة المختارة ومجالات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة وأدوات جمع البيانات، ثم انتقلنا من الجانب المنهجي إلى الجانب التطبيقي الخاص بعرض وتحليل بيانات الدراسة والتعليق عليها تحت كل جدول ثم مناقشة النتائج العامة للدراسة، وختمنا بحثنا بالقضايا التي تثيرها الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المنهجي للدراسة

الإشكالية

التساؤلات

الفرضيات

مبررات اختيار الموضوع

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

تحديد المفاهيم

الدراسات السابقة

النظريات المفسرة لعمل المرأة

الإشكالية:

عرفت المرأة سابقا بالنظرة الدونية للمجتمع إليها، حيث عانت الكثير عبر مراحل التاريخ بسبب نظرة المجتمع النمطية إلى الدور والوظيفة التي اتفق عليها المجتمع، فقد انحصرت أعمالها في الأدوار الثانوية المرتبطة بالأسرة أساسا، والتي ورثتها من العادات والتقاليد الخاصة بمجتمعها.

فوصفها المجتمع بأنها إنسانة ضعيفة وليست قادرة على مجابهة الرجل في القوة والأعمال التي يقوم بها، معتبرا أن الرجل رمزا للقوة والفحولة وأن المرأة رمزا للدونية والاحتقار.

وبالرغم من التطورات الكبيرة التي شهدتها المجتمعات في العديد من المجالات إلا أن هذه النظرة الدونية لمكانة المرأة وأدوارها لم تتغير ولم تتطور بالشكل المناسب، خاصة في المجتمعات العربية المعروفة بالمجتمعات الذكورية المقدسة للرجل والأدوار التي يقوم بها، ذلك رغم أن المرأة سعت جاهدة إلى تغيير هذه الصورة النمطية التي ورثتها من المجتمع، وذلك من خلال محاولتها إبراز مكانتها في المجتمع ومحاولة الانخراط في مجموعة من الأعمال المختلفة، إلا أنها لم تستطع إحداث تغييرا جذريا في الأدوار الموكلة إليها.

لكن ومع زيادة وعي المرأة ونمو ثقافتها في المجتمع، اتخذت من إبراز مكانتها وتغيير طبيعة الأدوار الموكلة إليها تحديا كبيرا، وذلك من خلال رفضها الموروث القيمي المجتمعي الذي لا يتفق مع التصور الإسلامي ولا يتفق مع ما تسعى إليه المرأة، خاصة مع الحركات الإيجابية الحديثة للمنظمات والمؤتمرات ومجموع الاتفاقيات والالتزامات التي أسست للمرأة قاعدة تنطلق من خلالها إلى المشاركة في التنمية ندا إلى ند مع الرجل، والذي استطاعت المرأة من خلالها أن تحسن أوضاعها التعليمية والتدريبية، حيث ارتفعت نسبة البنات المتعلمات في الكثير من الدول النامية التي اتخذت على عاتقها مسؤولية تعليم وتثقيف الفئات المهمشة، وذلك ما زاد المرأة وعيا بأهمية إحداث تغيير في الدور الذي تقوم به وضرورة إبراز مكانتها في المجتمع وزيادة فرصتها في اكتساح مجالات العمل المختلفة وشغل مناصب قيادية فعالة في المجتمع والوصول إلى مراكز صنع القرار.

وبهذا بدأ وضع المرأة العاملة في التحسن التدريجي من خلال وصولها إلى مختلف الميادين والمجالات المهنية دون استثناء، فشغلت مناصب في التعليم والإدارة والأعمال الحرة وحتى في مجال السياسة الذي كان حكرا على الرجال فقط.

وقد فتح التحاق المرأة بالعمل أمامها مجالات واسعة من النشاط الاجتماعي أحدث تغيرات هامة في مكانتها في المجتمع، وقد كانت المرأة الجزائرية مثلها مثل باقي النساء في العالم، إذ حاولت هي بدورها إبراز مكانة خاصة في المجتمع وتغيير الصورة النمطية للمجتمع اتجاه الأدوار التي تقوم بها، وذلك من خلال خروجها إلى سوق العمل خاصة مع التطورات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر وزيادة عدد المؤسسات والمراكز الإنتاجية والخدماتية التي أفضت إلى ضرورة الزيادة في اليد العاملة النسوية، فأصبح

بذلك من الضروري وجود المرأة في هذه القطاعات كضرورة اقتصادية للمجتمع، وكنمط لسد احتياجات المرأة وأسرتها، وتحقيق ذاتها كشخص مستقل.

غير أن هذه التغيرات في مكانة وأدوار ومسؤوليات المرأة أفرزت العديد من التغيرات كذلك في نطاق أدوارها الاجتماعية ومسؤولياتها الأسرية، بحيث وجدت المرأة العاملة نفسها أمام العديد من المطالب والاختيارات التي تلامس بيئة أسرتها سواء بشكل سلبي أو إيجابي، وكثيرا ما تجد نفسها غير قادرة على الموازنة بين ما تسعى إليه من تحقيق وإثبات لذاتها، وبين ما هي مطالبة به داخل أسرتها، فتجد نفسها أمام مفترق طرق بين العمل خارج وداخل المنزل.

بما أن مسؤوليات والتزامات المرأة العاملة تغيرت بسبب خروجها إلى العمل، محاولة بذلك إثبات ذاتها وتغيير نظرة المجتمع اتجاه الوظيفة التي تقوم بها، فإن ذلك سينعكس بشكل مباشر على مسؤولياتها الأسرية والتزاماتها اتجاه أفراد أسرتها سواء بشكل سلبي أو إيجابي، إذ تترتب على المرأة واجبات ومسؤوليات كثيرة لابد لها من القيام بها سواء فيما يخص الواجبات المنزلية من تنظيف وطهي واهتمام مباشر بنواقص البيت أو التزاماتها فيما يخص اهتمامها بالأبناء ورعايتهم من الناحية النفسية ومن ناحية مراقبتهم ومساعدتهم في تحصيلهم الدراسي إذ أن الأم هي الداعم الأساسي للطفل وهي التي تغرس فيه القيم والثوابت المجتمعية، بالإضافة إلى ما يتوجب عليها القيام به اتجاه الزوج من التزامات خاصة فيما يخص الاهتمام براحته النفسية والاهتمام بنظافته و نظافة هندامه أو الاهتمام بعلاقتها العاطفية معه.

ومما تقدم عرضه يمكننا طرح **التساؤل الرئيسي** الآتي:

- ما هي انعكاسات عمل المرأة الجزائرية على مسؤولياتها الأسرية؟

وقد تفرعت عنه ثلاث أسئلة فرعية هي:

- هل يؤثر الالتزام الوظيفي للأم العاملة على قيامها بواجباتها المنزلية؟
- هل تقلد الأم العالمة لمنصب عمل قيادي يؤثر على متابعتها التحصيل الدراسي للأبناء؟
- كيف تنعكس زيادة أعباء العمل للأم العاملة على علاقتها بزوجها؟

الفرضيات:

الفرضية العامة: ينعكس عمل المرأة الجزائرية سلبا على مسؤولياتها الأسرية.

الفرضيات الفرعية:

- يقلص الالتزام الوظيفي للأم العاملة من قيامها بالواجبات المنزلية.
- يمنع تقلد الأم العاملة لمنصب قيادي من متابعتها التحصيل الدراسي لأبنائها.
- تنعكس زيادة أعباء العمل للأم العاملة سلبا على العلاقة الزوجية.

مبررات اختيار الموضوع:

مبررات ذاتية:

- هناك أمهات عاملات في المحيط الذي أعيش فيه يزاولن نشاطات داخل المؤسسة وخارجها (من العائلة، أقرباء، جيران...) بهذا يمكنني أن أنطلق من واقع دقيق واضح.
- هذا الموضوع أثار في رغبة كبيرة لدراسته فأنا امرأة كذلك ويمكنني إتمام هذه الدراسة دون وجود صعوبات التواصل مع عينة الدراسة.
- توفر ادبيات ركزت على موضوع المرأة العاملة يمكن أن تفيدني في مسار الدراسة.
- إفادة المجتمع الجزائري الذكوري بمثل هاته الدراسات لمساندة المرأة العاملة.

مبررات موضوعية:

- زيادة الاهتمام بالمرأة العاملة في الجزائر لما تقوم به من أدوار نافعة وقدرات جبارة بين الحياة الأسرية والمهنية.
- معرفة المشاكل الأسرية الناجمة عن خروج المرأة الجزائرية للعمل.
- محاولة التوفيق في هذه الدراسة بين الأم الجزائرية العاملة والأم داخل الأسرة.
- إثراء رصيد الدراسات والأدبيات فيما يخص موضوع المرأة العاملة كونه موضوع مثير للجدل في المجتمع الجزائري.

أهمية الدراسة:

حظي هذا الموضوع ومواضيع مشابهة تصب في عمل المرأة وانعكاساته على الأسرة والمجتمع باهتمام العديد من الباحثين وتتجلى أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- هذه الدراسة سلطت الضوء على فاعل اجتماعي مهم يمثل نصف المجتمع ألا وهو المرأة كأم عاملة وكفاعل اقتصادي يمارس وظيفة معينة.
- الكشف عن مدى قدرة الأم العاملة في التوفيق بين التزامات عملها ومسؤولياتها داخل الأسرة.
- التطرق لمختلف العوائق المهنية في أداء الواجبات الأسرية.
- تساهم هذه الدراسة في زيادة الاهتمام بالأم العاملة من قبل مرؤوسيها.

أهداف الدراسة:

- معرفة أهم المشاكل الناجمة عن خروج المرأة للعمل.
- الوقوف عند أهم الضغوطات المهنية التي تؤثر على أداء الأم العاملة لمهامها الأسرية.
- الكشف عن قدرة الأم العاملة في التوفيق بين الحياة المهنية والحياة الأسرية من عدمه.
- التعرف على الأساليب التي تتخذها الأم العاملة للتخفيف من تأثر أسرتها سلبيا نتيجة خروجها للعمل.

- التعرف على نوع العلاقات في أسرة الأم العاملة وإلى أي مدى تكون لها دافعا محفزا للاستمرار في مزاولة عملها.

تحديد المفاهيم:

الانعكاس:

اصطلاحا: "هو إشارة إلى الطريق الذي يعكس فيه الناس مواقفهم وأوضاعهم"[1].

التعريف الإجرائي: يقصد به في دراستنا الحالية ما يخلفه عمل المرأة من نتائج سلبية أو إيجابية على واجباتها الأسرية اتجاه الأبناء والزوج، أو بعبارة أخرى تبعات توجه المرأة لميدان العمل المختلفة على أسرتها باعتبارها العمود الفقري الذي تقوم عليه.

عمل المرأة:

العمل:

لغة:" من المهنة والفعل، جمعه أعمال، فنقول مارس نشاطا وقام بجهد للوصول إلى نتيجة"[2].

اصطلاحا:" هو الجهد الابتكاري الذي يمزج بين الجهد والمهارة العقلية والحركية الذي يبذله الإنسان لتلبية حاجياته المختلفة لتحسين وضعه المادي والاجتماعي"[3].

" أو هو مجهود إرادي عقلي أو بدني يتضمن التأثير على الأشياء المادية وغير المادية لتحقيق هدف اقتصادي مفيد"[4].

حيث ركز هذا التعريف على الطبيعة المنفعية للعمل والذي يعتبر طرحا اقتصاديا بحت يركز فيه على الربح المادي وسعي الفرد إلى الماديات لتحقيق أهدافه الشخصية وتحسين أوضاعه الاجتماعية.

ويعرف كذلك على أنه:

" الجهد الذي يبذله الإنسان سواء كان جهدا عقليا أو بدنيا من أجل المشاركة في خدمة الفرد والمجتمع"[5].

يصور هذا التعريف أن العامل من خلال عمله يسعى لتحقيق أهدافه لعل أهمها هو إثبات ذاته كفاعل اجتماعي يقدم خدمة ومنفعة لمجتمعه.

المرأة:

---

[1]– معمن خليل العمر: معجم علم الاجتماع المعاصر ، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ، ط1، 2006، ص358.

[2]– ابن منظور: لسان العرب، دار الحديث، مصر،2003، ص104.

[3]– ناصر قاسيمي: دليل مصطلحات علم اجتماع تنظيم وعمل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2011، ص95.

[4]– أحمد زكي بدوي: مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، لبنان، ط3، 1932، ص236.

[5]– عوفي مصطفى: خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 19 جوان2003، ص142.

لغة: "جمع مفردها نساء من غير لفظها، مؤنث الرجل"[1].

اصطلاحا:" هي كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية كاملة أسوة بالرجل لها حقوق وعليها واجبات مساوية بما للرجل في جميع المجالات دون استثناء"[2].

عمل المرأة:

يعرفه خالد الحازمي: " هو تلك الجهود البدنية والفكرية التي تبذلها المرأة في الميدان العلمي لتحقيق منفعة"[3].

هذا التعريف لم يحدد لنا نوع المنفعة التي تسعى المرأة لتحقيقها من خلال العمل فقد يكون منفعة ذاتية نفسية أو معنوية وقد يكون منفعة مادية أي عملها مقابل أجر مادي فقط.

تعرفه شمدين عفاف: " هو حق طبيعي للمرأة وواجب مقدس وشرف تؤديه بشروط وفرص متكافئة"[4].

إذ التحقت المرأة العاملة تقريبا بجميع قطاعات العمل الخاص والعام وفي أغلب التخصصات كذلك، أي لم يعد عمل المرأة يقتصر في البيت فقط كربة بيت أو القيام بأعمال منزلية روتينية حيث خاضت غمار الوظائف الخدماتية والتجارية والأشغال العمومية والهندسية وسلك الأمن والإعلام وإدارة الأعمال والتعليم والطب وغيرها، وهذا كله بدعم من القانون الدولي للعمل وتحت تأطير منظمات ومؤتمرات دولية للدفاع عن حقوقها بالتالي استطاعت إثبات أحقيتها في نيل هذه الحقوق من خلال مشاركة الرجل نفس حقوق الرجل في مجال العمل ونفس الفرص كذلك.

يعرفه خليل حامد: " أنه ليس مجرد نشاط اقتصادي هدفه الكسب من أجل العيش فحسب بل هو نشاط وجودي للإنسان أيضا يخص بناء شخصيته من جوانبها المختلفة العقلية والاجتماعية والثقافية وغيرها"[5]، نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ركز أكثر فيما يحققه العمل للمرأة من نتائج معنوية إيجابية، فمن خلال العمل تستطيع المرأة تكوين شخصيتها ويبعث في نفسها إحساس بمكانتها الاجتماعية وأنها فاعل اجتماعي يقوم بدور فعال وواجب مقدس لإفادة مجتمعها وليس مجرد الحصول على مقابل مادي فقط.

---

[1]– قاموس البدر: قاموس عربي عربي، دار البدر الساطع للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2005، ص208.

[2]– عدنان أبو مصلح: معجم علم الاجتماع، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، الأردن، ط1، 2006، ص72.

[3]– خالد الحازمي: أصول التربية الإسلامية، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص172.

[4]–شمدين عفاف: واقع وعمل المرأة بين النظرية والتطبيق، الجامعة العربية، سوريا، 1998، ص129.

[5]– خليل حامد: المرأة والعمل، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، سوريا، 1999، ص79.

ويعرف كذلك: " أنه المرأة التي تعمل وتحصل على أجر مادي مقابل عملها وتقوم في نفس الوقت بأدوارها كزوجة وأم إلى جانب دورها كعاملة وموظفة"[1]، أي يجب على المرأة العاملة التوفيق بين دورها المزدوج في البيت والعمل.

التعريف الإجرائي: هو مجهود إرادي عقلي أو بدني تقوم به المرأة حينما تتوجه للعمل خارج المنزل من خلال ممارسة وظيفة في مؤسسة ما لتحقيق منفعة مادية أو معنوية.

المسؤولية الأسرية:

المسؤولية:

لغة:" يقصد بها ما يكون به المرء مسؤولا أو مطالبا به من أمور أو أفعال والمسؤولية يراد بها التبعة أي ما يتبع الفعل، وقيل المسؤولية ما يكون به الإنسان مطالبا من أمور أو أفعال أتاها"[2].

اصطلاحا:" جاء في موسوعة نظرة النعيم عن المسؤولية بأنها حالة يكون فيها الإنسان صالحا للمؤاخذة عن أعماله وملزما بتبعياتها المختلفة"[3]، أي تحمله تبعات اتخاذه مسؤولية أمر معين بإيجابياته وسلبياته.

عرفها الدكتور عبد الله دراز: "المسؤولية أن يكون الفرد مكلفا بأن يقوم ببعض الأشياء وأن يكون مكلفا بتقديم حسابات عنها لغيره، فمسؤولية الفرد أن يكون مطالبا بمجموعة من الواجبات ويكون مطالبا بإعطاء تفسير لتبعياتها وملزما بتحمل نتائج أفعاله"[4].

في تعريف آخر: " المسؤولية هي التزام الفرد نحو غيره بمجموعة من الواجبات المطالب بها، مثل مسؤولية الأب نحو الأبناء أو مسؤولية الأم نحو العائلة، فعلى الفرد القيام بمجموعة أفعال يكون محاسبا عليها وعلى نتائجها"[5]، وفي هذا التعريف يكون الفرد مسؤولا أو ملزما اتجاه مجموعة من الأفراد بمجموعة أفعال وواجبات، حيث ربطت هذه المسؤولية بالأسرة وخاصة الأم ودورها داخل هذا البناء فهي مطالبة بتحمل نتائج وتبعيات أفعالها وسلوكياتها وقراراتها داخل الأسرة.

---

[1]– محمد سلامة آدم: المرأة بين البيت والعمل، دار المعارف، مصر، ط1، 1982، ص39.

[2]–أحمد زكي بدوي: مرجع سابق، ص134.

[3]– صالح بن عبد الله حميد: موسوعة نظرة النعيم في مكارم أخلاق الرسول صلى الله عليه وسلم، دار الوسيلة للنشر والتوزيع، د ب، ط1، د س، ص 18.

[4]– عبد الله دراز: دستور الأخلاق، دار الوسيلة، لبنان، ط4، 1982، ص7.

[5]– أحمد بن عبد العزيز الحليبي: المسؤولية الخلقية والجزاء عليها، مكتبة الرشيد، السعودية، ط1، 1994، ص71.

الأسرة:

لغة: "هي الدرع والحصينة، وهي أصل الزوج وعشيرته، وتطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك، وجمعها أسر"[1].

والأسرة في اللغة تعني " الأسر والقيد، وأصل الأسرة هو التقيد برباط"[2].

اصطلاحا: عرف القاموس الاجتماعي الأسرة: "أنها تلك العلاقة التي تربط بين الرجل والمرأة أو أكثر معا برابطة القرابة أو علاقات وثيقة أخرى، بحيث يشعر الأفراد البالغين فيها بمسؤولياتهم نحو الأطفال، سواء كانوا أطفال طبيعيين أو بالتبني"[3].

ربط مفهوم الأسرة هنا بالعلاقة التي تربط الزوج والزوجة والأطفال بعيدا عن العلاقات الأسرية الأخرى، بمعنى أن هذا المفهوم يخص الأسرة الحديثة التي تتضمن الزوج والزوجة والأبناء أو الزوج والزوجة فقط بعيدا عن أفراد الأسرة الآخرين (أسرة ممتدة).

من المنظور السوسيولوجي: "تشير الأسرة إلى معيشة الرجل والمرأة معا على أساس الدخول في علاقة جنسية يقرها المجتمع ويعترف بها وما يترتب عن هذه العلاقة من حقوق وواجبات كرعاية الأطفال وتربيتهم"[4].

ويرى مصطفى خشاب أن الأسرة "هي الجماعة الإنسانية التنظيمية المكلفة بواجب الاستقرار وتطوير المجتمع".

بالتالي فالأسرة هي جماعة بشرية منظمة من حيث الوظائف والأدوار الموكلة إلى كل فرد من أفرادها كما يقع على عاتقها مسؤولية الحياة الاجتماعية من خلال ممارستها لعملية التنشئة الاجتماعية لأفرادها.

المسؤولية الأسرية:

تعرف على أنها: "مسؤولية الفرد الذاتية عن الجماعة أمام نفسه وأمام الله كما أنها الشعور بالواجب الاجتماعي والقدرة على تحمله والقيام به"[5].

"هي مسؤولية الفرد عن نفسه ومسؤوليته اتجاه أسرته وأصدقائه واتجاه دينه ووطنه من خلال فهمه لدوره في تحقيق أهدافه واهتمامه بالآخرين من خلال علاقاته الإيجابية ومشاركته في حل مشكلات المجتمع وتحقيق الأهداف العامة"[6].

---

[1]– عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في المدينة العربية، دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1999، ص33.

[2]–السعيد عواشرية: الأسرة الجزائرية ...إلى أين، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 13، جامعة باتنة، جوان 2005، ص13.

[3]– عبد الحميد الخطيب: نظرة في علم الاجتماع المعاصر، مطبعة النيل القاهرة، مصر، 2002، ص358.

[4]– سيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999، ص25.

[5]– زهران حامد: علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، مصر، ط5، 1984، ص229.

[6]– أمل داود سليم ولمى رزاق غني: المؤتمر الدولي للعلوم والآداب، شبكة المؤتمرات العربية، العراق، 3 مايو 2017.

وقد عرفتها أمل داود سليم ولمى رزاق غني في المؤتمر الدولي الأول للعلوم والآداب حول المسؤولية الأسرية على أنها: "الدرجة التي تحصل فيها المعلمة المتزوجة على مقياس مسؤوليات الزوجة"[1].

التعريف الإجرائي: هو إدراك الجنسين في الأسرة لأدوارهم التربوية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة الأم، حيث كلما زاد الوعي بهذه الأدوار تمكنت الأسرة من تفادي العديد من المشاكل التي قد تحدث عن انعدام المسؤولية، فتعبر المسؤولية الأسرية الكاملة عن الاستقرار الأسري والعكس صحيح انعدام المسؤولية يؤدي إلى التفكك الأسري.

الالتزام الوظيفي:

"يعرف على أنه درجة اندماج الفرد في مؤسسته وحرصه على الاستقرار فيها"[2].

ويعرف كذلك بأنه "امتداد لتوافق وقيم المنظمة مع توجهات الموظف وأهداف المنظمة بشكل يساهم في هذه الأهداف والقيم"[3].

يرتبط الالتزام الوظيفي في التعريفين السابقين بقوة وقدرة اندماج الفرد في المؤسسة وتحقيق الارتباط بها من خلال الاندماج مع المواطنين والرؤساء بالتالي زيادة ارتباطه بها وحرصه على تحقيق أهدافها.

عرف شيلدون الالتزام الوظيفي: " يتمثل في التقييم الإيجابي للمؤسسة التي يعمل فيها والتفاني في العمل من أجل تحقيق أهدافها التي نشأت لأجلها"[4].

حيث يظهر في هذا التعريف قدرة الفرد على تقييم مؤسسته ومعرفة ما إذا كانت هذه المؤسسة قد قدمت له أشياء إيجابية تجعله يتمسك بها ويدافع عنها ويعمل على تحقيق أهدافها.

يعرفه فليه وعبد المجيد السيد أنه: "عملية الإيمان بأهداف المنظمة وقيمها والعمل بأقصى جهد لتحقيق وتجسيد هذه القيم"[5].

التعريف الإجرائي: هو حالة نفسية تتمثل في تمسك الفرد بوظيفته من خلال الاندماج فيها والتوافق معها واقتناعه بأهدافها فيسعى إلى تحقيقها وبدل مجهود أكبر من أجل نجاحها واستمرارها.

---

[1]– أمل داود سليم ولمى رزاق غني: المرجع السابق.

[2]– جيرالد جرينيرج وروبرت بارون: إدارة السلوك في المنظمات، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص220.

[3]– شياع علي الجميلي: العوامل المؤثرة في الالتزام الوظيفي، دراسة تحليلية لآراء العاملين في المعهد التقني الأنبار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 09–2012، ص296.

[4]– سعيد بن محمد آل عاتق الغامدي: النمط القيادي وأثره على الالتزام التنظيمي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى، ص43.

[5]– فاروق عبده فليه والسيد محمد عبد المجيد: السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية، دار المسيرة، عمان، 2005، ص286.

الأعمال المنزلية: نظرا لانعدام تعريفات دقيقة لهذا المصطلح قمنا بصياغة التعريف الإجرائي التالي: مجموعة الأعمال المطالبة بها المرأة داخل البيت والتي يجب القيام بها دائما لأنها تعتبر أعمال واجبة منها: التنظيف، الطهو، والاهتمام بحاجيات الزوج وتلبية مختلف طلباته، مراقبة متطلبات البيت ونواقصه.

منصب قيادي:" هو ممارسة التأثير والسلطة في نطاق علاقة معينة أو جماعية، عن طريق عضو أو أكثر فيها وتغيير احتلال المكانة العليا في أي تنظيم"[1].

" أو هو القدرة على التأثير في الآخرين وتحريكهم نحو تحقيق أهدافهم"[2].

فمن صفات ومميزات القائد قدرته على التأثير في الآخرين، بحيث يتمكن من وضعه في المسار الصحيح للقيام بدوره بغية تحقيق مصالح المنظمة، وبمجرد قراءتنا لهذا التعريف سنتخيل هنا أن المرؤوس الذي يتحدث عنه الحمادي أو المقاد هو شيء جامد كأنه مثلا يتم تحريكه تحت ضغط مفروض من قبل القائد.

" هي عملية تحريك مجموعة من الناس في اتجاه محدد ومخطط له وذلك بتحفيزهم على العمل باختيارهم"[3].

فكلمة عملية هنا هي وصف لكيفية توظيف مجموعة من القدرات لتحقيق غاية أو الوصول لحالة نهائية مرغوبة من طرف القائد، حيث يكرس القائد هنا جزء كبير من وقته وجهده ما يجعله دائم الانشغال ومتعب بدنيا لأداء مهام أخرى وممارسة حياته الشخصية، كما ذكر في التعريف كذلك أنه من خلال التحفيز يمكننا تحريك مجموعة من الناس في الاتجاه الصحيح وهذا يتطلب من القائد دقة في التخطيط والاهتمام بجميع الأبعاد الرسمية وغير الرسمية لإنجاز استراتيجيات التحفيز، كذلك هذا التعريف لم يبين لنا ما نوع التحفيزات التي يجب على القائد تقديمها للمرؤوس هل هي تحفيزات مادية أو معنوية أم الاثنين معا.

وفي تعريف آخر: " هو النشاط الذي يمارسه شخص ما يحتل موقعا وظيفيا على هرم رأسي عادة ما يكون رسميا يتيح له المواد اللازم ليقود هؤلاء الناس الموجودين"[4].

فعادة ما تكون القيادة رسمية مكانها في قمة التسلسل الهرمي حيث يقومون بقيادة أي تغيير من أعلى المنظومة، والقيادة الناجحة هي التي تكون نتيجة لولاء مرؤوسيها سببا في ذلك، فالشخصية التي تتكون لدى القائد في عمله يمكن أن يسير بنفس هذه الشخصية في حياته الخاصة، والأم القائدة في منصب

[1]– مصلح صالح أحمد: شامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية (انجليزي)، دار عالم الكتب، د ب، ط1، 1999، ص307.

[2]– الحمادي علي: تساعية صناعة القيادات، مركز التفكير الإبداعي، الإمارات، 2006، ص06.

[3]– الطويل هاني عبد الرحمن: الإدارة التربوية والسلوك التنظيمي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2001، ص258.

[4]– كيت جرينث: القيادة مقدمة قصيرة جدا، ت حسين التلاوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ط1، 2013، ص15.

معين مهما كانت درجته، يمكن أن تتأثر بشخصيتها القيادية في استعمال أساليب تسلطية ورسمية مع أبنائها خاصة ومع زوجها والأقارب.

التعريف الإجرائي: هو مركز وظيفي في مؤسسة ما تتمتع المرأة العاملة فيه بالقدرة على التأثير في الآخرين لتقود الأفراد الموجودين في هذه المؤسسة، حيث يشغل هذا المنصب حيزا كبيرا من وقتها ويتطلب قدر من جهدها بحكم المسؤولية الكبيرة التي يفرضها منصبها، هذا ما قد يشغلها عن تأدية واجباتها الأسرية كربة بيت اتجاه الابن والزوج.

التحصيل الدراسي:

يعرفه الدكتور فاخر عاقل: " أنه اكتساب، وهو الحصول على المعارف والمهارات ويحدد باللغة الفرنسية acquisition وبالإنجليزية Attaittment"[1].

يعرفه فجابلن: " هو مستوى محدد من الآراء والكفاءة في العمل المدرسي كما يقيم من قبل المعلمين أو عن طريق الاختبارات المقننة أو كليهما"[2].

حيث ربط فجابلن هنا مستوى التحصيل الدراسي للتلميذ بمستوى الكفاءة في العملية الدراسية من قبل التلميذ نفسه أو فيما يخص كفاءة المعلم الذي اعتبره مقيم لهذا التحصيل من خلال الملاحظة والمتابعة داخل القسم أو ببرمجة اختبارات لمستوى الفهم، لكنه لم يشر إلى الدور الذي تلعبه الأم في البيت حيث تقوم بشكل يومي أو في فترات متقطعة خاصة فترة الامتحانات بمتابعة مكتسبات ابنها داخل المدرسة وتعمل على تثبيتها وترسيخها في ذهنه وتقوم بتصحيحها له إذا ما كان فهمه لها خاطئ، لذلك تعتبر الأم كمقيم أيضا إلى جانب المعلم إذ أن دور المعلم يكمله دور الأم في البيت والعكس صحيح.

يعرفه مصطفى زيدان: " يدل على استيعاب التلاميذ للدروس وإجاباتهم في المواد الدراسية ويستدل عليه من خلال درجات الامتحانات التي يتحصل عليها التلاميذ"[3].

التعريف الإجرائي: يعبر التحصيل الدراسي في دراستنا هاته على ذلك الكم من المعلومات والمعارف والأفكار التي يكتسبها الابن في المدرسة مع مراجعتها له من قبل الوالدين في المنزل خصوصا الأم، وذلك من أجل إثرائها وتصحيحها بوضع حلول للتمارين والواجبات من قبل الطفل ومساعدته في حفظ المعلومات وتخزينها للحصول على علامات جيدة.

أعباء العمل: هو زيادة المسؤوليات اتجاه أمر معين يصادف أي شخص أثناء مزاولته لأي نشاط.

ونظرا لانعدام تعريفات دقيقة لهذا المصطلح، يمكننا القول أنه يعبر عن كثرة الأعمال المهنية الإدارية أو اليدوية الواجب تنفيذها من طرف العامل في مؤسسة ما، فيزداد الضغط عليه بسبب ضيق الوقت تنفيذ

---

[1]– فاخر عاقل: معجم علم النفس (انجليزي–فرنسي–عربي–)، دار الملايين، لبنان ،ط2، 1971، ص106.

[2]– أحمد كمال وعدلي سليمان: المدرسة والمجتمع، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر 1972، ص48.

[3]– محمد مصطفى زيدان: دراسة سيكولوجية لتلميذ التعليم العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص104.

هذه الأعمال الكثيرة في وقت وجيز كمراجعة العديد من الملفات آنيا أو إدخال بيانات بسرعة أو تحضير تقارير يومية سريعة حول عمل المؤسسة أو حول فاعلية العمال وانتاجيتهم وغيرها...، هذا الضغط يولد في نفسيته التوتر والقلق واضطراب بسبب الإجهاد الفكري والبدني في العمل لساعات متواصلة دون انقطاع بدون أخذ فترات راحة، وقد يصل الأمر إلى التأخر حتى إلى الليل ما يجعل جسم العامل منهكا تماما وغير قادر على القيام بأعمال إضافية مهما كانت سهلة.

التعريف الإجرائي: هو تلك الزيادة في الأعمال المطلوب من الأم العاملة تنفيذها سواء داخل مكان العمل أو عند رجوعها للمنزل بسبب عدم كفاية الوقت، هذا ما قد يزيد عليها عبء أكثر، فالكثير من الأمهات يضطرون إلى نقل بعض الأعمال المهنية الغير مكتملة وإكمالها في المنزل زيادة عن الأعمال المنزلية التي تنتظرها في المنزل لأنها كانت غائبة عنه طوال اليوم، فتجد الأم نفسها أمام دوامة من الأعمال التي تخص وظيفتها والواجبات المنزلية.

العلاقة الزوجية:

عرفها أندري لمارش: " أنها لا تقتصر على عيش شخصين معا بمقتضى ارتباط قانوني بقدر ما هي استمرارية في العلاقة على أساس وجود حياة مشتركة بين شخصين يتعلم من خلالها الشخص العيش مع الشخص الآخر"[1].

ففي تعريف لمارش للعلاقة الزوجية نفهم أنه ليس شرطا أن تكون العلاقة موثقة قانونيا وشرعا بالنسبة لنا كبلد مسلم فيقول إنما هي حياة مشتركة بين شخصين مستمران في علاقتهما يتأثران ببعضهما في السلوكيات وطريقة التفكير وغيرها، حيث نلمس إهمال الصفة القانونية الشرعية التي يجب أن تجمع الزوجة والزوج في علاقة الزواج وهذا يعود لاختلاف الأديان طبعا.

يعرفها خليفة بركات: " أنها علاقة تجمع بين علاقة الصداقة والميل الجنسي وعاطفة الحب وتتضمن علاقات أخرى بين الزوجين مبنية على ما يشتركان فيه من أهداف وآمال، فقد تتكون بين الزوجين علاقات متصلة بالنواحي الاقتصادية أو الاجتماعية الأخرى"[2].

إذ يمكن اعتبار هذا التعريف شامل وواضح لمفهوم العلاقة الزوجية أين يتبين فيها صفة الشرعية من خلال ذكره كلمة زوجين يشتركان في حياة وآمال واحدة، كما يشتركان في علاقات اقتصادية كمشاركة الزوجة لزوجها في الجانب المادي لتلبية حاجات أفراد الأسرة، بالإضافة إلى أن هذه العلاقة لا تقتصر على الحب والميل الجنسي فقط إنما يجب أن يكونا صديقين وكل طرف ملاذه الطرف الآخر في الأمور الشخصية أو المهنية أو العائلية وهو أساس استمرار هذه العلاقة والحفاظ على بناء الأسرة.

---

[1]– بلعباس نادية: أنماط الاتصال وعلاقاتها بجودة الحياة الزوجية، أطروحة لنيل شهادة علم النفس الأسري، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية و الأرطوفونيا، جامعة وهران 2، 2015–2016، ص61.

[2]– بلعباس نادية: المرجع السابق، ص61.

التعريف الإجرائي: هي علاقة اجتماعية قانونية شرعية، تقوم على أساس المشاركة والحب والحوار والتفاعل الإيجابيين بين الزوجين، بحيث تعتبر العلاقة الزوجية الجيدة من دعائم نجاح الأسرة واستمرارية هذا البناء الاجتماعي.

الدراسات السابقة:

الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى: دراسة بن زيان مليكة 2004.

دراسة بعنوان: عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية، دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس –تخصص علوم التربية–".

تمحورت إشكالية الدراسة حول: عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية، حيث طرحت الباحثة مجموعة من الأسئلة تظهر عندما تلتحق الزوجة بالعمل ومنها:

- ماهي انعكاسات عملها على تغير الأسرة؟
- هل التحاق الزوجة بالعمل خارجا يؤثر على المستوى المعيشي للأفراد؟
- ماهي طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة التي تعمل فيها الزوجة؟

حاولت الباحثة الوقوف على نوعية العلاقات القائمة بين أفراد أسرة الزوجة العاملة الجزائرية ومدى مساهمة الزوجة الجزائرية في تحسين مستوى معيشة أسرتها الاقتصادي من خلال راتبها الشهري، واقتراح حلول لمشاكل الزوجة العاملة داخل الأسرة.

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي لأنه من المناهج التي تهدف إلى تجميع البيانات والمعلومات عن الظاهرة النفسية والاجتماعية، مستخدمة الاستمارة كأداة لجمع البيانات، وكانت عينة الدراسة تقدر ب71 موظفة متزوجة وأم لأطفال.

أهم النتائج المتوصل إليها:

- مسؤولية الزوجة العاملة داخل أسرتها وخاصة فيما يخص الأشغال المنزلية كثيرة رغم المساعدة التي تتلقاها من طرف الزوج.
- الزوجة العاملة مازالت تتحمل مسؤولية إدارة المنزل إلى جانب تحمل المسؤولية الوظيفية كما أنها تقوم بالإشراف على رعاية الأطفال ومراقبة سلوكهم رغم مساعدة الزوج لها في ذلك.
- أن الزوج يلعب دورا في تربية الأطفال والاعتناء بهم أي أنه خرج عن مفهوم الزوج التقليدي الذي يترك أمر تربية أطفاله لأمهم فقط.
- تمسك الزوجة العاملة بعملها ومن أجل التوفيق بين عملها الخارجي والأعباء الأسرية تلجأ الزوجات العاملات لتنظيم الوقت بدقة واستخدام الأدوات المنزلية.

- الزوجات العاملات حافزهن الأساسي للخروج للعمل هو الحصول على أجر حتى تتمكن من المساهمة الإيجابية في النفقات المعيشة الأسرة.

التعقيب:

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في متغير واحد هو عمل المرأة المتزوجة والأم لأطفال وتختلف في المتغير الثاني حيث أن دراسة مليكة بن زيان كانت حول العلاقات الأسرية، أما دراستنا فقد اهتمت بالمسؤولية الأسرية، وتشابهت أيضا في كون كلا الدراستين أجريتا في مؤسسة تربوية.

من حيث الأهداف: بالرغم من أن صياغة الأهداف مختلف لكنها تصب في قالب واحد وهو تأثير المرأة على أفراد الأسرة (الزوج والأبناء) وعلاقتها الأسرية.

- حيث استفدنا من هذه الدراسة في عنصر الآثار الإيجابية والسلبية التي تنعكس عن توجه الأم العاملة للعمل خارج البيت فيما يخص الأبناء والزوج.

الدراسة الثانية: دراسة ليندة عزازة(2004).

دراسة بعنوان صورة الزوجة الإطار بين التربية الأسرية والالتزامات الاجتماعية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع بجامعة الحاج لخضر باتنة.

وقد تمحورت الإشكالية حول: العوامل التي تساعد الزوجة الإطار في أداء دورها الأسري والوظيفي والآثار المترتبة عن خروجها للعمل وأن وضع المرأة العاملة عامة والإطار خاصة في تحسن تدريجي مما أدى إلى زيادة وجود المرأة في قطاعات حساسة، وقد هدفت هذه الدراسة إلى:

- تحديد صورة الزوجة الإطار وذلك من خلال تحديد دورها الأسري والوظيفي والعلاقة الموجودة بينهما.
- محاولة الكشف عن طبيعة وأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة الإطار في حياة المجتمع.
- محاولة تبيان الأهمية الحيوية لوعي الزوجة الإطار ودورها في التغير.
- كسر الصورة النمطية للزوجة الإطار وذلك من خلال المكانة الهامة والمسؤولية التي تحتلها في المجتمع.

التساؤلات:

طرحت الباحثة مجموعة من التساؤلات لعل أهمها:

السؤال الرئيسي: هل للمستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للزوجة الإطار دور في تغيير صورتها من خلال أداء دورها الأسري؟

التساؤلات الفرعية:

- هل للمستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للزوجة الإطار دور في تغيير صورتها من خلال أداء دورها الأسري؟
- هل المستوى الثقافي والاقتصادي والاجتماعي للزوجة الإطار دور في تغيير صورتها من خلال أداء دورها الوظيفي؟
- هل طبيعة ازدواجية الدور لدى الزوجة الإطار هي طبيعة منسجمة متكاملة أم مزدوجة متناقضة؟

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف موضوع الدراسة إضافة إلى المنهج الإحصائي في تركيب الجداول وتصنيف البيانات عن طريق نظام الفئات التكرارية والنسب المئوية، اعتمدت على عينة غير احتمالية تعرف بعينة الكرة الثلجية وذلك لأن الوصول إلى جمع العينة يتطلب من الباحث، جهد ووقت بالاعتماد على أشخاص أوليين، من شأنهم الإرشاد إلى أشخاص آخرين معنيين بالدراسة.

قدرت العينة بثلاثين زوجة إطار موزعة على مختلف القطاعات، في قطاع التعليم أخذت ثلاثة عشر مديرة، ثمان طبيبات في قطاع الصحة، ست مديرات بقطاع الخدمة الاجتماعية، ثلاث مهندسات معماريات، ويتميز أفراد العينة بكونهن إطارات نسوية متزوجات وأمهات لأطفال متحصلات على شهادة جامعية ويشغلن مناصب قيادية.

- اعتمدت الباحثة في جمع المعلومات على الاستمارة.

أهم نتائج هذه الدراسة:

المستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للزوجة الإطار يلعب دورا كبيرا في زيادة وعيها بحقها وقدراتها وأدوارها ومكاناتها من خلال ما تقوم به من أدوار عامة وخاصة.

إن صورة الزوجة الإطار لا يمكن أن تكتمل إلا من خلال ما تؤديه من أدوار أسرية ووظيفية وأن نجاحها في أداء هذه الأدوار مرهونا بطبيعة المرأة في حد ذاتها وبظروف العمل التي تعيشها الزوجة.

التعقيب:

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في متغير عمل الزوجة الأم إلا أن هذه الدراسة اهتمت بالأم الإطار أما الدراسة الحالية اهتمت بالمرأة العاملة البسيطة وذات منصب قيادي معا، تختلف الدراسة عن دراستنا الحالية كونها أخذت عينات من قطاعات مختلفة لقطاع التعليم، بقطاع الصحة، الخدمات، الهندسة المعمارية، أما الدراسة الحالية فقد طبقت في قطاع واحد وهو قطاع التعليم العالي.

من حيث الأهداف:

اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في الأهداف كون هذه الدراسة تبنت صورة الزوجة الإطار فقط بينما الدراسة الحالية تبنت المرأة العاملة، إلا أنها أفادتنا في الفرضية الثانية حينما تحدثت عن المرأة ذاك المنصب القيادي.

وقد أفادتنا هذه الدراسة في تحديد دور المرأة العاملة الأسري والوظيفي والعلاقة الموجودة بينهما.

الدراسات العربية:

دراسة كاميليا عبد الفتاح (1984).

دراسة بعنوان: سيكولوجية المرأة العاملة مقدمة ككتاب من طرف الدكتورة كاميليا عبد الفتاح أستاذة في علم النفس وعميدة معهد الدراسات العليا للطفولة بجامعة عين شمس سابقا.

- تضمن هذا الكتاب مجموعة من الفصول التي بحثت في سيكولوجية المرأة العاملة، ولعل الفصلين اللذان استفدنا منهما أكثر هما:

الفصل الثالث: بعنوان "خروج المرأة لميدان العمل".

الفصل الرابع: بعنوان "أهم البحوث العلمية في موضوع خروج المرأة لميدان العمل".

هدفت هذه الدراسة إلى:

- الوقوف عند التكوين النفسي البيولوجي للمرأة وعلاقته بالعمل.
- معرفة وضع المرأة في التطور التاريخي للبشرية.
- التعرف على الإشباعات التي تحققها المرأة العاملة عن طريق العمل: النفسية، الاجتماعية والاقتصادية.
- معرفة موقف المرأة العاملة نحو الزوج والأبناء.
- نظرة الزوج لعمل المرأة.

اعتمدت الباحثة على المنهج التجريبي وذلك بواسطة مجموعة تجريبية من العاملات ومجموعة ضابطة من غير العاملات باستخدام الاستمارة لمعرفة أثر خروج المرأة للعمل على الأطفال ومدى تقبل المجتمع لعمل المرأة.

عينة الدراسة كانت عشوائية طبقية لأنها أخذت عينات مختلفة من النساء العاملات.

النتائج:

- العمل يحقق للمرأة إشباعات نفسية واجتماعية.
- عمل المرأة يوفر لها الأمن الاقتصادي حيث تضمن مستقبلها ومستقبل أولادها ويخفف من إحساسها بالتبعية للرجل.

عمل المرأة أدى إلى تغير في العلاقة بينها وبين الزوج هذا التغيير الذي أثر على روابط ومبادئ العلاقة.

- تحرر الزوج من بعض الأعباء والمسؤوليات نتيجة خروج المرأة للعمل مما حقق التكامل الأسري.
- اشتغال المرأة يساعد على الاستقرار النفسي والنضج الانفعالي للأطفال.

التعقيب:

تتوافق هذه الدراسة في متغير واحد وهو عمل المرأة، لكن هذه الدراسة ركزت كثيرا على الجانب السيكولوجي للمرأة العاملة وأثره على الزوج والأبناء.

اختلفت هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في المنهج حيث أن الدراسة الحالية استخدمت المنهج الوصفي، اختلفت كذلك في العينة حيث أجريت الدراسة مع أمهات عاملات وغير عاملات في حين الدراسة الحالية أجريت مع أمهات عاملات فقط.

الأهداف:

تشابهت كثيرا الدراستين من حيث الأهداف بالرغم من أن هذه الدراسة ركزت على الجانب النفسي للمرأة العاملة، إلا أنهما اهتما بانعكاسات عمل المرأة على الزوج والأبناء ووظيفتها الأسرية ككل.

النظريات المفسرة لعمل المرأة:

هناك عدة نظريات تناولت موضوع الدراسة نذكر من بينها:

النظرية الوظيفية:

يرى أصحاب النظرية الوظيفية أن تقسيم العمل بين المرأة والرجل يقوم على أساس بيولوجي فالرجال والنساء يقومون بالوظائف التي يصلحون لها بيولوجيا، إذ هناك من العلماء ممن درسوا العمل في ضوء هذا الاتجاه وقدموا تفسيرات نذكر من بينهم:

جورج ميردوك:

العمل البيتي خاص بالنساء أما العمل الإنتاجي فهو خاص بالرجل، حيث يؤكد جورج ميردوك أن الوظيفة الأساسية للمرأة هي داخل الأسرة أين تزاول وظائفها التي تثمر في التنشئة الاجتماعية الصالحة بالإضافة إلى القيام بأدوارها كربة بيت فيما يخص الأعمال المنزلية، أما الرجل باعتباره أقوى من المرأة وظيفته إنتاجية اقتصادية، فدور المرأة داخلي ودور الرجل خارجي ويعتبر ميردوك هذا التقسيم تقسيما منطقيا يحافظ على ضمان النظام في المجتمع.

تالكونت بارسونز:

اهتم بارسونز في هذا الطرح بالتنشئة الاجتماعية للأبناء، حيث ربط نجاح عملية التنشئة الاجتماعية بمدى وضوح الأدوار بين الجنسين داخل الأسرة، فيؤكد بارسونز على أن العائلة المستقرة تدعم التنشئة الاجتماعية لأطفالها وذلك من خلال قيام الإناث بأدوار تعبيرية معنوية ونقصد بذلك تقديم الحنان

والعطف والأمان والرعاية في حين يقوم الرجل بالدور الاقتصادي، إذ أن غياب دور الأم الفعال في تربية الأبناء سوف يؤثر سلبا على تنشئتهم الاجتماعية بسبب انشغالها بالعمل الخارجي وهذا التأثير السلبي سوف يظهر على سلوكياتهم وتصرفاتهم ويمتد إلى المحيط الخارجي والمدرسة كذلك، حيث غياب الأم عن الأسرة سيخلق فجوة بينها وبين الأبناء التي ستؤثر على حياة الابن على المدى البعيد.

لهذا يرى بارسونز أن عمل المرأة يكون في البيت في حين عمل الرجل يكون انتاجي فيعمل من أجل جلب المال لسد احتياجات الأسرة ووظيفة المرأة الأساسية هنا هي دعم الرجل لتحقيق ذلك.

جون بلوبلي:

قدم كذلك منظور وظيفي حول التربية السليمة للطفل فيرى أن الطفل إذا ما غابت عنه أمه في سن مبكر وانفصلت عنه تنشأ لديه حالة من الحرمان يكون نتائجها إصابة الطفل بأمراض نفسية ومخاطر صحية واجتماعية بسبب ذلك القصور في تقديم التربية الكاملة من قبل الأم.

يرى بلوبلي أن استبدال الأم بأم بديلة قد يكون ذلك حل لتفادي أي قصور في التنشئة شرط أن تكون أنثى وذلك لضمان استمرار العلاقة الحميمية والمستمرة بحنان الأم حتى وإن كانت أم بديلة.

فحسب هذا الطرح فإن وظيفة الأم الأساسية تكون داخل الأسرة فقط لضمان استمراريتها وتفاديا للأخطار التي قد تعود سلبيا على الطفل، كما أن دورها يتجلى في توفير الراحة للزوج مم قد يدعم مكانة هذا الأخير في الأسرة.

نظرية الدور الاجتماعي:

باعتبار أن دراستنا تتمحور حول عمل المرأة الخارجي في المؤسسة وانعكاسه على علاقاتها الأسرية، وباعتبار أن الأم هي الأساس الأول لبقاء هذه الأسرة واستمرارها كون هذه الأسرة هي النواة والخلية الأساسية في المجتمع ولذلك فهي تلعب دورا أساسيا ومحوريا في المحافظة عليها، وبالنظر إلى الدور الوظيفي الذي تقوم به داخل مهنتها أو وظيفتها من التزامات وارتباطات ينعكس سلبا على أدوارها الفاعلة في الأسرة، لذلك فلا بد من التطرق إلى نظرية الدور الاجتماعي التي تهتم بفهم وتفسير سلوكيات الأفراد والجماعات.

" وباعتبار أن الدور هو مجموعة من السلوكيات والوظائف المناسبة لفرد يشغل مكانة أو وظيفة خاصة في موقف اجتماعي معين"[1].

[1]– سامية مصطفى الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،ط1، 2003.

والأدوار هي عبارة عن رباط اجتماعي تحدد توقعات والتزامات تقترن مع الواقع الاجتماعي، ويعتبر الدور مهما بسبب توجيهه للأفراد في كيفية تصرفهم وانجازهم لنشاطاتهم[1].

ويستخدم مصطلح الدور في علم الاجتماع على أنها عبارة عن وحدات تساهم في بناء المؤسسات الاجتماعية، فنجد أن هذه الأدوار تختلف من مؤسسة إلى أخرى، وفي دراستنا هذه يجدر الإشارة إلى دور المرأة فعال في المجتمع والأسرة منها التربية والتنشئة الاجتماعية للأبناء (دور الأم).

ودور الزوجة بمعني تلبية احتياجات الزوج والقيام بالواجبات اتجاهه، هذه الأدوار تعتبر بمثابة أوامر أو فروض وتوقعات ثابتة موروثة من ثقافة المجتمع ومعاييره الاجتماعية التي توجه سلوك الأفراد داخل هذه الأدوار، بمعنى أن ثقافة المجتمع هي التي تحدد الأدوار والسلوكيات الصادرة عن الأفراد من خلال قيامهم بالتفاعل مع الآخرين.

وعند خروج المرأة إلى ميدان العمل الخارجي داخل أي منظمة يحدث ما يعرف بصراح الأدوار الذي يحدث كنتيجة لازدواجية دورها بين البيت والمؤسسة التي تعمل فيها بحيث تجد هذه المرأة نفسها تمارس دورين مختلفين في نفس الوقت وفي بيئتين مختلفين[2].

وبإسقاط هذه النظرية على دراستنا نجد أن الدور الأساسي الموروث للمرأة والمتوقع منها هو اهتمامها بشؤون منزلها ورعايتها لأطفالها، فالأم هي الوحيدة المسؤولة عن تربية الأطفال والسهر على راحتهم النفسية وغرس الأخلاق والثقافة الاجتماعية فيه، حيث أن عملية تفاعل الأم مع طفلها يساعده على النمو والتطور، وعدم قيام الأم بكل هذه الواجبات يفقدها إحساس الأمومة اتجاه الطفل، وفي نفس الوقت يفقد الطفل حب الأم، بالإضافة إلى عدم قدرة الزوجة على تلبية احتياجات الزوج والقيام بدورها على أكمل وجه يخلق مشاكل أسرية، إضافة إلى أنها تقوم بدور آخر خارج البيت وهو وظيفتها المهنية التي تتطلب منها قضاء ساعات طويلة خارج البيت الذي فقدها دورها الأساسي داخل الأسرة، لذلك فهي تعيش نوع من الصراع بين الأدوار وبين وظيفتها المهنية والأسرية.

نظرية المساواة بين الجنسين:

المساواة بين الجنسين هي المساواة بين الرجل والمرأة وتظهر مفهوم أننا جميعا بشر: " والمساواة بين الجنسين هو هدف لخلق التكافؤ بين الجنسين وتمتعهم بكافة الحقوق والامتيازات في جميع مجالات

[1]– معين خليل العمر: مرجع سابق ، ص362.

[2]– سامية مصطفى الخشاب: مرجع سابق، ص213.

الحياة، أحد أهداف الألفية للأمم المتحدة من أجل المشاركة في التنمية وبناء المجتمع وإنهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة"[1].

حيث ترى هذه النظرية أن سيطرة الذكور تتجدر في ظاهرة التقسيم الجنسي للعمل فهي تبحث في أصل التفاوت الجنسي فاشتغال الرجل بالصيد والمرأة بالقطف أدى إلى سيطرة الرجل على زمام الأمور، وانطلاقا من نقدها لنظرية الحتمية البيولوجية والنظرية الاجتماعية ذات الطابع التطوري التي ترى في التقسيم الجنسي عنصر مركزي في هذا التمييز، وتمت جدورها عبر مراحل التطور الإنساني، ولقد لقيت هذه النظرية رواجا كبيرا في الغرب ممثلة بعدة حركات مثل حركة تحرير المرأة، الحركة النسوية حركة ترقية المرأة، وهي حركات ذات طابع اجتماعي سياسي فئوي تطالب بتغيير عام وشامل لوضعية المرأة في المجتمع، وتبنت مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة لأنها تواجه الحياة الاجتماعية كالرجل وباستطاعتها الحصول على مواردها الاقتصادية.

[1]– منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية: المساواة بين الجنسين، نسخة محفوظة، 13 يوليو 2017، على موقع واي باك مشين 12h 12/01/2019 www.unesco.org/beirut/equality.

الفصل الثاني

نشأة وتطور عمل المرأة في العالم والجزائر

تمهيد

1- نشأة وتطور عمل المرأة في العالم.

1-1- عمل المرأة في البلدان الصناعية (الغربية).

1-2- عمل المرأة في البلدان العربية.

2- نشأة وتطور عمل المرأة في الجزائر.

2-1- عمل المرأة الجزائرية في فترة الاحتلال.

2-2- عمل المرأة الجزائرية في مرحلة الاستقلال.

2-3- عمل المرأة الجزائرية في المجتمع الجزائري الحديث.

3- عمل المرأة في نظر القانون والإسلام.

3-1- عمل المرأة في القانون العالمي.

3-2- عمل المرأة في قانون العمل الجزائري.

3-3- عمل المرأة في التشريع الإسلامي.

4- دوافع خروج المرأة للعمل.

4-1- دوافع اقتصادية.

4-2- دوافع نفسية واجتماعية.

4-3- دوافع تعليمية وسياسية.

خلاصة

تمهيد:

يعتبر عمل المرأة حاجة ضرورية لوجود الإنسان وفعاليته في المجتمع فهو يتعلق بجوانب مختلفة من حياته الاقتصادية والاجتماعية والشخصية، لأنه قيمة إنسانية كبرى ينمي في الفرد شخصيته وحواسه وإدراكه وقدراته الفكرية وعلاقاته الاجتماعية في جميع قطاعات العمل، من خلال النهوض بالتنمية الاقتصادية للبلد وإضفاء البعد الحضاري والإنساني على نشاطات الأفراد، ومع التطور الحاصل في المجتمع الحديث أصبح العمل لا يقتصر فقط على الرجل إنما أصبح عمل المرأة ضرورة أفرزتها العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية، ولكنها شكلت دوافع حصنت اتجاه المرأة للعمل الخارجي فلم تبق الأعمال المنزلية فقط هي المنسوبة للمرأة و إنما استطاعت أن تنسب لها العمل الخارجي كذلك في جميع المجالات من خلال مشاركتها في التنمية عبر إسهاماتها المختلفة والهامة التي شهدتها مراحل تاريخية مختلفة، استطاعت المرأة أن تحققها من خلال تبنيها مبدأ مشاركة الرجل في التنمية تحت حماية مختلف قوانين العمل الدولية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل، كيف تطور عمل المرأة في العالم عامة وفي الجزائر خاصة في ظل الحماية القانونية بدوافع مختلفة جعلتها تزاول أعمال خارج المنزل.

1- نشأة وتطور عمل المرأة في العالم

أصبح عمل المرأة في العالم ضرورة محتمة تفرضها مجموعة من الظروف المختلفة التي تتعلق بالمرأة في المقام الأول، والتي تحاول إثبات ذاتها في المجتمع وتحقيق استقرارها الاقتصادي والاجتماعي من خلاله، وظروف أخرى تتعلق بالوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، أو بالظروف الخاصة بالبلد من جهة خاصة مع التطورات الكبيرة التي شهدتها المجتمعات فكان العمل ينحصر في القديم على الزراعة والعمل الحرفي فقط، ومع ظهور وزيادة فرص تعليم المرأة استطاعت أن تشارك ندا إلى ند مع الرجل في مناصب العمل، وقد اختلفت دوافع خروج المرأة للعمل من مجتمع إلى آخر.

1-1- تطور عمل المرأة في البلدان الصناعية (الغربية):

مر دخول المرأة الغربية لميدان العمل بعدة مراحل بداية بالأعمال البسيطة غير المعقدة إلى أعمال أخرى أكثر تعقيدا تتطلب تحملا للمسؤولية بشكل أكبر، وقد ارتبط عمل المرأة في القديم بالعمل الزراعي فقط، "وقد ظهرت الحاجة إلى عمل المرأة أو الأم بعد تقصير الزوج في واجباته المادية و عدم قدرته على سد الحاجة العائلية لذا اضطرت المرأة للخروج إلى المزارع من أجل العمل في الفلاحة وتحقيق الربح وتلبية حاجيات الزوج والأبناء، بعد أن كان دورها الأساسي ووظيفتها مرتبطة بآلية القيام بالواجبات المنزلية والاهتمام بأفراد الأسرة، ثم تطورت وظيفتها لتشغل دورين مختلفين في الحياة، الدور الأول مرتبط بالعائلة والثاني"[1] مرتبط بعملها في الزراعة البسيطة، ثم انتقلت بعد ذلك إلى العمل الحرفي ثم إلى الصناعة لتتوسع بعد ذلك لتشمل المجال السياسي والطبي والقانوني الجانب التعليمي وذلك بسبب ما توصل إليه العالم من تطور وتقدم في جميع المجالات.

أ- تطور عمل المرأة في أمريكا:

"بعد أن كان عمل المرأة يقتصر في الأساس على وظيفتها المنزلية المتمثلة في تربية الأطفال وتنشئتهم ورعاية الزوج، حدثت تطورات كبيرة وهامة أفضت إلى ضرورة مشاركة النساء في جميع المجالات خاصة مع ظهور الثورة الصناعية التي تتطلب توفرا كبيرا في الأيدي العاملة في المصانع وذلك من أجل تنمية الاقتصاد القومي وسد احتياجات الأسرة"[2].

[1]- العارفي سامية: الأم العاملة بين الأدوار الأسرية والمهنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر2علم اجتماع تنظيم وعمل، جامعة العقيد أكلي محند أو الحاج، قسم علم الاجتماع، 2012، ص31.

[2]- كاميليا عبد الفتاح: سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، لبنان،1984،ص50.

"ومع التغيرات الصناعية تزايدت نسبة النساء العاملات خاصة عندما ظهرت المصانع لأول مرة في الأرض الأمريكية في نيو انجلند في القرن 19 الذي اتسم بملائمته للطبيعة النسوية، أي أن العمل داخل هذه المصانع يناسب النساء أكثر من الرجال"[1]، ومنه لوحظ تواجد المرأة الأمريكية في عدة مهن إلى جانب الرجل ما دعا إلى ضرورة إصدار قوانين تحفظ حقوقها في تأمين الأجر خلال الإجازات والعطل المرضية، "فحسب إحصائية أجريت سنة 1990 لوحظ أن نسبة النساء العاملات هي 40% في الولايات المتحدة الأمريكية"[2].

وهذا ما يعكس نضج وعي وفكر المرأة الأمريكية وإدراكها لأهمية العمل الذي يساعدها على إبراز مكانتها الاجتماعية من خلال مشاركتها في مختلف الميادين والمجالات وقيامها بالعديد من الأدوار والوظائف دون تقصير، فأصبحت تعبر عن أدائها وأفكارها بحرية مطلقة، ومن هنا ساعدت في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ب- عمل المرأة في أوروبا:

كان المجتمع الأوروبي يعبر عن ازدرائه من المرأة بما ورثه من تاريخ المجتمع الأثني، وما تولدت لديه من عادات تمقت نظرته الدونية للمرأة، فكانت تمثل لهم سيدة الدنس والهوان وقد جاء في فكر أفلاطون قوله:" أن حسن المرأة (الأنثى) خلق من أنفس الرجال الشريرة، من أنفس غير العقلاء"[3]، ولذلك كانت مستعبدة كليا من أفق التربية لا تستطيع تعليم الأبناء غير الشر، على عكس الرجال الذين كانوا يعلمون أولادهم القوة والشجاعة والحكمة، فكان الحديث عن المرأة يقترن بالحديث عن العبيد والأطفال الحمقى والمجانين.

أما أرسطو فقد عرف المرأة "بوظيفتها الإنجابية وواجباتها داخل المنزل"[4]فعلى المرأة أن تبقى في خدمة زوجها ومنزلها، ثم بدأت المرأة تدخل تدريجيا في ميدان العمل وذلك بعد أن تحررت من النظرة الدونية التي كان يحملها المجتمع عليها خلال أحقاب متعاقدة تاريخية بسبب هيمنة الفكر الذكوري أو النظام الأبوي، ومع بداية التفكير في إعطائها حقوقها خرجت المرأة إلى ميدان العمل وأصبحت تشارك ندا إلى ند مع الرجل فأصبح توجهها للعمل في قطاعات المطاعم والتنظيف أو رعاية كبار السن وظائف منخفضة الأجر.

"وقد كان دخول المرأة الأوروبية لسوق العمل من نتائج حدوث الثورة الصناعية التي كانت تهدف إلى سيادة النظام الرأسمالي والقضاء على النظام الإقطاعي الذي كان قائما، فخروج المرأة إلى ميدان العمل كان بسبب تكون مجتمعات الرأسمالية البرجوازية وانهيار النظام الإقطاعي فاضطرت المرأة إلى الخروج

[1]- روبرت سميتس: المرأة والعمل في أمريكا، ت.حسين عمر، مكتبة النهضة العربية،مصر، 1972، ص23.

[2]- مليكة الحاج يوسف: آثار عمل المرأة على تربية أطفالها، ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2003، ص37.

[3]- سوزان مولر أوكين: النساء في الفكر السياسي الغربي، ت. إمام عبد الفتاح، دار التنوير، د ب، ط1، 2009، ص27.

[4]- الفقيه البشير: المرأة العاملة المعاصرة وإشكالية المجتمع الذكوري، دار ومكتبة البلاد للطباعة والنشر، د ب، 2009، ص20.

إلى المدن بحثا عن لقمة العيش بأي ثمن وبأي وسيلة، ولهذا فقد عمد الرأسماليون إلى استغلال فئات النساء وحتى الأطفال عن طريق تشغيلهم في المصانع في مختلف الوظائف الدونية لساعات طويلة وبأجور زهيدة وبطريقة تعسفية"[1].

فلا يحق للمرأة المعارضة أو المطالبة بحقها، فقد أفضت الثورة الصناعية ظهور الحاجة إلى الكثير من الأيدي العاملة الرخيصة والتي تمثلت أساسا في القوى النسوية (اليد العاملة النسوية)، وبالتالي تضاعف دور المرأة الأوروبية في العديد من مجالات العمل خاصة في المجال الصناعي،" وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية ساهمت المرأة الفرنسية في العمل من أجل إتاحة الفرصة للرجال للمشاركة في الحرب فكانت مسؤولية كسب الرزق والاهتمام بالأسرة مربوطة بالنساء فقط"[2]ولهذا اضطرت المرأة إلى الخروج للعمل من أجل الاهتمام بأولادها وعائلتها، خاصة النساء الأرامل والعائلات بدون معيل التي خلفتهم الحرب العالمية لأن أغلب الضحايا كانوا من الرجال المحاربين، فاضطرت المرأة إلى العمل في المصنع وغيره لتحصيل قوت يومها، وعليه فان المرأة الأوروبية مازالت وإلى يومنا هذا تنافس الرجل في شتى الميادين وفي شتى مناصب العمل المتوفرة، وذلك بسبب زيادة الوعي لدى المرأة بضرورة العمل و ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي لها وكرغبة منها في تحقيق ذاتها والوصول إلى أعلى المراتب والمسؤوليات الإدارية، فأصبحت تتقلد مناصب قيادية فاعلة في المجتمع خاصة في المجال العلمي والتدريبي.

1-2- عمل المرأة في البلدان العربية:

لم يكن عمل المرأة في العالم العربي مختلف عما كان عليه في مناطق العالم، حيث مر تاريخ المرأة العربية عبر التاريخ بعدة مراحل من التمييز الذي يخضع المرأة للقيود على حقوقها وحرياتها وقد ارتبطت هذه القيود بالثقافة الاجتماعية والتقاليد التي تنعكس على القوانين المتعلقة بالعدالة والاقتصاد والعمل، وعند مجيء الإسلام شرع للمرأة مجموعة من الحقوق وحررها من العبودية حيث شاركت في العديد من الغزوات والحروب ثم انتقلت إلى العمل في الحقول والمزارع لجني الثمار، ومع دخولها لميدان التعليم وارتفاع مستواها الثقافي في المدارس والكليات استطاعت اقتحام سوق العمل وتحقيق ذاتها وإبراز قدراتها بالتدابير المنزلية في نفس الوقت.

أ- عمل المرأة في المشرق العربي:

رغم الظروف والأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والسياسية التي مرت بها دول الشرق العربي والتي كانت قد تعرضت أغلبها إلى الاستعمار والتي أثرت بدورها بشكل كبير على بنيتها الاجتماعية والأسرية، وقد ارتبط عمل المرأة في الوطن العربي بالمجال الزراعي من أجل تلبية حاجيات أسترها، وبعد خروج

[1]- كاميليا إبراهيم عبد الفتاح: مرجع سابق، ص53.

[2]- ألكسندر كولوتاي: مرجع سابق، ص13.

الاستعمار من الأراضي المحتلة سعت المرأة إلى تحقيق استقلالها الاقتصادي عن طريق التنمية الشاملة، فأصبح خروج المرأة إلى ميدان العمل ضرورة يفرضها الواقع الاجتماعي الذي تعيشه رغم أن المجتمع لم يتقبل هذه الحالة إذ تعود على رؤية المرأة في وظيفتها المنزلية فقط بعيدا عن ميدان العمل، اعتبر خروجها للعمل تقصيرا في واجباتها الأسرية خاصة مع الأبناء.

وقد شهد عمل المرأة تطورا كبيرا في البلدان العربية خاصة مع تطور المجتمعات وتغير بنيتها الاجتماعية وبعد استرجاعها للاستقلال، فاهتمت بتوسيع التعليم الذي جعل المرأة أكثر وعيا بدورها ومركزها في المجتمع، حيث أقرت هذه الدول ضرورة تعليم المرأة وزاد من فرص دخولها سوق العمل خاصة في مجال التربية والتعليم، حيث يتتلمذ على يدها العديد من البنات والبنين.

2- نشأة وتطور عمل المرأة في الجزائر:

بعدما تطرقنا في العنصر السابق لنشأة وتطور عمل المرأة في البلدان الصناعية والعربية، سنتطرق في هذا العنصر كذلك لنشأة وتطور عمل المرأة في الجزائر، والذي مر بمجموعة من المراحل التاريخية التي فرضها تاريخ الجزائر العميق وهذه المراحل كالآتي:

2-1- عمل المرأة الجزائرية في فترة الاحتلال:

لقد تباينت مساهمة المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية بين بعض الأعمال اليدوية كغزل الصوف ونسج البرانس والزرابي ومساعدة الرجل في أعماله الزراعية في الحقول من جهة، وبين العمل الميداني والنضال الكفاحي من جهة أخرى، حيث وقفت جنبا إلى جنب مع أخيها الرجل، وقد شملت الثورة التحريرية الجزائرية جميع فئات الشعب رجالا، نساء وأطفالا فظهرت بذلك مساهمة المرأة الجزائرية كأهم أدوارها في الدفاع عن بلادها بعدما عاشت تهميشا لقدراها وأدوارها بسبب الأوضاع والظروف التي كانت تمر بها البلاد.

فبالإضافة إلى قيامها بواجباتها المنزلية داخل منزلها وحماية أبنائها من بطش الاستعمار الذي يحاول طمس هوية أبناء الجزائر من خلال التعليم الإجباري للثقافة الفرنسية ودس في عقولهم التاريخ المحرف للجزائر، ولهذا كانت الأمهات والجدات حريصات على أن لا تتم عملية فرنسة عقول أبنائهن من خلال رواية الحقيقة النبيلة التي يحملها آبائهم في الجبال، وفي نفس الوقت قامت المرأة الجزائرية بمساندة جيش التحرير الوطني وتزويدهم بالأكل وإيصال المؤونة لهم في الجبال، وإيوائهم وحراستهم من دوريات المستعمر بالإضافة إلى قيامها بإيصال الرسائل السرية والوثائق والسلاح بين مراكز المجاهدين في الجبال والنخبة المشاركة في حرب التحرير، أما النساء المتواجدات مع إخوانهن في الجبال فكن يعملن كممرضات ومسعفات للجرحى في صفوف المجاهدين.

وبسبب تجريد المستعمر الفرنسي أراضي الجزائريين التي كانت تعتبر مصدر قوتهم اضطرت المرأة الجزائرية للخروج إلى العمل لسد جوع أطفالها خاصة الأرامل اللاتي لا تملكن سند لإعالتهن، فتوجهت

المرأة الجزائرية للعمل كخادمة في بيوت البورجوازيين أين عاشت مختلف مظاهر العنف اللفظي والجسدي" لكن هذا لم يمنعها من إفادة إخوانها المجاهدين بالمعلومات التي تنقلها يوميا كونها ليست محل للشك لأن طبيعة عملها يفرض عليها الخروج من المنزل يوميا سواء معلومات سرية من خلال رصد حركات المستعمر وخططه أو وثائق وغير ذلك"[1].

ففي دراسة الباحث عبد العزيز بوكنة بعنوان" دور المرأة الجزائرية ماضيا وحاضرا" أحصت عدد النساء المجاهدات حيث "أن 81% منهن كن في النضال المدني لجبهة التحرير و19% منهن كن جنديات، أما فيما يخص التقسيم الجغرافي بين الريف والمدينة فقد كن 78% ممن جاهدن في الأرياف و20% ممن جاهدن في المدن "[2] والتاريخ الجزائري يشهد للمرأة الجزائرية ببطولاتها ومساهمتها النبيلة في تحرير الجزائر.

خاضت المرأة الجزائرية غمار الثورة التحريرية والعمل الكفاحي وهي تعلم بمدى خطورة هذا العمل، فخرجت للشوارع بدون وصي ولا رقيب وهذا ما كان منافيا مع مبادئ المجتمع الجزائري لكن هدف التحرير الذي كان صوب أعينهن أكبر من أي شيء كان، فخرجت للشارع منفذة لأوامر المجاهدين طواعية عن إرادة وبكل روح وطنية لتدخل المرأة الجزائرية التاريخ من بابه الواسع.

2-2- عمل المرأة الجزائرية في مرحلة الاستقلال:

بعد استقلال الجزائر كانت جميع قطاعاتها مدمرة اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا فعمدت السلطة الحاكمة إعادة بناء مؤسسات الدولة حيث كان هدفها الأول هو نشر التعليم لأن المحرك الأساسي للتنمية لأي دولة، فأولت الدولة الجزائرية اهتماما متميزا بالمؤسسات التعليمية حيث أعطت حق التعليم ومجانيته لجميع المواطنين ذكورا وإناثا، إلا أن نسبة الإناث لم تكن كبيرة في الأعوام الأولى بعد الاستقلال وذلك لظروف اجتماعية واقتصادية فقد كان تعليم المرأة آنذاك متغير جديد على طبيعة المجتمع الجزائري المحافظ بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي لا تسمح للعائلات بتعليم الإناث.

لكن هذا لم يمنع من دخول المرأة الجزائرية مقاعد الدراسة وذلك لمدى انتشار الوعي تدريجيا وسط أفراد المجتمع الجزائري بضرورة تعليم المرأة والعائد الكبير من دورها الفعال اقتصاديا واجتماعيا، لقد كان تعليم المرأة الجزائرية محطة أساسية وضحت على إثرها قاعدة صلبة لانطلاق المرأة نحو العمل.

ففي بداية فترة خروج المرأة للعمل كانت نسبة ضئيلة جدا حيث أن الأسر الجزائرية كانت مكتفية ويكفي أن يكون فردا واحدا في العائلة عاملا لتوفير احتياجات أفرادها، فقد كانت "جميع أو معظم متطلبات العيش الكريم للأسرة في متناول الأفراد وقد قدرت نسبة عمل المرأة سنة 1966 ب1.82%وفي

[1]- أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية1954-1956، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص427،428.

[2]- وزارة المجاهدين، كفاح المرأة الجزائرية، دراسات وبحوث الملتقي الوطني الأول حول كفاح المرأة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر،ط1، 1976، ص321.

سنة 1977 ب2.61%"[1]، لكن مع تغير الأوضاع والأسعار تدريجيا وبداية من التسعينات اضطرت المرأة الجزائرية للخروج للعمل لضعف القدرة الشرائية للأسرة الجزائرية وأصبحت السلع الضرورية اليومية غالية الأسعار مقارنة بمدخول الأسرة، وبدخول المرأة الجزائرية ميدان العمل تحررت من النظرة التقليدية لها ولدورها كفاعل اجتماعي.

كما أن هناك قوانين وتشريعات تحفظ حقوق المرأة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية وهذا ما تنص عليه " المادة 42 من الدستور: "يضمن الدستور كل الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية للمرأة الجزائرية"[2]، وهذا ما سهل ودفع " المرأة الجزائرية لتقلد مناصب عمل عديدة شاركت فيها الرجل في تحقيق التنمية للبلاد فنجد أن الجزائر في طليعة الدول التي أقرت قانون عمل عادل ومنصف للمرأة وقانون ضمان اجتماعي يحمي حقوقها، وتشريع العمل الجزائري يمنع كل شكل من أشكال التمييز على أساس الجنس ويضمن تكافؤ الفرص للجميع دون تمييز"[3].

فأتيحت الفرصة للمرأة الجزائرية للخوض في شتى المجالات الوظيفية على مستوى الإدارات العامة في مؤسسات الدولة، وبروزها كذلك في المجال السياسي تحت دعم من طرف التشريع الجزائري، " فالقانون العضوي المؤرخ في 12 فيفري 2011 المتعلق بتوسيع فرص المرأة في المجالس المنتخبة من خلال وضع نظام الحصص فتراوح بين 20% و50% من المقاعد وذلك لتتمكن المرأة من الوصول إلى الحياة السياسية ومناصب اتخاذ القرار"[4].

[1]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور، المعهد الوطني، .1976، ص25.

[2]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرجع السابق، ص25.

[3]– مكاك ليلى: مذكرة بعنوان عمل المرأة وأثره على الاستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري، دراسة ميدانية ببلدية الشمرة ولاية باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع العائلي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الحاج لخضر باتنة،2016-2017، ص85.

[4]– مكاك ليلى: المرجع السابق، ص86.

الجدول رقم (01) [1]يبين: النسبة الوظيفية النسوية حسب الفئات المهنية

السنة / الفئات المهنية	1983	1984	1985	1987
معلمات	%25.7	%27	%25.5	%26.9
موظفات	%26.4	%31.3	%25.5	%22.4
خادمات	%18.2	%18.8	%18.3	%14.9
عاملات	%8.2	%7.4	%9.3	%6.8
إطارات متوسطة	%10.3	%10.2	%13.5	%12.6
إطارات سلمية	%3.8	%3.8	%5.8	%7.2

المصدر: العارفي سامية، مرجع سابق، ص34.

وما نلاحظه من خلال الجدول أن أغلب النساء الجزائريات في الفترة الممتدة من 1983إلى 1987 توجهن لقطاعي التعليم و الوظيف العمومي، حيث تزايد إقبالهن على هذه التخصصات بالتحديد لزيادة نسبة التعليم للمرأة الجزائرية وتغير نظرة المجتمع الجزائري بدور المرأة الجزائرية الذي لم يبق كربة بيت فقط كذلك قطاع التعليم يعتبر من أنسب القطاعات للمرأة، بالمقابل نلاحظ عدم إقبال المرأة الجزائرية على العمل كإطارات سامية كون أن المرأة جديدة في سوق العمل وعملها كإطارات سامية أو متوسطة لم ينتشر كما هو الحال في التعليم الذي يتماشى مع قدراتها ووظيفتها الأصلية داخل الأسرة ألا وهي التربية.

2-3- عمل المرأة الجزائرية في المجتمع الحديث:

عرف المجتمع الجزائري تغيرات اجتماعية واقتصادية انعكست بصورة واضحة على الأسرة، لأن جميع هذه التغيرات لها ارتباط مباشر وغير مباشر مع البناء المحوري في المجتمع ألا وهو الأسرة، ولعل أهم تغير اجتماعي هو ظاهرة عمل المرأة الجزائرية وارتفاع هذه النسبة لحتمية اقتصادية وذاتية وثقافية وذلك لمسايرة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحاصلة، ومحاولة التكيف معها لتوفير متطلبات واحتياجات الأسرة حيث تعددت أدوار المرأة العاملة الجزائرية بين العمل المنزلي داخل الأسرة والعمل الخارجي في مختلف القطاعات الاقتصادية إذ تعتبر عنصر مهم من عناصر القوى العاملة المنتجة التي لا يمكن الاستغناء عنها، كما أنها الركيزة الأساسية التربوية الأولى في الأسرة التي تعتبر هذه الأخيرة المجال الأول الذي يحتاج للمرأة قبل أي مجال سياسي أو اقتصادي.

[1]- العارفي سامية: مرجع سابق، ص34.

وقد أكدت العديد من الدراسات المحلية والعربية والأجنبية أن عمل المرأة لا يقتصر فقط الحصول على مقابل مادي بل إنه يرتبط كذلك بتحقيق الرضا عن الذات واكتمال شخصية المرأة بقيامها بدور فعال خارج الأسرة كما هو الحال داخلها، وفيما يلي سوف نقدم أهم المجالات التي شكلت نسبة المرأة الجزائرية فيها أكبر نسبة أو قريبة من نسبة مشاركة الرجال.

أ- في مجال التعليم:

اعتبرت المرأة الجزائرية مهنة التعليم عظيمة لأنها رسالة سامية، وتبليغها بشكل صحيح هو الذي يشكل الثقافات ويبني العقول ويحدد القيم والتوجهات ولعل تبليغ هذه الرسالة يتطلب جهدا كبيرا من ناحية كفاءة التعليم وكفاءة المعلمين، ولتحقيق ذلك أولت الجزائر مكانة هامة للتعليم منذ الاستقلال وحتى الآن واهتمت بمسألة إعداد المعلمين وتكوينهم وتقويم أدائهم للتدريس وفقا لمعايير علمية واضحة ودقيقة فالجودة في التعليم تعطي لنا جيلا بناء يساهم في تطور وتقدم البلاد.

ولقد سعت المرأة الجزائرية في مجال التعليم لتساير التطور الحاصل في المبادئ التعليمية والفكر التربوي لدى عملت على الاستفادة من بيداغوجية الإدماج التربوي،" فتمكنت المرأة الجزائرية من شغل مناصب عليا كمعلمة في الابتدائي أو أستاذة في التعليم المتوسط أو الثانوي أو أستاذة محاضرة بالتعليم العالي أو فيما يخص مستويات وزارة التعليم، فحقها في التعليم يتيح لها مؤهلات للتحول في عالم الشغل بمستويات تعليمية عالية"[1]، حيث تدعم الأسر الجزائرية خاصة الرجال ممارسة المرأة الجزائرية لمهنة التعليم لأنه أنسب المجالات على الإطلاق، فالتعليم من أنسب قطاعات النشاط التي يعتبرها المجتمع الجزائري ملائمة للإناث ، وفيما يلي سنعرض أهم الإحصائيات حول عدد ونسب النساء العاملات في قطاع التربة والتعليم في الطور الابتدائي والمتوسط والثانوي.

الجدول رقم (02) يبين[2]: نسبة وعدد المعلمات والأساتذة حسب الأطوار بين 2000 و2003

السنة	2000	2003

[1]- رسالة الأسرة: صادرة عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف للأسرة وقضايا المرأة، العدد 1، مارس2004، ص10.

[2]- الديوان الوطني للإحصائيات: مجلة الأسرة، ص18.

عدد المعلمين في الطور الأول والثاني	169559	167529
عدد النساء	97.093	81.463
النسبة	%46.64	%48.63
عدد المعلمين في الطور الثالث	102.137	104.329
عدد النساء	51.150	53462
النسبة	%43.64	%51.24
عدد المعلمين في الطور الثانوي	327284	329605
عدد النساء	154.507	161523
النسبة	%47.20	%46.01

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات: مجلة المرأة: ص18.

نلاحظ من خلال الجدول الموضح أعلاه أن نسبة النساء العاملات في مجال التعليم قد تزايد من سنة2000 إلى سنة2003، حيث تمثل نسبة النساء العاملات في الطور الثالث لسنة 2003 أعلى نسبة عمل للنساء في قطاع التعليم قدرت ب51.24%، ومن هنا يمكننا القول أن النساء العاملات الجزائريات يشكلن تقريبا نصف عدد العاملين في قطاع التربية والتعليم أو يفوق ذلك في بعض السنوات وهذا يرجع لكونه القطاع الأكثر استقطابا للنساء الجزائريات وهو الأنسب لها خصوصا أنه يقبل من طرف المجتمع الجزائري عامة وهو قريب من الدور الذي تمارسه داخل الأسرة.

ب- في مجال الصحة:

لقطاع الصحة أهمية بالغة في حياة أي مجتمع لما له من تأثير على مجالات الحياة وهو مؤشر على مدى تقدم وتحضر المجتمعات، حيث اهتمت المرأة الجزائرية كثيرا بمهنة الطب بعد مجال التعليم طبعا، للحقوق التي تمتعت بها منذ الاستقلال خاصة التعليم والتكوين وقد أثبتت قدرتها وكفاءتها العلمية واتخذت من صحة أفراد مجتمعها أمانة على عاتقها فبرزت في مستويات وطنية ودولية في الأعمال الطبية وشاركت بأبحاث علمية طبية عديدة وكانت ضمن قوافل الإغاثة المتوجهة لفلسطين إذ كانت السباقة في ذلك.

"حيث يمثل التأطير السنوي الجزائري في قطاع الصحة 65%، وبلغت نسبة النساء 54.39% في الطب العام، و69.77% في جراحة الأسنان"[1].

ج- في مجال السياسة:

[1]- الديوان الوطني للإحصائيات: المرجع السابق، ص18.

تعتبر المشاركة السياسية أرقى تعبير عن الديمقراطية وتختلف مستويات المشاركة من مجتمع لآخر بحسب المعطيات السياسية وما هو متاح قانونيا. ولقد حققت المرأة الجزائرية شوطا لا بأس به من المشاركة السياسية مقارنة بمثيلاتها من الدول العربية، حيث انخرطت في العمل السياسي منذ الاستقلال نتيجة انتشار التعليم وسط الإناث كما ذكرنا سابقا في المجالين الصحي والتعليمي.

"حيث بمجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للسلطة قام بتعيين أول منصب وال امرأة تحت هالة إعلامية كبيرة وتبعه تعيين ثلاث نساء أخريات، ونصب سنة2000 مجموعة لا بأس بها من النساء في مجال القضاء، كما أعطيت المرأة حوالي 14 منصب كمديرة للتربية الذي كان حكرا على الرجال"[1].

حيث برز الدعم المقدم للمرأة الجزائرية في هذه الفترة بالذات (حكم بوتفليقة)، وهذا ما أعطاها دافعا وحافزا للخوض في المشوار السياسي " إذ تم إقرار ترقية الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية عن طريق التعديل الدستوري بموجب القانون 08.09 المؤرخ في 15نوفمبر2008، الذي وضع المعالم الكبيرة في اتجاه تكريس حقوق المرأة وتعزيز حضورها في المجالس المنتخبة"[2].

ومن خلال ما حققته المرأة الجزائرية في العمل السياسي من تقدم واستمرارية استطاعت أن تتبوأ لها مكانة سياسية هامة وتصبح شريكة الرجل في المجال السياسي وعنصر مهم في استقرار البناء السياسي للدولة الجزائرية.

3- عمل المرأة في نظر القانون والإسلام:

لقد اهتم القانون الدولي والإسلام بحقوق المرأة في الكثير من مجالات الحياة، وقد كان عمل المرأة من بين هذه الاهتمامات، حيث عقدت اتفاقيات ومؤتمرات عديدة للدفاع عن حق المرأة في العمل واعتبارها شريكا في التنمية والمساواة في الحقوق والواجبات بينها وبين الرجل، كما كان للتشريع الجزائري موقف الدفاع عن حق المرأة الجزائرية في العمل كذلك توفر العديد من المواد والبنود لحماية حقوق المرأة العاملة، أما في الدين الإسلامي فقد تضاربت الآراء بين مؤيد لعمل المرأة مادام هذا العمل لا يتنافى مع الدين الإسلامي ومبادئ المجتمع من جهة وبين معارض من جهة أخرى بحكم أن مهمة المرأة الأساسية والطبيعية هي داخل المنزل وسط أسرتها.

3-1- عمل المرأة في القانون العالمي:

مجمل المواثيق والقوانين الدولية تصرف بحقوق الإنسان عموما وحقوق المرأة على وجه الخصوص، " حيث أصبحت قضية المرأة مهمة دوليا في عام 1975 عندما دعت هيئة الأمم المتحدة إلى المؤتمر الدولي للمرأة في المكسيك، حيث تم الإعلان عن عقد المرأة بين عامي1976و1985 وقد كان شعار

[1]- محمد جمعة: مؤتمر المشاركة السياسية للمرأة في شمال إفريقيا، المركز الإعلامي ثقافة وفكر،30 أفريل2001.

[2]- التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بيجن+15، إعداد الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة وقضايا المرأة ص ص 02-04.

المؤتمر آنذاك شركاء في التنمية "[1]، هدفه الأساسي إدماج المرأة في عملية التنمية في المجتمعات باختلاف عاداتها وتقاليدها، ويعتبر أول اعتراف دولي لحقوق المرأة ومحورية دورها في عملية التنمية الشاملة وإزالة جميع أنواع التمييز ضد المرأة.

وقد حرصت جميع الاتفاقيات الدولية على المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات والتي من أبرزها " اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة التي أعدها مركز المرأة في الأمم المتحدة وتبنتها الجمعية في ديسمبر 1979 ودخلت حيز التنمية في سبتمبر 1981"[2].

وقد جاء في المادة 280 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام1948 أنه يجب أن تنفذ كل الإجراءات التي تضمن للنساء الحقوق التي يتمتع بها الرجال في كل المجالات والميادين الاقتصادية والاجتماعية مع إثبات حق اختبار المهنة واختيار الترقية العادلة.

أما القوانين الخاصة بحق المرأة في العمل فقد كرست أغلب النصوص العالمية في حق المرأة في العمل بداية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد أكد قانون التسيير الاشتراكي على مبدأ المساواة بين العمال بغض النظر عن المنسب، وأعطى للمرأة الحق في العمل مثلها مثل الرجل مع توفير جميع شروط الحماية لها أثناء العمل وذلك وفقا لما جاء في نص المادة 9 من قانون التسيير الاشتراكي على: "تساوي العمال في الحقوق والواجبات، ويستفيدون من نفس الأجور والفوائد الممنوحة لنفس العمل، ومن مؤهلات وإنتاج متساويين"[3].

وهنا يتبين أنه لكل فرد الحق في اختيار عمله بحرية دون قيد أو شرط ودون تميز بين الجنسين، فالمرأة تملك نفس الحقوق مع الرجل رغم أن هذه النصوص القانونية بقيت بدون تطبيق على الواقع وذلك نظرا لاختلاف الأنظمة السياسية والاتجاهات الخاصة لكل دولة.

3-2- عمل المرأة في قانون العمل الجزائري:

اهتم القانون الجزائري بعمل المرأة، حيث قام المشرع الجزائري بعد حصول الجزائر على الاستقلال عام 1962 وأمام الفراغ القانوني الذي عاشته في هذه الفترة إلى إصدار قانون 31ديسمبر1962 الذي عمل على الفصل بين مجالات العمل في إطار العلاقة القانونية التنظيمية، والعمل في مجال العلاقة التعاقدية، وقد تجسدت أول محاولة للتنظيم الاجتماعي للعمل في القانون الخاص بالتسيير الاشتراكي في المؤسسات في الحقوق والواجبات بين مختلف الفئات العمالية: "أي ضرورة المساواة بين المرأة والرجل في

[1]- ليلى شرف: تقديم "المرأة العربية الوضع القانوني والاجتماعي-دراسة ميدانية في ثمانية بلدان عربية مع دراسات تأليفية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، وحدة الطباعة والإنتاج الفكري، تونس، ط1،1996، ص9.

[2]- نهى القاطرجي: قوانين الأسرة بين الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية، مؤتمر تحديات العلمانية في مجال تشريعات الأحوال الشخصية، جامعة طرابلس، 2004، ص4.

[3]- جبهة التحرير الوطني: ميثاق وقانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات الجزائرية، 1972، ص26.

مجال العمل من خلال الوظائف والأدوار الممنوحة لهم"[1]، وقد ضمن قانون العمل الجزائري للمرأة الجزائرية مجموعة من الحقوق في عدة مجالات منها:

أ-في مجال الاستخدام واتفاقيات الأجر: حيث منح قانون العمل رقم 09-11 المؤرخ في 21 أفريل1990 المتعلق بعلاقات العمل، والذي نصت فقراته الأولى من المادة السادسة على حق العمال في إطار علاقة العمل الحق في الحماية من أي تمييز لشغل منصب عمل.

فقد جاء في المادة17من نفس القانون على أن: "كل الأحكام المنصوص عليها في الاتفاقيات الجماعية أو عقد العمل التي من شأنها أن تؤدي إلى التمييز بين العمال تعد باطلة وعديمة الأثر، كيفما كان نوع هذا التمييز في مجال الشغل، الأجرة أو ظروف العمل، على أساس السن، الوضعية الاجتماعية، الجنس، القناعات السياسية، الانتماء إلى نقابة "[2].

- أوجب المشرع الجزائري في المادة 84 من القانون 90-11أنه: على كل مستخدم ضمان المساواة في الاجر بين العمال لكل عمل لمساواة الكيفية بدون أي تمييز.

- وبهذا يكون القانون الجزائري قد ضمن للمرأة العاملة حقها في المساواة في الالتحاق بأي عمل وضمان حقها في المساواة و الأجر.

ب- في مجال التكوين و التدريب:

فرض القانون الجزائري للعمل على ضرورة توفر كل الإمكانيات اللازمة لتكوي وتدريب المحتال في مختلف مجالات العمل فعلى أي مستخدم أن ينضم أعمالا تتعلق بتحصين وتمكين المرأة والشباب من اكتساب معارف نظرية وتطبيقية لمسارعة مهمة ما، "وبمقتضى ذلك تنص المادة 9 من الفصل الخامس الخاص بالتكوين والترقية خلال العمل وفقت لما جاء في قانون العمل90-11 يجب على كل مستخدم أن يباشر أعمالا لتكوين وتحسين مستوى العمال".[3]

وقد جعل القانون التكوين والتدريب في إطار العمل من حقوق العمال وفقا للمادة 6 في الفقرة الرابعة.

ج- في مجال العطل والراحة القانونية:

نصت المادة 33 من قانون العمل رقم 90-11 على حق العامل في الراحة يوما كاملا في الأسبوع، في حين نصت المادة 37 على أنه يمكن تأجيل الراحة الأسبوعية والتمتع بها في يوم آخر إذا استدعت الضرورة.

---

[1]- بشير هدني: الوحيد في قانون العمل وعلاقات العمل الفردية والجماعية، دار الريحانة للكتاب، د ب، ط2، 2003، ص46.

[2]- عمار مانع: المرأة العاملة في المنظومة التشريعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد29، جامعة المسيلة،2008، ص ص146،147.

[3]-الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية: جبهة التحرير الوطني، الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين، القانون الأساسي العام للعمال، الجزائر، 1978، ص5.

وحرص على راحة النساء والأطفال في العمل فقد حذر القانون الجزائري من استغلال هؤلاء خارج نطاق الساعات القانونية المحددة. وذلك بما جاءت به المادة 143 من القانون 90-11 في الباب الثامن منه حيث جاء فيه بأنه: " يعاقب كل من خالف أحكام هذا القانون المتعلقة بمدة العمل القانونية الأسبوعية واللجوء إلى الساعات الإضافية فيما يخص الشبان والنسوة بغرامة مالية تتراوح بين 500 و1000 دينار جزائري"[1].

د- في مجال التأمين على الولادة:

"تنص المادة 55 من قانون العمل 90-11 على استفادة العاملات في فترة ما قبل الولادة وما بعدها على عطلة الأمومة، كما يمكنهن الاستفادة من تسهيلات حسب الشروط المحددة في النظام الداخلي للهيئة المستخدمة، كما استفادت من الحماية الاجتماعية الممولة من صندوق الضمان الاجتماعي وذلك طبقا لما جاء في مجال التأمين على الولادة وفقا للقانون83-11 الصادر في تاريخ 2يوليو 1983الذي يدعوا إلى دفع تعويض يومي للمرأة العامل التي تنقطع عن العمل بسبب الولادة على استحقاق الإجازة، حيث نصت المادة28 من القانون 87-11 المعدل تحت الأمر76-17 المؤرخ في 6يوليو 1996 على أن يكون للمرأة التي تترك العمل بسبب الولادة حق الاستفادة من تعويض يومي يساوي 100% من أجرها اليومي العادي بعد اقتطاع اشتراك الضمان الاجتماعي والضريبة"[2].

3-3- عمل المرأة في التشريع الإسلامي:

لقد منح التشريع الإسلامي للمرأة حقوقا إنسانية مدنية، اقتصادية واجتماعية متعددة وحملها من المسؤولية ما يتناسب وهذه الحقوق، فجعلها مسؤولة عن نفسها وعن أسرتها وحتى عن المجتمع، فنظم عملها داخل المنزل وخارجه منذ بداياتها الأولى في المزارع انتقالا إلى خروجها إلى ساحات الجهاد وذلك بعد الظروف التي مر بها المجتمع الإسلامي، فكان أول وأهم ميدان تشارك فيه المرأة ندا إلى ند مع الرجل هي ساحات الجهاد، حيث شهدت ساحات المعارك تواجد كبير للعنصر النسوي من أجل مساعدة المجاهدين وتضميد جراحهم ورعاية المصابين فقد اشتهر في التاريخ الإسلامي أسماء الصحابيات الجليلات وعلى رأسهم "رفيدة الأسلمية" رضي الله عنها والتي كانت أول ممرضة مسلمة خصصت خيمة إسعافيه بمساعدة الصحابيات وذلك بفضل خبرتها في العلاج والأدوية الواسعة.

ذلك فضلا عن مشاركة بعض الصحابيات حتى في المعارك فكانت تشاهد في ساحات الجهاد تدافع عن معتقداتها وعن مكانة الإسلام، ومن بين ما ورد عن جهاد المرأة ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه حيث قال: " لقد رأيت عائشة بنت أبي بكر الصديق وأم سليم رضي الله عنها، وأنهما لمشمرتان أرى خدم

[1]- محمود قرزيز: عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2004، ص99.

[2]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد42، 1996، ص7.

سوقهما (الخلخال) تنقلان القرب على متونهما ثم تفرغانها في أفواههما ثم ترجعان فتملآنها ثم تجيئان تفرغانها في أفواه القوم"[1].

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ما التفتت يمينا ولا شمالا يوم أحد إلا ورأيت أم سليم تقاتل دوني..."[2]، وهذه الأحاديث دليل على أن الإسلام لم يحل بين عمل المرأة داخل وخارج حدود منزلها، فقد عملت النسوة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم في أخطر الميادين وأصعبها حيث أدين دورا لا يقل عن دور الرجل بل تعدتها مسؤولة فكن يعددن الطعام، ويداوين الجرحى ويسهرن على راحة المرضى، لهذا لم يحرم الإسلام عمل المرأة لما لها مكان مشروعا وهي في حاجة إليه.

"وقد ورد في السنة دلائل عديدة وكافية على إباحة عمل المرأة فقد بشرهن الرسول الكريم بالأجر العظيم حيث قال: "أطولكن طاقة أعظمكن أجرا"، ويقصد بالطاقة القدرة على العمل، فقد كانت تستغل في الغزل والنسيج كما عملن في مجال التمريض والتجارة، وعملت النساء في مجال التعليم وتثقيف النسوة فكانت الشفاء بنت عبد الله القرشية تعلم النساء القراءة والكتابة وقد ولاها عمر بن الخطاب رضي الله عنه الحسبة في السوق لتمنع الغش والاحتكار"[3].

وقد حث الإسلام على تكوين الأسرة وضرورة الحفاظ عليها والحرص على تلبية رغبات أفرادها وتحقيق حاجياتهم وقد جعل الله عز وجل من الأنبياء والرسل مثالا لذلك فقال: " ولقد أرسلنا رسلا من قبلك وجعلنا لهم أزواجا وذرية "[4].

وقال أيضا: " ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة"[5]، لتدل هذه الآية على فطرة الله تعالى في عباده حيث تعتمد المرأة إلى ترك أسرتها وسائر أقاربها للعيش مع رجال غريب عنها تقاسمه السراء والضراء ويتشاركان الحياة معا.

فجاء في قوله تعالى: " فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله"[6].

ويعد الإسلام التشريع الوحيد الذي يضمن للمرأة حقها في العمل وشرعيته فالعمل هو الذي يحفظ كرامتها وآدميتها ويؤكد قيمتها الإنسانية، "فاعتراف الإسلام بالمرأة كإنسانة يعني الاعتراف بكل قوتها التي تقتضيه

---

[1]– حسن مصطفى حمدان، مكانة المرأة في الإسلام، شركة الشهاب، الجزائر، 1990، ص164.

[2]– حسن مصطفى حمدان: المرجع السابق، ص165.

[3]– محمود يوسف محمد الشوبكي: عمل المرأة في ضوء التشريعات الإسلامية، بحث مقدم في مؤتمر التشريع الإسلامي ومتطلبات الواقع، كلية التربية والقانون، غزة، 2006، ص6.

[4]– القرآن الكريم: سورة الشورى، الآية 11.

[5]– القرآن الكريم: سورة مريم، الآية 21.

[6]– القرآن الكريم: سورة الروم: الآية 30.

الطبيعة الإنسانية، وبهذا يكون الإسلام قد أكد على دورها في البناء والمشاركة في النشاط الإنساني، فالمرأة نصف المجتمع وهي أنيسة الرجل في الحياة"[1].

"وقد أعطى الإسلام للمرأة حقوقها كاملة وضمن لها مكانتها في المجتمع وذلك كونها تلعب دورا هاما في بناء الأسرة والمجتمع، وسواها بالرجل وأعطاها الفرصة للتعلم والتثقف، فعملت مثل الرجل وتحملت نفس المعاناة معه وحققت نفس المنجزات وفي مختلف المجالات"[2]، فقال عز وجل: " ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف وللرجال عليهن بذرية"[3].

وقد أجمع الفقهاء على أن وظائف الأمومة (الإنجاب، الرضاعة، القيام بشؤون الزوج والأسرة...) هي وظائف طبيعية للمرأة لا يجوز لها التخلي عنها، أما الوظيفة المهنية في (التعليم، التمريض، الطب...) السياسة وتولي مناصب قيادية فقد اختلفت الرؤية إلى هذه الوظائف فهناك من قال بأنها ليست من اختصاص المرأة وأنه عليها أن لا تنافس الرجل في الوظائف الخارجية، وهناك من قال بأنها ليست قادرة على القيام بهذه الوظائف الخارجية خاصة في مجال التعليم والتمريض، وفريق آخر يرى أن المرأة لا تقل شأنا عن الرجل وأنه بإمكانها ممارسة كل الأدوار التي يمارسها الرجل بما أنها لا تتعارض مع الدين الإسلامي وتعاليم المجتمع.

4- دوافع خروج المرأة للعمل:

أجمعت العديد من الدراسات حول توجه المرأة للعمل خارج المنزل إلى وجود دوافع عديدة تخص الجانب الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والنفسي دفعت بالمرأة إلى اختيار العمل خارج المنزل، وكلها تصب نحو هدف واحد وهو إثبات الذات اقتصاديا ونفسيا واجتماعيا بالإضافة إلى بعض الظروف التي مهدت للمرأة دخول سوق العمل وهذا ما سنتطرق إليه، إذ يمكننا تصنيف هذه الدوافع كالتالي:

4-1- دوافع اقتصادية:

ولعل أهمها سعي المرأة الجزائرية للحصول على مقابل مادي لتلبية احتياجات أفراد أسرتها نتيجة للأوضاع المعيشية الصعبة وانخفاض قدرة الأسرة في تلبية متطلباتهم وارتفاع أسعار أبسط متطلبات الحياة، في نفس الوقت حاجات الأسرة الجزائرية تزايدت وأصبحت في وقت لا تستطيع كبت رغبة طفل إذا ما أعجبته أشياء أو تزيح نظره عما يملكه صديقه وينقصه هو، خاصة إذا ما غاب الأب عن الأسرة ليشتد الضغط على الأم في تلبية جميع الاحتياجات الأساسية والثانوية.

---

[1]- محمد سيد فهمي: المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، دار الوفاء، السعودية، ط1،2007، ص40.

[2]- يحي بوعزيز: المرأة الجزائرية وحركة الإصلاح العربية النسوية، دار الهدى، الجزائر، 2001، ص18.

[3]- القرآن الكريم: سورة البقرة، الآية 228.

وقد أثبتت العديد من الدراسات في مجال دوافع خروج المرأة للعمل أن دافع الأم العاملة الأول والرئيسي هو الحاجة الاقتصادية، وقد عرفتها كاميليا عبد الفتاح بأنها: " حاجة المرأة الملحة لكسب قوتها أو حاجة الأسرة لاعتماد دخل المرأة"[1].

وفي دراسة أخرى أجراها عباس محمود العوض على " خمسة آلاف امرأة حديثة التخرج أين بين أن ثلث الزوجات يعملن من أجل مساندة مدخول أزواجهن "[2].

4-2- دوافع نفسية واجتماعية:

استطاعت المرأة الجزائرية ان تثبت جدارتها في ميدان العمل بمختلف قطاعاته ذلك لأنها وجدت نفسها أمام أرضية خصبة من التسهيلات، فالكثير ممن توجهن للعمل بسبب مدى تقبل مجتمعاتهن لعملهن، أي لم تكن العائلة والتقاليد التي يحكم هذه المجتمعات عائق في طريقها فهناك من المجتمعات التي ترى أن خروج المرأة للعمل مناف للقيم والعادات والتقاليد وهو بمثابة تعديا عليها وعلى حقوق الرجل كذلك لكن هذا الاعتقاد قل تدريجيا في المجتمع الجزائري لارتفاع نسبة الوعي فيه من جهة، ومن جهة أخرى "ارتفاع المستوى الثقافي والتعليمي للأسرة الذي كان له دور هام في دفع المرأة للعمل وذلك عن طريق تشجيعها وتحفيزها من طرف أفراد عائلتها وكذا المحيط الاجتماعي الذي تنتمي إليه الأمر الذي يشجعها لإثبات مكانتها والمساهمة في التنمية الاجتماعية"[3].

كما أن الجانب النفسي للمرأة يعمل على تقبلها لما تقوم به ويعتبر حافزا قويا لبلوغه، إذ أن الحاجة لتحقيق الذات لدى المرأة العاملة مكنتها من مشاركة الرجل ميدان العمل للحصول على الرضى النفسي، حيث طرحت العديد من الدراسات في هذا المجال من بينها الدراسة التي قام بها يارو yarrou والتي أجراها على عينة من الأمهات العاملات من الطبقة المتوسطة وبين أنهن قد خرجت للعمل ليس لأسباب اقتصادية فحسب إنما من أجل القيام بدور فعال في المجتمع وخدمة بلادهن، كما أنهن يحبذن تكوين صداقات من خلال احتكاكهن بالآخرين في أماكن العمل، إضافة إلى دراسة فرديناندزفيج التي وصل فيها لأن تراكم شعور الوحدة لدى المرأة سبب لها ضغط نفسي دفعها للتوجه نحو العمل الخارجي وهذا الجانب النفسي كان أكثر تأثيرا عليها من ضغط الحاجة الاقتصادية[4].

وبالتالي يمكننا تلخيص الدوافع النفسية والاجتماعية لعمل المرأة الجزائرية في نقطتين ألا وهما:

---

[1]- كاميليا عبد الفتاح: مرجع سابق، ص86.

[2]- عباس محمود عوض: علم النفس الاجتماعي، دار النهضة للطباعة والنشر، د ب، ص213.

[3]- كاميليا عبد الفتاح: مرجع سابق، ص87-88.

[4]- حسين عبد الحميد رشوان: العلاقات الإنسانية في مجالات علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الإدارة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، ص98.

-محاولة المرأة الجزائرية تحقيق الرضى النفسي من خلال الإحساس بأنها فاعل اجتماعي له مكانة اجتماعية يقدم منفعة للآخرين وينفع ذاته بطاقة إيجابية من خلال ممارسة نشاط سواء دهني أو جسدي.

-خروج المرأة الجزائرية من زاوية منحصرة في البيت وتوسيع علاقاتها الاجتماعية بتكوين صداقات وعلاقات زمالة وهذا يجنبها الملل والوحدة والطاقة السلبية، وهاتين النقطتين لا يتحققان إلا بتحرر وانفتاح كل من المرأة خاصة والمجتمع عامة بضرورة إشراك العنصر النسوي في عجلة التنمية.

4-3- دوافع تعليمية سياسية:

لعب الجانب التعليمي دورا مهما وأساسيا في خروج المرأة الجزائرية للعمل، فقد اهتمت الدولة بمسؤولية تكوين قاعدة تعليمية لديها لأنها قوة اجتماعية واقتصادية محركة وفعالة للنهوض ببناء الدولة الجزائرية، فالتعليم يزيد من كفاءة المرأة في تبنيها نشاط معين والاختيار الصحيح والإرادي له، إذ الكثير من الدراسات في هذا المجال توصلت إلى أن ارتفاع المؤهل العلمي للمرأة يرافقه ارتفاع في نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي فمن "الطبيعي أن تتولد لدى المرأة الرغبة في استغلال هذه المؤهلات واستثمارها في نشاط فعال ومفيد وبالتالي تصبح المرأة غير راغبة في التفرغ للأعمال المنزلية الروتينية المملة وتسعى جاهدة للاستفادة من المؤهلات التي حصلت عليها"[1]، فالتعليم هو الذي ساعد على تغيير المرأة الجزائرية أنماط تفكيرها وهذا ما زادها طموحا في تحقيق أهدافها الشخصية والتنمية لمجتمعها.

"ولقد جاءت العديد من الدساتير والقوانين التي نصت على حقوق المرأة وقد طرح عمل المرأة في العديد من المؤتمرات حول الأسرة والمجتمع لدراسة دور المرأة في المجال الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فأصبح تعليم المرأة حتمية لا مفر منها للقضاء على الأمية وكان لتعليمها على نطاق واسع أثر في قلب المعايير"[2].

بالإضافة إلى أن الدولة الجزائرية اهتمت بفتح الأبواب السياسية للمرأة وتقلد مناصب مهمة في الدولة بما يتاح قانونا تحت حماية الدستور.

[1]- هنري عزام: المرأة العربية والعمل، مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية، مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، أفريل، ص272.

[2]- محمد صفوان الأخرس: تركيب العائلة العربية ووظائفها، دراسة ميدانية لواقع العائلة في سوريا، منشورات الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، ط2، ص250.

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يمكننا القول أن خروج المرأة للعمل كان له دوافع عديدة لعل أهمها الدوافع النفسية كإثبات الذات والشعور بالرضا النفسي، بالإضافة إلى دوافع اقتصادية كتلبية احتياجات أسرتها ومساعدة زوجها في مصاريف الأسرة، ودوافع اجتماعية وثقافية أفرزها الوعي الذي اكتسبته المرأة من خلال التعلم وإدراك حقوقها وواجباتها وما يمكنها أن تقدمه لنفسها وأسرتها وبلدها، فتمكنت المرأة أن تتبوأ مكانة إلى جانب الرجل والقيام بمعظم أدواره التي اعتادت العديد من المجتمعات

أن تكون حكرا على الرجال فقط، لهذا حرص القانون العالمي والجزائري على حماية الجهد الفعال الذي تقوم به نساء العالم من خلال مساهمتهن في التنمية الاقتصادية لبلدانهن.

الفصل الثالث

تطور الأسرة والمسؤولية الأسرية للمرأة العاملة الجزائرية

تمهيد

1- التطور التاريخي للأسرة.

1-1- الأسرة في الجاهلية.

1-2- الأسرة في الإسلام.

2- خصائص الأسرة.

3- أشكال الأسرة.

3-1- الأسرة النواة.

3-2- الأسرة الممتدة.

3-3- تصنيفين من ناحية الانتساب القرابي.

4- وظائف الأسرة.

4-1- الوظيفة البيولوجية.

4-2- الوظيفة النفسية.

4-3- الوظيفة التربوية.

4-4- الوظيفة الدينية.

4-5- وظيفة التنشئة الاجتماعية للطفل.

5- التغيرات الاجتماعية التي طرأت على الأسرة.

5-1- التغير في الوظائف البيولوجية.

5-2- التغير في حجم الأسرة.

5-3- التغير في التنشئة الأسرية.

5-4- التغير في الوظيفة الاقتصادية.

5-5- التغير في رئاسة الأسرة.

6- المسؤولية الأسرية.

6-1- مسؤولية المرأة اتجاه الأبناء.

6-2- مسؤولية المرأة اتجاه الزوج.

خلاصة

تمهيد:

تعتبر الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تكون شخصية الفرد وهي المكان الذي ينمو فيه الطفل تحت جناح الوالدين، إذ كلما كانت الأسرة متماسكة ترعرع الطفل بكل اطمئنان ودون أي مشاكل نفسية تعرقل تأقلمه مع الغير، فصلاح المجتمع من صلاح الأسرة وصلاح الأسرة مسؤولية الوالدين خاصة الأم باعتبارها الفاعل الأساسي داخل الأسرة الذي يعمل على بقائها واستقرارها، لكن هذا لا يعني أن لا دور للأب في ذلك إنما من المنطقي جدا أن لا تكون مساهمته بقدر مساهمة الأم نتيجة الوظيفة الاقتصادية الموكلة إليه لتلبية احتياجات أفراد الأسرة المادية الذي يحتم عليه قضاء معظم وقته خارج المنزل في الوقت الذي تتحمل الأم كل ما قد يطرأ طيلة اليوم هذا في حالة ما إذا كانت الأم ماكثة بالبيت، لكن ونتيجة للتغيرات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في الأسرة على مستوي الوظيفة البيولوجية وحجم الأسرة والتنشئة الأسرية والوظيفة الاقتصادية وفي رئاسة الأسرة كذلك، هذه التغيرات التي كانت مصاحبة لظاهرة خروج المرأة للعمل بعدما كانت معروفة بعملها داخل الأسرة وفقط، هذا ما أحدث متغيرات جديدة في بناء الأسرة ومسؤولية الأم اتجاه الأبناء والزوج، وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا الفصل.

1- التطور التاريخي للأسرة:

الأسرة أقدم الأشكال الاجتماعية التي عرفتها البشرية لهذا لقيت الكثير من الاهتمام في الدراسات فكانت تشكل الموضوع الرئيسي لموضوعات علم الاجتماع، ومع ذلك فانه لا يوجد تاريخ شامل يغطي المراحل الشاملة لتطور الأسرة بداية من العصور القديمة إلى الوقت الحالي، وبهذا لم تكن هناك بداية وظهور للأسرة بالشكل المنظم المعروف حاليا إلا بعد ظهور الرسالات السماوية، فقد ذهب " تالكونت بارسونز" إلى القول أن بداية الأسرة كنسق متوازن لها مدخلاتها ومخرجاتها ومردوداتها كانت مع انبثاق عصر الأديان السماوية التي جاءت لتنظيم واستمرار الحياة الإنسانية، لكن هذا لا ينفي عدم وجود بعض أشكال الأسرة قبل هذا الوقت، فقد تميزت بالشيوعية الجنسية والعلاقة بين الرجل والمرأة بدون قيود إلا أن هذه العلاقات كانت تسودها الخرافات والبدع والشعوذة، "ثم بدأ نظام الأسرة يتطور ليشمل مفهومي العشيرة والقبيلة خاصة عند الشعوب الأصلية في استراليا وأمريكا الذين يرتبطون برابطة الطوطم وليس برابطة الدم والقبيلة كما هو في الزمن الحالي"[1].

ثم تغير شكل الأسرة وبنائها بظهور مختلف الحضارات القديمة حيث أخذت الأسرة في الاتساع والتنظيم وأصبحت خاضعة لمجموعة قوانين تضبطها، فبعد ظهور الديانات السماوية وخاصة الإسلام وضعت مجموعة قوانين تضمن السلامة والاستقرار خاصة فيما يخص سلامة المرأة التي هي ركيزة البناء الأسري.

1-1-الأسرة في الجاهلية :

عرفت الأسرة في الجاهلية بالديكتاتورية المطلقة للرجل وسلطته في تسيير أمور المنزل، فكانت المرأة وقتها تعيش في عبودية وتبعية مطلقة للرجل فمن حقه أن يتصرف معها وفقا لأهوائه ورغباته ولديه الحق في تطليقها أو الزواج عليها مرات عديدة، وقد تعدت هذه الأحقية من الزوجة إلى الأبناء حيث أن الرجل إذا أراد لا يعترف بأبويته لأبنائه، وقد كانت الأنثى تعتبر عالة على الرجل لأنه يصرف عليها دون مقابل وتشكل له مصدرا للعار لذلك كان يتم التخلص منهم فور الولادة بوأدهم، وكان هذا الاجراء لا يستنكره المجتمع[2]، إضافة إلى هذا كله فإن الأنثى يزوجها أبوها لمن يختاره حتى لو كانت في مرحلة الطفولة، فكانت تزوج من كهل أو شيخ وغالبا يكون هذا لسبب مادي، فيتم بيع الأنثى صبية إلى كهل مقابل عائد

[1]- زرارقة فيروز: الأسرة وعلاقتها بانحراف حدث المراهق، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2005، ص193.

[2]- محمود قرزيز: التغير الأسري في المجتمع الحضري، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، 2008، ص48.

مادي يعود على الأسرة من وراء هذا الزواج لتستغل بعد ذلك في الأعمال المنزلية وإشباع رغبات الزوج وتربية الأبناء إضافة إلى عملها مع زوجها في المزارع والرعي.

1-2-الأسرة في الإسلام: أولى الإسلام اهتمام وعناية كبيرة بالأسرة وأكد على أهميتها في العديد من المواضع في القرآن الكريم، وذلك نظرا لما تقدمه من أهداف اجتماعية واقتصادية خلقية وصحية وروحية. فالإسلام لم يعتبر الأسرة مجرد وسط لتنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة وما يترتب عن هذه العلاقة من حقوق وواجبات، بل اعتبرها نظام متكامل يحدد الهدف من وجود الإنسان في هذه الحياة، "فالزواج مشروع اجتماعي هام لا يمكن أن يقوم عشوائيا إذ لابد أن يقوم على أسس شرعية تحتكم وأحكام الدين الحنيف وضرورة العودة إلى نصوصه في كل صغيرة وكبيرة"[1].

ولهذا يجب علينا النظر إلى الأسرة باعتبارها الحجر الأساسي في بناء المجتمعات باعتبارها الوعاء الأساسي الذي يلتقي فيه الرجل والمرأة فيكونوا مع بعضهم أفرادا آخرين، وقد جاء في هذا السياق العديد من الآيات القرآنية منها قوله تعالى: " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير"[2]، وقوله أيضا: " والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة"[3].

ومن هذه الآيات يتبين أن أصل تكوين الأسرة هو الزواج، فمن الأسرة الواحدة تتكون مجموعة أسر عن طريق التزاوج، وقد اهتم الإسلام بالأسرة وأحاطها بواق منيع يحميها من التفكك ويضمن بقاءها واستمرارها، " لأن الهدف الرئيسي والاجتماعي لأي زواج وتكوين أسرة هو تحقيق التماسك الاستقرار في المجتمع وزيادة ترابط وتماسك وتوثيق الأخوة بين أفراد المجتمع وجماعاته بالمصاهرة والنسب"[4]، ومع هذا الاهتمام والعناية الفائقة للأسرة من طرف الإسلام فقد تطورت وتنظمت بشكل كبير حيث وضع لها أحكاما وقوانين تسيرها وتنظم وجودها وذلك لما لها من دور كبير في صلاح المجتمع أو فساده، وقد أعطى الإسلام للمرأة حقوقا وحرم قتلها بغير حق، قال تعالى: " ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ذلكم وصاكم به لعلكم تعقلون"[5]، كما أعطاها حق التصدق في مالها وفي اختيار شريك حياتها دون إكراه وسوى بين الرجل والمرأة في المسؤولية والأجر في العمل، كما ضمن لها حق الإرث والصداق والتصرف المطلق في أموالها.

---

[1]- جمال قطب: تكامل البناء الأسري وتفاعل أدواره، مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع، تشخيص للمشكلات واستكشاف سياسة المواجهة، مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالي للذكر الإسلامي، دار الضيافة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2004، ص84.

[2]- القرآن الكريم: سورة الحجرات، الآية 13.

[3]- القرآن الكريم: سورة النحل، الآية 72.

[4]- مهدي محمد القصاص: علم اجتماع عائلي، كلية الآداب، مصر، 2008، ص83.

[5]- القرآن الكريم: سورة الأنعام، الآية 151.

2-خصائص الأسرة:

تتميز الأسرة بمجموعة من الخصائص وذلك كونها محور البناء الاجتماعي، ومن بين هذه الخصائص ما يلي:

-الأسرة الخلية الأساسية التي يتكون منها المجتمع، فهي التي توفر الرعاية المعنوية لأفرادها، أي أنها أساس الاستقرار الأسري والاجتماعي.

- الأسرة أكثر الظواهر الاجتماعية انتشارا فهي موجودة في كل المجتمعات وفي جميع المراحل التطورية التي مرت بها.

- تقوم الأسرة على مجموعة قواعد وقوانين تنظيمية يقرها المجتمع لأنها تنبعث من الفعل المجتمعي واتجاهاته التي تخلقها طبيعة المجتمع وظروفه.

- الأسرة مصدر العادات والتقاليد والتراث الاجتماعي والمبادئ الدينية، ووظيفتها نقل هذا التراث من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية.

- الأسرة محدودة الحجم، غير أن هناك أسر كبيرة تتعدى أفراد الأسرة الصغيرة الحديثة.

- الأسرة هي التي تمارس الضبط الاجتماعي على الأفراد من خلال عملية التنشئة الاجتماعية.

- جميع أفراد الأسرة يعيشون في سكن مشترك والذي يعد المقر الرئيسي لعيش أفراد الأسرة للحفاظ على بقائها وجمع شملها.

-تلقي الأسرة مسؤوليات مستمرة على أعضائها وتكون هذه المسؤوليات معتمدة مدى الحياة، حتى أن أكثر المشاكل التي تواجهها الأسرة تكون بسبب تخلي أحد أفرادها عن مسؤولياته.

- الأسرة هي المنبع الرئيسي للأمن العاطفي للأطفال والاستقرار[1].

3- أشكال الأسرة: هناك عدة أشكال من الأسرة.

3-1- الأسرة النواة: تتكون من الزوجين والأطفال، نجدها شائعة بكثرة في الدول الغربية، إلا أنها تظهر بنسب أقل في الدول العربية، تتسم هذه الأسرة بترابط أفرادها وقوتها لصغر حجمها واستقلاليتها في السكن والدخل، كما تتسم بقوة العلاقات الاجتماعية بسبب صغر حجمها، وهي وحدة اجتماعية مستمرة لفترة مؤقتة كجماعة اجتماعية، حيث تتكون من جيلين فقط وتتسم بالطابع الفردي[2].

3-2- الأسرة الممتدة: وهي الأسرة التي تقوم على عدة وحدات أسرية تجمعها الإقامة المشتركة والقرابة الدموية، وهي أكثر الأنماط الشائعة في السابق (قديما)، حيث كانت منتشرة في الأرياف بكثرة، وتتنوع بين أسرة ممتدة بسيطة تضم الأجداد و الزوجية والأبناء وزوجاتهم، وأسرة ممتدة مركبة تضم

[1]- محمد شفيق: التشريعات الاجتماعية والعمالية والأسرية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1997، ص101.

[2]-الوحيشي أحمد بيري: الأسرة والزواج، مقدمة في علم الاجتماع العائلي، الجامعة المفتوحة ، ليبيا ،1998، ص71.

الأجداد والزوجين وأولادهم و زوجاتهم والأحفاد والأصهار والأعمام، وهي تعتبر وحدة اجتماعية مستمرة لما لا نهاية لأنها تتكون من ثلاث أجيال وأكثر، وتتسم بمراقبة أنماط سلوك أفرادها والشعور بالأمن بسبب امتداد العلاقات الاجتماعية بين أفراد الأسرة.

3-3- تصنيفين من ناحية الانتساب القرابي:

أ- يتم الانتساب فيها إلى الأب، ينسب الأبناء فيها إلى الأب.

ب- يتم نسب الأطفال فيها إلى الأم وهي أسرة حديثة[1].

4- وظائف الأسرة:

كانت الأسرة القديمة وحدة اقتصادية وهيئة جينية وسياسية وتربوية تقوم بعدة وظائف، وبعد تكون هذه الأسر وظهور المدن اختلفت وظائف هذه الأسرة خاصة بعد أن ظهرت العديد من الهيئات المتنقلة التي تهتم بتنظيم وظائف الأسرة، وعلى الرغم مما فقدته الأسرة من وظائف إلا أنها لا تزال تحتفظ بمجموعة من وظائفها يمكن إجمالها في:

4-1- الوظيفة البيولوجية: وهي الوظيفة الفطرية التي تقوم بها الأسرة، وتعتبر وظيفة أساسية بين الزوجين للإشباع الجنسي، كما تعتبر وظيفة الإنجاب الوظيفة الأساسية لكل أسرة في المجتمع وذلك من أجل الحفاظ على النوع، غير أن هذه الوظيفة قد تأثرت بمجموعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فأصبحت كل أسرة في الوقت الحالي تنجب عدد معين من الأطفال فيبدأ العديد في التناقص من الأسر الريفية إلى أسرة المدينة الحضرية[2]، ومع ذلك ما تزال الأسرة هي أصلح تناسل يضمن للمجتمع نموه واستمراره عن طريق الإنجاب.

4-2- الوظيفة النفسية: من أهم وظائف الأسرة تحقيق الإشباع النفسي لأفرادها خاصة للأطفال فالأسرة تؤثر على النمو النفسي السوي للطفل وتضمن له الارتباط الانفعالي[3]، فالطاقة الحيوية النفسية المحدودة والناقصة لا توفر العناصر النفسية الصحية في الجو الأسري، لأن الأسرة هي المسؤولة عن توفير الراحة النفسية للأبناء وتنشئتهم تنشئة نفسية صحية في المجتمع من خلال إحساسهم بالأمان والراحة داخل الأسرة.

---

[1]- محمد أحمد بيومي وعفاف عبد العليم ناصر: علم الاجتماع العائلي لدراسة التغيرات في الأسر العربية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003، ص23.

[2]- بلقاسم دودو واحميدة نصير: أهمية التوجهات والممارسات الترويحية واستقرار وتماسك الأسرة، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة ورقلة، أفريل2003، ص2.

[3]- محمود عبد الحليم منسي وآخرين: الصحة النفسية وعلم النفس الاجتماعي والتربية الصحية، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، ج2، 2002، ص13.

4-3- الوظيفة التربوية: تمثل الأسرة الوعاء التربوي الأساسي الذي تتشكل داخله شخصية الطفل تشكيلا فرديا واجتماعيا، وبهذا فالأسرة تمارس عملية تربوية هادفة لتحقيق نمو الفرد داخل المجتمع، وذلك "لأن الأسرة مؤسسة اجتماعية وهي أول مؤسسة يكتسب منها الطفل تراثه الثقافي والاجتماعي مما يزيده شعورا بالانتماء إلى الأسرة والمجتمع فيتعلم الطفل داخل أسرته كيفية التعامل مع الآخرين وزيادة التفاعل في المجتمع"[1].

فالأسرة هي التي تحتضن الطفل في أولى مراحل طفولته التي يكتسب فيها التربية الخلقة والوجدانية والدينية لهذا تعتبر المدرسة الأولى التي يتلقى فيها الطفل مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك وآداب المحافظة على الحقوق والقيام بالواجبات[2].

4-4- الوظيفة الدينية: الأسرة هي المسؤولة عن غرس العقائد الصحيحة والقيم الدينية في نفوس الأبناء، حيث تحرص على تعلم الطفل الواجبات الدينية كالصلاة والصوم والاحتفال بالأعياد الدينية وغيرها من الممارسات الدينية المطالب بها[3].

ومثل هذه الممارسات الدينية ترفع الأسرة فكريا ومعنويا، وتمنع الانحراف وتساعدها على إزالة العوائق التي تتدخل في حياة أفرادها، فنجد الأسرة تسعى إلى توجيه الطفل إلى التمسك بفضائل الأخلاق والقيم الروحية فينشأ الطفل في جو يسوده الإيمان بالله وطاعة أوامره واجتناب نواهيه.

4-5- وظيفة التنشئة الاجتماعية للطفل: تعد من أهم وظائف الأسرة الأساسية، إذ تلعب الأسرة دورا هاما في تنشئة الطفل خاصة في سنوات حياته الأولى التي يقضيها الطفل في المنزل، فنجد اعتماد المجتمع على الأسرة اعتمادا كبير في تشكيل السلوك الاجتماعي للفرد حتى ينضج ويستطيع العيش في المجتمع والتعايش مع أفراده وفقا لعاداتهم وثقافاتهم، فالأسرة هي الهيئة الوحيدة المسؤولة عن تنشئة الطفل وهي القاعدة الأساسية في تشكيل الطفل اجتماعيا، ولا يوجد بديل عنها في هذا الدور[4].

5- التغيرات الاجتماعية التي طرأت على الأسرة:

عرفت الأسرة تغييرا اجتماعيا على مستوى الكثير من الجوانب، هذه التغيرات فرضتها الظروف الجديدة والمحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الحالي الذي تتواجد فيه الأسرة كبناء ديناميكي يؤثر ويتأثر بما يحيط به ومن بين التغيرات التي عرفتها الأسرة ما يلي:

---

[1]- حسن مصطفى عبد المعطي: الأسرة ومشكلة الأبناء، دار السحاب، مصر، ط1 ،2003، ص20.

[2]- منير المرسي سرحان: في اجتماعيات الترسخ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1981، ص181.

[3]- مصطفى عوفي: خروج المرأة إلى ميدان العمل وأثره على التماسك الأسري، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 19، جامعة قسنطينة، 2003، ص139.

[4]- مصطفى السلماني: الزواج والأسرة، المطبعة الفجرية، مصر، 1977، ص19.

5-1- التغير في الوظائف البيولوجية:

وتنحصر الوظائف البيولوجية للأسرة في عدة مهام من بينها: تنظيم النسل والإنجاب والحفاظ على النوع، وتنفرد الأسرة بشرعية العلاقة الزوجية دينا وقانونا في مختلف الدول فتوفر لكلا الزوجين حاجته البيولوجية في بناء العلاقة الجنسية وتكاملها وما يترتب على ذلك من استقرار الزوجين وإشباع رغباتهما مع مراعاة الحقوق والواجبات الموكلة إلى كل منهما " فتنبثق عن هذه الوظيفة البيولوجية جزئية مهمة تصنف كوظيفة رئيسية للأسرة ألا وهي التكاثر، حيث تعد الأسرة المؤسسة التي تضمن استمرار المجتمع من خلال توفير أصلح نظام للتناسل والرعاية الاجتماعية للأفراد صغارا وكبارا، فالبيت هو مركز العالم بل هو "البيئة الثقافية والاجتماعية الأولى التي تؤسس لما يليها من التراكمات الثقافية التي تؤسس بناء شخصية الإنسان"[1].

ففي الماضي كانت الأسرة تملك أكبر عدد من الأولاد هي التي تشعر بالفخر أكثر من غيرها، وهو الذي يعبر عن رجولية رب الأسرة إذ كانت عملية الإنجاب غير محدودة ودون تخطيط وهو عكس ما نعيشه اليوم،" فنظرا للتغيرات التي حدثت في المجتمع بخروج المرأة للعمل والبحث عن فرص عمل لكلا الجنسين وبعض العوامل الأخرى كالهجرة من الريف إلى المدينة وتأخر سن الزواج وغلاء المعيشة وكثرة احتياجات الأفراد أدى إلى تغيير الوظيفة البيولوجية للأسرة الجزائرية، فالأبناء أصبحوا عبئا اقتصاديا كبيرا لا يتحمله الكثير من الآباء وأصبح الإنجاب موضوعا للاختيار الإداري وليس للصدفة وتعمل العديد من المجتمعات لتحديد العدد الأفضل للأبناء"[2].

وتبعا لهذه التغيرات ظهرت العديد من المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالعملية الإنجابية في الأسرة منها: " تنظيم الأسرة، حجم الأسرة، الخصوبة، ضبط الإنجاب، التخطيط الأسري، الإجهاض، تكنولوجيا الإنجاب، وظهر ما يعرف بالأم العازبة أو يمارس بواسطة التقنيات الطبية ووسائل التحكم بالإنجاب"[3].

---

[1]- سلطان بلغيت: دليل المربيين في التعامل مع الناشئين، دار قرطبة، الجزائر، دس، ص90.

[2]- عاجب بومدين: الآثار الأسرية والاجتماعية الناجمة عن عمل المرأة، دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات بمدينة الأغواط، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، ص88.

[3]- عاجب بومدين: المرجع السابق، ص88.

5-2- التغير في حجم الأسرة:

ما يعرف على الأسرة قديما أنها كانت أسرة ممتدة ونادرا ما نجد أسر نووية، حيث كانت الأسرة الواحدة تضم الزوج والزوجة والأبناء والإخوة والأخوات والجد والجدة كل له مكانته يقدم واجبات ويتمتع بحقوق في جو تآلف ومحبة، بالرغم من المشاكل التي كانت تحدث وهو أمر طبيعي ولم يختلف الأمر عما نعيشه اليوم لكن قديما كانت المرأة نوعا ما تفضل السكوت والتضحية والابتعاد عن المشاكل خوفا على مستقبل أبنائها ومصيرها نظرا لموقفها الضعيف أمام موقف زوجها.

أما اليوم فقد غلب النمط النووي على أنماط الأسر الجزائرية وأصبحت تعيش باستقلال وانفصال عن الأسرة الأصلية لعدة أسباب ثقافية اقتصادية واجتماعية " وقد تبع هذا التغيير في حجم الأسرة تأثير في تنشئة الطفل وكان من بين هذا التأثير تركيز مواقف التنشئة، كما أدى إلى زيادة الرابطة بين الطفل ووالديه، وأن الطفل الذي ينشأ في أسرة كبيرة الحجم يختلف عن الطفل الذي ينشأ في أسرة صغيرة الحجم"[1]، بدء من علاقاته الاجتماعية فمن الصغر يجب أن يتعلم كيف أن يكون اجتماعيا كما أنه يكتسب العديد من الأشياء، ذلك للمحيط الواسع الذي يربط به بدءا من الجدة والأعمام والعمات.

5-3- التغير في التنشئة الأسرية:

يعرف علماء الاجتماع التنشئة الأسرية بأنها:" عملية إدخال المهارات والقيم والأخلاق وطرق التعامل مع الآخرين عند الفرد بحيث يكون هذا الفرد قادرا على أداء مهامه ووظائفه بطريقة إيجابية وفاعلة تمكنه من تحقيق أهدافه الذاتية وأهداف المجتمع الذي ينتمي إليه ويتفاعل معه"[2]، حيث أن للأسرة أثر كبير في عملية التنشئة الاجتماعية من خلال " الإشراف على صياغة نماذج النمو الاجتماعي وتكوين شخصية الفرد وتوجيه سلوكه، والأسرة هي التي تحدد بذور الشخصية كما تحدد فيه طبيعة الإنسانية"[3].

[1]- عاجب بومدين: مرجع سابق، ص90.

[2]- محمد أحمد بيومي وعفاف عبد العليم ناصر: مرجع سابق، ص240.

[3]- سهير كامل أحمد: أساليب تربية الطفل بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، ص13.

وبالتغير الطارئ على نمط الأسرة ألا وهو الأسرة النووية التي تعتبر ظاهرة اجتماعية بحكم الانتشار الواسع لها وطغيانها على التركيبة الاجتماعية، ومن المؤكد أن بنية الأسرة لها دور في طبيعة التنشئة الاجتماعية للأبناء، فأبناء الأسرة النووية يختلفون في تربيتهم عن أبناء الأسرة الممتدة، ففي الأسرة الممتدة ينشأ الطفل في محيط أسري واسع مم يعزز لديه روح التفاعل والتشاركية وقوة شخصيته وفيما يخص الأسرة النواة نجد أن عالم الطفل محصور بين والديه فقط يعني لا يوجد مجال واسع ليطلق العنان لطفولته.

5-4- التغير في الوظيفة الاقتصادية: ولعل ما يميز الطابع الاقتصادي للأسرة الجزائرية في المجتمع القديم أنه كان يرتكز على قيام رب الأسرة بمسؤولية التموين وتحقيق الاكتفاء الذاتي عن طريق مزاولة أي نشاط بدعم من جميع أفراد العائلة، فبينما يتكفل الرجال بالأعمال التي تتطلب جهد عضلي أو فكري خارج البيت تقوم النساء داخل الأسرة برعاية الأبناء وبتوفير الجو المناسب والمحيط المناسب لحياة كريمة وآمنة، لكن مع التطور الحاصل في المجتمع الجزائري الحديث الذي أعطى للمرأة فرصة التعلم وتطوير قدراتها العقلية والفنية والتقنية باكتساب ثقافات ومعلومات مختلفة مكنت المرأة الجزائرية شيئا فشيئا من اكتساح ميدان العمل إلى جانب الرجل، حيث تشكل خروج المرأة الجزائرية للعمل ظاهرة اجتماعية لها دوافع وانعكاسات على مختلف عناصر البناء الأسري خاصة والمجتمع الجزائري عامة، وقد أصبحت المرأة الجزائرية تزاول نشاطات في الكثير من القطاعات الاقتصادية والسياسية التي كانت حكرا على الرجال فقط، وبهذا أصبحت تساهم في المدخول الاقتصادي للأسرة لتلبية احتياجات أفرادها، وقد أثبتت جدارتها في العديد من الميادين.

5-5- التغير في رئاسة الأسرة: فمن خلال ما نلاحظه في بناء الأسرة الجزائرية في المجتمع الحديث التي شهدنا فيها تطور للمكانة الاجتماعية للمرأة من خلال مجموعة من الجوانب، أهمها المستوى الثقافي وخروجها لميدان العمل والوعي المتشكل لديها فيما يخص حقوقها والتطور التكنولوجي الحاصل كذلك، وهذا ما جعل رئاسة الأسرة التي كانت دائما مرتبطة بالرجل فقط أن تتغير، أو بالأحرى يمكننا القول أنها أصبحت تسير نحو نمط المساواة بين سلطة الرجل وسلطة المرأة في الأمور الأساسية للأسرة.

" حيث ترى سناء الخولي أن فتح أبواب العمل أمام المرأة وتطلعها لدور أكثر فعالية في أسرتها أدى إلى أن رئاسة الرجل لم تعد بنفس التسلط والعنف الذي كانت عليه في الأسرة الممتدة التقليدية "[1]، ومن جهة أخرى نجد أن مستوى مشاركة الزوجة لزوجها في رئاسة وقرارات الأسرة الحضرية مرتفع مقارنة بالأسرة الريفية البسيطة، كما أن عمل المرأة في الأسرة الحضرية ليس مؤشرا على مدى مشاركتها في

[1]- سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002،ص151.

رئاسة أسرتها، بالمقابل نجد أن في الأسرة الريفية نوع من تقبل سلطة الرجل داخل العائلة " وفي أغلب الأحيان يعتمدن على أزواجهن من الناحية المادية، بالإضافة إلى أن التقاليد المتوارثة والمتعارف عليها في هذه الفئات تجعل من رئاسة الرجل المطلقة للأسرة شيئا منطقيا ومقبولا"[1].

6- المسؤولية الأسرية: تتحمل المرأة العاملة مسؤوليات عديدة ومختلفة تتقسم بين المنزل ومكان العمل لكنها في أغلب الأحيان تكون مرتبطة ببعضها البعض، إذ أن عمل المرأة ينعكس سلبا أو إيجابا على واجباتها المنزلية والعكس صحيح، وذلك بسبب الضغوط الناتجة عن الجهد المبذول في العمل والمنزل معا.

6-1- مسؤولية المرأة اتجاه الأبناء: إن الرعاية الكاملة والناجحة للأبناء هي التي تصنع مستقبل ناجح للبلاد لذلك وجب الاهتمام بالأبناء في مراحل نموهم انطلاقا من مرحلة المهد التي تبتدئ من لحظة الميلاد مرورا بمرحلة الطفولة الوسطى ومرحلة المراهقة كذلك إلى أن يصبحوا بالغين راشدين بإمكانهم الاعتماد على أنفسهم، فللأبناء حاجات ومتطلبات عديدة منها الحاجة للغذاء والحاجة للنوم والراحة، الحاجة للحركة والنشاط واللعب، الحاجة للحنان وغيرها، حيث " تعتبر حاجات الأبناء الأساسية حقا لهم، ويجب تحليلها في الإطار البيئي الاجتماعي حتى يمكن تحديد المتطلبات الضرورية لهم وإشباعها"[2]، ونجد أن حاجات ومتطلبات تربية الأبناء تتمثل فيما يلي:

أ- المتطلبات المادية والبدنية: فمن مسؤولية أي أسرة توفير جميع الحاجات المادية للطفل ونقصد بذلك المأكل أو الغذاء الملبس وجميع مستلزمات دراسته والاهتمام بجانبه الصحي كذلك، أما من الناحية البدنية فالطفل يحتاج دائما إلى الحركة واللعب والنشاط وذلك لتطوير حركاته وتنشيط أعضائه الحركية والحسية، ويكون ذلك بمساعدة الوالدين خاصة الأم باعتبارها الأقرب للطفل في التعامل والمدة التي تقضيها بجانبه فهي المربية والجليسة والمدربة التي تعمل على تنشيط قواه الجسمية والحركية تدريجيا كل يوم.

ب- المتطلبات النفسية: الجانب السيكولوجي للطفل هو أساس التنشئة السليمة، إذ أن الطفل منذ ولادته يحتاج إلى العطف والحنان والرعاية لأنه لا يستطيع التعبير والحصول على احتياجاته المختلفة بنفسه، وذلك لتكوين جانب نفسي سليم فلابد من تهيئة جو عاطفي وانفعالي كامل غير مضطرب حتى يكون نموهم وتنشئتهم في الاتجاه الصحيح، بالمقابل قلة الاهتمام بالجانب النفسي للطفل يؤدي إلى ظهور أمراض متعددة وخطيرة كالتوحد، العنف في سلوكياته، الانطواء، هذه السلوكيات تظهر مع مرور الزمن من خلال تصرفاته وعلاقاته الاجتماعية وقيمه ومبادئه، ودائما ما يقارن الطفل نفسه بأقرانه الذين يتلقون

[1]- جابر عوض سيد حسن وخيري جليل الجميلي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتبة الجامعية، مصر، ط1، 2000، ص68.

[2]- السيد عبد القادر شريف: التنشئة الاجتماعية، دار الفكر، مصر، ط2، 2004، ص51.

الاهتمام من طرف أهاليهم لذلك يجب على الوالدين أن يتعرفوا جيدا على الحاجات اللازمة للنمو النفسي للطفل كي يحسنوا التعامل معهم وتنموا شخصيتهم " ومن الحاجات النفسية أو الانفعالية الاجتماعية للطفل ما يلي: الحاجة للحب والحنان، الحاجة للانتماء، الحاجة للتحرر النسبي عن الشعور بالذنب، الحاجة إلى التحرر النسبي من الخوف، الحاجة للأمان الاقتصادي، الحاجة للفهم، الحاجة للإنجاز، الحاجة للمشاركة واحترام الذات"[1].

ومن جهة أخرى يمكننا ربط الجانب النفسي للطفل بالتربية الخلقية في محيطه العائلي، فالسلوكيات الصادرة عن الآباء هي التي تترجم التربية الخلقية للطفل، فإذا ما كان هناك حب واهتمام وعطف وتسامح وأمان ومشاركة واحترام بين الزوجين كان ذلك تربية لروح الطفل على تلك الصفات والمبادئ والعكس صحيح إذا ما غابت تلك الصفات سيؤثر هذا على الجانب النفسي له.

ج- المتطلبات العقلية: " يعد الاهتمام بالجانب العقلي من الركائز الهامة في تشكيل شخصية الأبناء وتوجيه سلوكهم وتنمية مواهبهم، ويتأثر النمو العقلي لدى الأبناء بالجو الثقافي للأسر والعوامل المادية، الاقتصادية، الحضارية والثقافية فكلما كانت هذه العوامل مواتية كان النمور العقلي أفضل والعكس صحيح، والمتطلبات العقلية تتمثل في الحاجة للبحث والاستطلاع من أجل تحقيق نموهم العقلي والمعرفي"[2].

فالنمو العقلي ينبع من اختبارات تنشيط الذاكرة واختبارات الذكاء وذلك لتطوير المهارات الفكرية واللغوية من خلال الإدراك السليم للأشياء والرموز والمفاهيم والتدرب وتخزينها في الذاكرة لاستعمالها في التواصل مع الآخرين وتكوين العتاد اللغوي.

6-2- مسؤولية المرأة اتجاه الزوج: إن نجاح واستمرارية الأسرة يتوقف على نجاح العلاقة الزوجية التي تضبطها العديد من الأسس بحيث تجعلها واضحة لكلا الطرفين، فمن خلال المشاركة والحوار والتفاهم والاهتمام والحب تستطيع الأسرة اجتياز مختلف المشاكل والمعوقات التي قد تصادفها، وتلعب المرأة دورا أساسيا في استمرار ونجاح العلاقة الزوجية التي لا تقتصر هذه الأخيرة على الجانب الجنسي فقط إنما تتعداها إلى الاهتمام والمشاركة والصداقة والتفاعل الإيجابي، " حيث يشكل المناخ الأسري الإطار الذي ينمو فيه الفرد وتتشكل شخصيته ومفهومه عن ذاته وعن الآخرين وتتعدد العلاقات التي تربطه بباقي الأفراد، فالعلاقة هي تلك الجاذبية الوجدانية والتفاعلية بين الأفراد، الذي يحدد كيفية

[1]- هدى محمد قناوي: الطفل وتنشئته وحاجاته، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2005، ص95.

[2]- السيد عبد القادر شريف: مرجع سابق، ص55.

اتصالاتهم، لأن العلاقة عبارة عن تفاعل يتم خلاله اختراق الأنساق والاتصال هو السبيل الوحيد لهذا الاختراق"[1].

فمن مسؤولية الزوجين العمل على حماية بناء الأسرة من خلال وضوح الأدوار والمشاركة في القيام بها، حيث تقوم المرأة بالاهتمام بمختلف حاجيات الزوج كالاهتمام بمظهره ولباسه ومواعيد أكله ونوعها وغيرها من الأمور، وقد جاء تأكيد الإسلام على حقوق الزوج ووجوب طاعته وعدم إهمال حقوقه الجنسية والعاطفية والنفسية والمادية بأي حال من الأحوال.

[1]– علاء الدين كفافي: الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، المنظور النسقي الاتصالي، دار الفكر العربي، مصر، ط1 ،1999، ص136.

خلاصة:

مما سبق يمكننا القول أن الأسرة لم تبق على ما كانت عليه قديما بفعل الكثير من العوامل التي أفرزت تغير في دور الأم حيث أصبح دورا مزدوجا بين العمل المنزلي والعمل الخارجي، فبالرغم من أن عمل الأم الأساسي هو تربية أطفالها والاهتمام بالزوج ومساندته في شتى الأمور الإيجابية ومواجهة المشاكل والصعاب إلا أن هذا لم يمنعها من الوصول إلى إثبات ذاتها في ميدان العمل ومشاركتها الرجل في العمل الخارجي واضعة بذلك بدائل وحلول مكملة لدورها أو يمكن أن نقول بدائل تغطي جزء من مسؤولياتها التي اضطرت للتخلي عنها عندما اختارت العمل الخارجي مثل دور الحضانة والمدارس التحضيرية والجمعيات وغيرها من المؤسسات.

الفصل الرابع

انعكاسات خروج المرأة الجزائرية للعمل على الأسرة وعلى نفسها

تمهيد

1- انعكاسات خروج المرأة الجزائرية للعمل على الأسرة.

1-1- انعكاسات خروج المرأة الجزائرية للعمل على الأطفال.

1-2- انعكاسات خروج المرأة الجزائرية للعمل على الزوج.

1-3- انعكاسات عمل المرأة الجزائرية على العلاقات الاجتماعية والقرابية.

2- انعكاسات خروج المرأة للعمل على نفسها.

2-1- انعكاسات خروج المرأة للعمل على صحتها النفسية.

2-2- انعكاسات خروج المرأة للعمل على صحتها الجسمية.

خلاصة

تمهيد:

إن تبني المرأة للعمل الخارجي بالإضافة إلى عملها داخل المنزل قد يؤثر على واجباتها الأسرية اتجاه الأبناء والزوج والأقارب وعلى صحتها الجسمية والنفسية كذلك، وذلك بسبب الضغط المزدوج والمسؤوليات المتكاثرة والضغط النفسي والجسدي، حيث جاءت العديد من الدراسات فيما يخص التعب نتيجة ضغوط العمل التي تؤثر على الصحة الجسمية والنفسية التي قد تكون بسبب كثرة العمل من خلال ضغط الزمن وكثرة التركيز المستمر أو العمل المحصور المكان والحركة، هذا ما يعتبر خطرا على حياة العامل، وفي هذا الفصل سوف نتناول الانعكاسات السلبية والايجابية التي أفرزها عمل المرأة على الأسرة من جهة (الأطفال، الزوج، العلاقات الاجتماعية والقرابية)، ومن جهة أخرى انعكاسات عملها على صحتها الجسمية والنفسية.

1- انعكاسات خروج المرأة الجزائرية للعمل على الأسرة:

الأم هي ركيزة الأسرة وعمود بنائها لأنها تأخذ أكبر حصة من مسؤولية الاهتمام بهذا البناء والمحافظة على بقائه وأمنه واستمراره. فهي مسؤولة عن التنشئة الاجتماعية لأبنائها وتلبية احتياجات زوجها والاهتمام بشؤون الأسرة والمنزل معا، وبخروج المرأة للعمل قد يتأثر هذا الدور النبيل الذي تقوم به سلبا أو إيجابا على الأبناء والزوج والأقارب كذلك، وفيما يلي سوف نتطرق لمختلف الانعكاسات التي قد تطرأ على أسرة الأم العاملة.

1-1- انعكاسات خروج المرأة الجزائرية للعمل على الأطفال:

تعتبر الأم العمود الفقري للأسرة وهي احتواء للأبناء والزوج كذلك، والدور الذي تلعبه الأم في الأسرة ابتداء بالاهتمام ورعاية الأطفال وتربيتهم و تعليمهم و متابعتهم في المدرسة كخطوة أولى للطفل في العالم الخارجي، إذ تعتبر علاقة الأم بالأبناء من أقوى الروابط الأسرية وأكثرها حساسية فالطفل بمجرد خروجه لهذا العالم يجد أمه التي تحمله وتغذيه و تسهر على راحته حتى يكبر، وفي تحصيله الدراسي تقوم الأم باستذكار الدروس له ومتابعته من خلال النتائج الدراسية " كما أن الأم أول مصدر للأمن عند الطفل لأنه لا يفهم شيئا مما يدور حوله بما يثير قلقه، وعطف الأم كفيل بدرء هذا القلق... ويتوقف نجاح الأم في تطبيع الطفل على مهاراتها في استهجان سلوكه غير الرغوب دون أن تشعره أنه فقد حبها "[1].

وخروج الأم العاملة الجزائرية للعمل أفرز سلبيات عديدة كما كان له إيجابيات بالمقابل على أبنائها، وقد برزت دراسات سيكولوجية عددية كان محورها أثر عمل المرأة على أسرتها بالخصوص على أبنائها لأنهم العنصر المؤثر والمتأثر بالأم، وعلاقة الطفل بأمه تشمل العديد من النقاط خلاصتها فاعل اجتماعي سليم وناجح في استعداده لبناء مستقبله وبناء بلاده، وبالتالي اتجاه الأم الجزائرية للعمل الخارجي يفرض عليها تحمل القيام بمسؤوليتين؛ الأولى تتمثل في تربية أطفالها وتدبير شؤون بيتها والثانية تفضي بالتزامها بواجباتها المهنية، فكيف للأم الجزائرية أن تقف بين هاتين المسؤوليتين وتحقق التوازن بين الدور المهني والدوري الأسري.

إن ضغوط العمل والبعد عن المنزل طول النهار أسفر عن ظهور مشكلة العناية بالأطفال بحيث أكدت مدرسة التحليل النفسي على أهمية العوامل النفسية التي تربط الطفل بأمه في السنوات الأولى من عمره والآثار العميقة التي تتركها هذه الأخيرة على نموه الانفعالي، ولهذا فأهمية الحب في حياة الطفل ترجع إلى أنه أول مظاهر العاطفة عنده اتجاه الآخرين، فمن خلال حب الطفل لأمه يتوصل إلى اكتساب العديد من العادات التي يجب أن يتعلمها الطفل عنها وذلك عن طريق المحاكاة والإيحاء[2].

---

[1]- سليم نعامة: سيكولوجية المرأة العاملة، أضواء عربية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ص188.

[2]- كاميليا عبد الفتاح: سيكولوجية المرأة العاملة، مرجع سابق، ص188.

ومن خلال مشاركة الأم يومها من ابنها أين تمارس معه شتى الأساليب كنمو شخصيته باللعب البناء لتقوية فكره وبناء تصور أنه قادر على القيام برفع لعبة من على الأرض واكتشاف كيف يستخدم يديه في لمس شيء ما، وما هي الأشياء التي لا يجب الاقتراب منها بالإضافة إلى الكلام مع الطفل بطريقة مبسطة ومصغرة الذي تستعمله كل أم مع ابنها كوسيلة للتواصل، فيتعرف الطفل عن طريقها على اسمه وأسماء أشياء في محيطه، وفي هذا الصدد لاحظ بلوبلي من خلال أبحاثه بعض الآثار المترتبة عن بعد الطفل عن أمه ولعل أهمها " حصول الطفل على درجات ضعيفة في اختبارات الذكاء، ضعف تحصيله الدراسي، قدرة ضعيفة على إقامة علاقات مع الآخرين وتعرضه لمشاكل سلوكية مثل القلق، المخاوف، التوتر العاطفي غير العادي"[1].

" وفي دراسة أخرى أبرزت أن أطفال النساء العاملات يعانون دراسيا مقارنة مع الأطفال الذين لا تعمل أمهاتهم"[2]؛ فالأم تلعب دورا مهما في التحصيل الدراسي حيث أن الطفل عندما يعود للبيت يأخذ استراحة لعقله وجسده وفي المساء يقوم بمراجعة دروسه وحل الوظائف المطلوب إنجازها في مختلف المواد وهنا تبرز مساعدة الوالدين لأبنائهم، خاصة الأم التي يقع على عاتقها متابعة التحصيل الدراسي لأبنائها، "إذ أن الأم العاملة في أغلب الأحيان تعود إلى المنزل منهكة وتعبة فكريا وبدنيا من عناء العمل طوال النهار حيث تتوجه لتحضير وجبة العشاء كهدف أساسي ثم يأتي ما تبقى من الأعمال المنزلية وكثيرا ما يغيب دور الأم أثناء مراجعة ابنها لدروسه من أجل تصحيحها له و تبسيطها وشرحها وذلك بسبب انشغالها".

وفي دراسة أخرى لبلوبلي " أين درس أربعة آلاف طفل أمريكي ووصل إلى أن أبرز مشكلات أبناء العاملات تتمثل في ضعف التحصيل والإنجاز في مهارات التحدث والقراءة والرياضيات"[3].

وفي حديث آخر عن سلوكيات الأطفال الذين أمهاتهم يعملن خارج المنزل فإن هذه السلوكيات يطغى عليها نوع من الانحراف والعنف وسلوكيات غير متزنة ومتهورة ذلك لأن الطفل قد يتأثر بسلوكيات جراء الصحبة السيئة في المدرسة أو من خلال آثار الحل البديل الذي تلجأ له الأم لتعويض دورها في النهار ألا وهو جلب خادمة وفي أغلب الأحيان تكون أنثى، حيث وبالرغم من حرص الأم العاملة على أن تكون الخادمة مؤدبة في سلوكياتها وأسلوب تعاملها مع الأطفال ونزاهتها إلا أن هذا الأمر لا يمكن التأكد منه، فلا يمكن أن يجد الطفل امرأة تحن عليه وترعاه أفضل من أمه وحنان الأم لا يعوضه أي شيء آخر.

---

[1]– رشاد صالح دمنهوري: التنشئة الاجتماعية والتأخر الدراسي، دراسة في علم النفس الاجتماعي التربوي، دار المعرفة الجامعية، مصر، د س، ص35.

[2]– ستيف دوتي: ضعف التحصيل في القراءة والرياضيات لدى المرأة العاملة، صحيفة ديلي ميلي البريطانية، ترجمة الموقة، وزارة المعارف، المملكة العربية السعودية، العدد(7–6)، ماي2001، ص59.

[3]– ستيف دوتي: المرجع السابق، ص59.

حيث نسمع عن حالات عديدة من التعنيف الذي تعرض فيه الطفل لعنف لفظي أو جسدي على يد خادمة المنزل أو المربية وهذا ما ينعكس سلبا على سلوكياته بالمقابل فهو في مرحلة يقلد فيها كل ما يفعل وما يقال وسف يتأثر بجميع سلوكيات وأقوال الخادمة السيئة والحسنة وما يضع الطفل في مصير مجهول فيما يخص شخصيته وأفعاله وأساليب تعامله مع الآخرين.

ورغم ما ذكرناه من انعكاسات سلبية إلا أن هناك تأثيرات إيجابية منها أن المرأة العاملة من خلال خروجها للعمل تسعى لتعزيز ثقتها واكتمال شخصياتها والحصول على الرضى النفسي " هذا ما يبعث فيها روح المثابرة والاجتهاد ليحفزها لبلوغ أهدافها حيث أن إحساس المرأة العاملة بالنضج والخبرة والوعي جراء عملها الخارجي يجعلها مصدر فخر ومثال يقتدي به أبنائها "[1]كي يسيروا على خطى الاجتهاد والابتكار في إثبات الذات وتحمل المسؤولية.

1-2- انعكاسات خروج المرأة الجزائرية للعمل على الزوج :

لقد أصبح العمل من أولويات النساء الذي لا يجب الاستغناء عنه ووسيلة لتحقيق الذات وكسب المال وتوسيع مجال العلاقات الاجتماعية، واختارت المرأة الجزائرية التوجه لأماكن العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية والسياسية مبتعدة بذلك عن الأسرة التي تعتبر المرأة ركيزتها الأساسية بالإضافة إلى مسؤولياتها اتجاه أبنائها، وهذا ما أفرز آثار سلبية على العلاقة الزوجية " فالعلاقات الاجتماعية التي تؤسسها المرأة في مكان عملها من جنس الرجال باسم الزمالة لا يتقبلها الكثير من الأزواج الجزائريين بحكم العادات والتقاليد والدين الإسلامي وطبيعة تفكير الزوج الجزائري الغيور على زوجته، فإصرار المرأة على العمل واحتكاكها بالجنس الآخر يتسبب في العديد من حالات الطلاق وبالتالي دمار بناء الأسرة وتشتت الأطفال في المحاكم بين مصالح كل من الأب والأم، ولعل السبب في إصرار الزوجة على عملها هو تحقيقها للاستقلالية الاقتصادية، فيتولد لديها شعور أنها ليست بحاجة للرجل إلى جانبها ليلبي حاجياتها المادية "[2].

وفي نقطة أخرى أن الزوج ينتظر من زوجته أن تلبي متطلباته احتياجاته المادية والعاطفية، وبسبب التعب والإرهاق النفسي والجسدي جراء عمل المرأة طول النهار يؤدي إلى نقص قدرتها في تلبية ما يطلبه الزوج مم يخلق نوع من عدم الرضى من طرف الزوج وحدوث مشاكل بينهما هز استقرار العلاقة، فزوج المرأة العاملة كأي رجل آخر يريد أن يتلقى اهتمام وحب وحنان من قبل زوجته ويحبذ الروح النشيطة والجو النشيط على الحالة النفسية السلبية التي يسودها التعب والملل، وهذا لا يعني أن الزوج لا يقدر الظروف المهنية لزوجته ففي الكثير من الأحيان يمتنع عن البوح باحتياجاته النفسية والعاطفية عندما يجد زوجته متعبة بسبب عملها في الخارج إضافة إلى الأعمال المنزلية التي تنتظرها.

---

[1]- البهي الخول: المرأة بين البيت والمجتمع، دار الكتاب العربي، د ب، د س، ص126.

[2]- البهي الخول: المرجع السابق، ص126.

كما يمكن أن يحدث صراع بين الزوجين على راتب الزوجة، فتراه يحاسبها على الإنفاق في تلبية الاحتياجات الأسرية أو يأخذ ذلك الراتب منها بالغصب لذلك يتطلب وجود توافق من كلا الطرفين وتنظيم الأمور المالية والنفقات داخل الأسرة.

ولاستمرار المرأة العاملة في مسارها المهني حاولت أن تقسم الأدوار التي كانت من اختصاصها فقط ويمكن أن يقابلها الزوج بالرفض أو القبول لكن حسب الدراسة التي أجراها العالمان بلود وولف (donold wolf– robort blood)" عندما يرغب الزوج بمساعدة زوجته العاملة في أشغال المنزل فإنه يساعدها فقط أثناء وقت فراغه، كما أن عامل وقت الفراغ ليس وحده الذي يحدد مساعدة الزوج لزوجته بل أيضا يدخل عنصر التنشئة الاجتماعية للزوج– الإيديولوجية التقليدية لأدوار الذكور والأنثوية في العائلة فالعديد من الأزواج لا يساعدون زوجاتهم العاملات حتى لو كان لديهم وقت فراغ لأنهم متبنين الدور الذكوري"[1].

وبالرغم من كل هذا من شأن عمل المرأة أن يساهم في زيادة المدخول الاقتصادي للأسرة ومساعدة الزوج في الأعباء المالية في الوقت الذي شهدت المجتمعات تنوعا وتزايد في احتياجات ومتطلبات الحياة الكريمة للأسر.

1-3- انعكاسات عمل المرأة الجزائرية على العلاقات الاجتماعية والقرابية:

لقد أدى خروج المرأة للعمل إلى إحداث مجموعة من التغيرات على مستوى بنية ووظائف الأسرة التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة مع التغيرات التي طرأت على المجتمع، ومن هذه التغيرات نذكر العلاقات الاجتماعية والقرابية وخروج المرأة للعمل فرض عليها التدقيق أكثر وإعادة الاتزان إلى علاقاتها بالأقارب والجيران حيث أن " خروج المرأة للعمل خاصة المتزوجة التي لها أطفال جعلها تتخبط في جملة من المشاكل نتيجة تعقد دورها الأمومي الذي يستدعي كل الاهتمام والتركيز والجهد، لذلك أصبحت المرأة اليوم في حاجة ماسة إلى أقاربها وجيرانها أكثر من أي وقت مضى بحيث حتم عليها عملها الوظيفي ترك أبنائها خاصة الصغار ساعات خلال اليوم فاضطرت إلى وضع أبنائها عند الجيران أو عند الأهل والأقارب إذا كانوا يقطنون في نفس الحي"[2].

" حيث تقوم أمهات الزوجات العاملات بالقيام طيلة النهار برعاية الأطفال والوقوف عند احتياجاتهم في بيت الأم أو في بيت الزوجة العاملة وحتى هناك من تقوم بالذهاب صباحا لبيت ابنتها العاملة وتقوم بجميع الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال أو الذهاب لجلبهم من المدرسة ولذلك فإن استراتيجيات التقارب بين الأمهات وبناتهن تكتسي بعدا خاصا في الفئات السوسيومهنية"[3].

---

[1]– بن زيان مليكة: عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية، دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، تخصص علوم التربية، جامعة منتوري، قسنطينة،2003-2004، ص84.

[2]– فرحات نادية: عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية –قسم العلوم السياسية–، العدد 8-2012 جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص130.

[3]– نايف عودة النبوي: عمل المرأة وأثره على نفسية أبنائها، مجلة التربية، العدد1222،26، سبتمبر 1997، ص215.

" أما إذا كانت بعيدة عنهم فستضطر إلى تركهم عند جاراتها وهذا يضفي نوع من مشاعر الحب والاحترام بدل من مشاعر الغضب والكره والحسد جراء المشاكل التي تقع بينهن لأسباب تافهة"[1].

وهذا ما سنلمسه إذا ما تعاملت الأم العاملة مع جيرانها وجعلتهم مأمنا على أبنائها، أما في حالة ما إذا اتجهت إلى وضع أطفالها في مؤسسات الحضانة لن يبقى لها مجال كبير للتعامل مع جيرانها ونضج هذه العلاقة تتصف بالإيجاز الشديد والسطحية فالزوجة غائبة عن المنزل طوال اليوم وعندما تعود في المساء تدخل مباشرة للقيام بمسؤولياتها كربة بيت.

أما العلاقات الاجتماعية التي تشكلها الأم في مكان العمل ففضاءها واسع وطبيعة عملها تحتم عليها الاحتكاك بالآخرين على أساس الاحترام والتعاون المتبادل من أجل خلق جو عائلي يساعد على الاستقرار وتحقيق ارتفاع في الإنتاجية.

2- انعكاسات خروج المرأة للعمل على نفسها:

تبدل المرأة جهد فكري وجسدي كبيرين أثناء مزاولتها لنشاطها المهني، ومع زيادة إجهاد العقل والبدن أثناء العمل يزداد احتمال إصابتها بمجموعة من الأمراض الجسدية والنفسية بسبب التوتر والقلق والضغط والإجهاد والتعب النفسي والجسدي، وفيما يلي سوف نتطرق لانعكاسات خروج المرأة للعمل على صحتها النفسية والجسدية.

2-1- انعكاسات خروج المرأة للعمل على صحتها النفسية:

لقد أدى عمل المرأة الجزائرية إلى مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية على صحتها النفسية ارتبطت بمجموعة من المتغيرات في جانبين مهمين هما المنزل والعمل، فكل جانب قدم ما يساعد المرأة العاملة من جهة وما يزيدها ضغطا من جهة أخرى.

فالكثير من النساء العاملات فتح لهن عملهن المجال لتحقيق ذاتهن من خلال إخراج كل ما في جعبتهن من قدرات وكفاءة وتخطيط للنجاح والاستمرارية وإحساسها بأنها فاعل اجتماعي مهم ومضيف لمجتمعه وأسرته فالعمل ساعدها على تسامي رغباتها المكبوتة التي لطالما نطقت عندما تقارن نفسها بالرجل.

حيث تقول كاميليا عبد الفتاح " في دراسة أجريت على عاملات في مصنع أين تم تسريحهن في سن 55 مع إعطائهن معاشا سخيا لكن هؤلاء العاملات كن حاضرات دائما إذا ما تعلق الأمر بأحداث اجتماعية تجري في المصنع وعدم تفويتهن لأي فرصة القيام بأشغال إضافية، حيث أنهن لم يهمهن المال بقدر ما كان يعني لهن المصنع كمركز اجتماعي"[2].

---

[1]- ليلى أبو شعر: المرأة العربية السورية بين الواقع والطموح، الينابيع للنشر والتوزيع، سوريا، ص81.

[2]- كاميليا عبد الفتاح: مرجع سابق، ص91.

وقد أثبتت دراسة كيجير " أن هناك عدد كبير من الأمهات يعملن من اجل فلذة كبدهن وما يحققنه من إشباعات نفسية أكثر من أولئك اللاتي يعملن لأسباب اقتصادية "[1].

قد تشعر المرأة العاملة بالاكتئاب والإحساس بالذنب الذي يتولد عن ارتفاع مستوى الضغوطات المهنية والعائلية ونقصد بالاكتئاب والإحساس بالذنب تحميل المرأة مسؤولية تقصيرها اتجاه أبنائها وزوجها وأدوارها الأسرية بصفة عامة بسبب التزامها المهني، فالضغوط المهنية تدخل المرأة العاملة في حالة من التوتر، " ويرافق الأعراض الأخرى الثانوية مثل: فقدان الشهية والأرق والبكاء المتكرر وإذا ما اشتدت حالت الاكتئاب تحولت إلى مرض فتصبح المريضة عاجزة عن القيام بأي نشاط"[2]، حيث تحبط نفسيتها في حالة النتائج المدرسية السيئة لأدوارها وعن التقصير في تحقيق مطالب الزوج وانتقاداته لها.

وفيما يخص الجانب الأمومي للمرأة العاملة التي دائما تسعى إلى عدم إهمالها مهما كانت الظروف فهي مسؤولة عن سيكولوجية أطفالها التي تحتاج إلى العطف والحنان والحب والاهتمام والاستماع الدائم لهم وتصحيح سلوكياتهم وتقويمها ومتابعة صحبتهم مع الآخرين وإذا ما كان تقصير في هذه الأدوار تشعر المرأة العاملة بالقلق والخوف الدائمين على أطفالها فلا هي قادرة على التركيز في عملها ولا بمقدورها تصحيح دورها بسبب كثرة الأعباء والضغوطات المهنية وعدم استقرارها المهني.

ومن جهة أخرى فإن هذا الضغط سيسبب للأم ردود أفعال منفعلة سواء في مكان العمل أو في البيت، ففي العمل لا يمكنها أن تكف عن التفكير عن ابنها المتواجد في الروضة وسلامته البدنية والنفسية، وفي البيت يشغل تفكيرها الأعمال المنزلية التي تنتظرها لإنجازها فالانفعال هنا ينتج بسبب تحملها مسؤولية مزدوجة وتتحمل ما يفوق قدرتها وبالتالي هذا الانفعال يكون سببا في زيادة الضغط وقد ينتهي بها إلى العجز عن تذكر تفاصيل أحداث جرت أو الإصابة ببعض الأمراض " حيث أثبت العلماء والمختصين ان الانفعالات الشديدة سيئة على الأعصاب المسؤولة على الجهاز الهضمي فعند حدوثها لدى الفرد تؤدي إلى زيادة إفراز حامض الهيدروكلوريك داخل المعدة وتتكون لدى الفرد القرحة المعدية"[3].

" كما أن المرأة العاملة قد تقع فريسة الصراع العاطفي الخطير، فتبدأ في النقمة والكراهية لعملها الذي يمثل مصدر الابتعاد عن بيتها وأولادها، وأحيانا تميل إلى الاعتقاد بأن حياتها تتخللها التعاسة والشقاء والمصاعب أكثر من المصاعب والمتاعب في حياة زوجها لأنه لدى رجوعه للبيت حال دخوله للمنزل يستطيع أن يلجأ للراحة وهي لا يمكنها ذلك وقد تتساءل في حزن لماذا تزوجت؟"[4].

---

[1]– عزازة ليندة: صورة الزوجة الإطار بين التربية الأسرية والالتزامات والاجتماعية، دراسة ميدانية عن عينة من الإطارات بمدينة باتنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم علم اجتماع، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2004–2005، ص86

[2]– سليم نعامة: مرجع سابق، ص192.

[3]– أشرف محمد عبد الغني: المدخل إلى الصحة النفسية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2001، ص168.

[4]– سليم نعامة: مرجع سابق، ص201.

ومن بين أعراض الصراع العاطفي الذي يمكن أن تصاب به المرأة العاملة نتيجة الضغط المهني والضغط الأسري نجد التذبذب في اتخاذ القرارات وعدم الدقة في أفكارها وقراراتها بالإضافة إلى التناقض والأرق وضعف الروح المعنوية النشيطة.

2-2- انعكاسات خروج المرأة للعمل على صحتها الجسمية:

إن الغالبية العظمى من النساء العاملات يعانون من الإرهاق البدني والفكري نتيجة ضغوطات العمل اليومية والعمل لساعات طويلة دون راحة خاصة في المجالات التي تتطلب استهلاك جهد بدني كبير، وهذا ما يسبب التعب الجسدي الذي يعود بالسلب على المرأة العاملة في حالة ما إذا ما كانت حامل ستكون عرضة للإجهاض أو الولادة المبكرة، فسرعة الأم العاملة في إنجاز مهامها للعودة إلى بيتها أو جلب أبنائها من المدرسة أو الروضة بالإضافة إلى زيادة ساعات العمل بشكل دائم وعوامل أخرى خاصة بمحيط موقع العمل كالإضاءة والضوضاء والفوضى التي تعتبر من أكثر العوامل المسببة للإجهاد والإرهاق وزيادة دقات القلب وسرعة النبض والتنفس وارتفاع ضغط الدم، هذا ما يؤدي إلى إصابة جسمها بمجموعة من الأضرار لعل أهمها اضطرابات في الجهاز العظمي والعضلات والجهاز الهضمي واضطرابات في النوم، تشنجات واضطرابات في العادة الشهرية.

ولتفادي هذه الأمراض لابد من الوقوف مع المرأة العاملة ومساندتها من قبل أهلها أو أسرة زوجها وأبنائها والأخذ بعين الاعتبار مسؤولياتها المزدوجة وتحفيزها معنويا وماديا فالإنسان "حسب الاتجاه الإنساني يحتاج للدعم من جانب الآخرين وان يشعر بأن الآخرين يقدمون له العون والمساعدة باعتبار أن الدعم والعون والمساعدة ليست مطالب ثانوية بل إنها أصرمهم لحياة سوية"[1]، هذا ما يدعم الاختيار الذي تبنته المرأة وتوجهها لميدان العمل لتحقيق منفعة مادية ومعنوية لأفراد أسرتها ومجتمعها والمساهمة في بناء بلدها دون أن يضر ذلك صحتها الجسمية والنفسية.

خلاصة:

في خلاصة الفصل يمكننا القول إن لعمل المرأة سلبيات وإيجابيات على كل من الأطفال والزوج وعلى نفسها كذلك، فالأم العاملة هي القدوة لأبنائها ومثال رائع عن الإصرار في تحقيق الطموحات وإثبات الذات بالمقابل بعملها الخارجي ستخلق فجوة بينها وبين أبنائها وذلك بسبب بعدها وانشغالها عنهم، هذا ما يؤثر في الحالة النفسية والتنشئة الاجتماعية خاصة للطفل الصغير الذي يحتاج الحب والرعاية والعطف

[1]- أشرف محمد عبد الغني: المرجع السابق، ص169.

والحنان في تكوين شخصيته وبناء علاقاته الاجتماعية. أما بالنسبة للزوج يمكن أن تثار العديد من المشاكل التي قد تؤول لنفق مغلق إذا ما لم يتم احتوائها بحوار بناء ومشاركة وتفهم وتعاون من كلا الطرفين في حالة أي تقصير في شؤون الأسرة من جهة ومن جهة أخرى للتقليل من الضغط على المرأة العاملة التي قد يعود سلبا على صحتها الجسمية والنفسية بسبب التعب والضغوطات المهنية والأسرية.

الفصل الخامس

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

1- فرضيات الدراسة.

2- منهج الدراسة.

3- مجالات الدراسة.

3-1- المجال الجغرافي.

3-2- المجال الزمني.

3-3- المجال البشري.

4- عينة الدراسة.

4-1- تعريف العينة.

4-2- البيانات العامة لعينة الدراسة.

5- أدوات جمع البيانات.

5-1- الملاحظة.

5-2- المقابلة.

5-3- الاستمارة.

6- أساليب التحليل.

6-1- الأسلوب الكمي.

6-2- الأسلوب الكيفي.

خلاصة

تمـهيد:

تعتبر الدراسة الميدانية الجزء الأكبر والأهم في البحث العلمي، باعتبار أننا نجيب عن جميع التساؤلات الخاصة بالدراسة التي تم التطرق إليها في الشق النظري، في محاولة لإثبات صحة أو خطأ هذه التساؤلات بهدف الوصول إلى نتائج ملموسة.

1- فرضيات الدراسة:

تساهم الفرضيات العلمية بشكل كبير في تقديم حلول لمشكلات الأبحاث العلمية إلى أن يتم اختبار صحتها، لها أساليب وصيغ محددة لكتابتها في البحث، ويلزم الباحث العلمي مقومات علمية خاصة ليتمكن من كتابة فرضيات بحثه، حيث تعرف الفرضيات على أنها:" عبارة عن فكرة مبدئية تربط بين الظاهرة موضوع الدراسة والعوامل المرتبطة والمسببة لها"[1].

وانطلاقا من هذا المعنى للفرضيات وأهميتها في تنظيم عملية البحث فقد ركزنا في دراستنا حول انعكاسات عمل المرأة على مسؤولياتها الأسرية على الفرضيات التالية:

الفرضية العامة: ينعكس عمل المرأة الجزائرية سلبا على مسؤولياتها الأسرية.

وانطلاقا من الفرضية الرئيسية قمنا بصياغة ثلاث فرضيات أساسية هي:

أ- يقلص الالتزام الوظيفي للأم العاملة من قيامها بواجباتها المنزلية.

ب- يمنع تقلد الأم العاملة لمنصب قيادي من متابعة التحصيل الدراسي لأبنائها.

ج- تنعكس زيادة أعباء العمل للأم العاملة سلبا على العلاقة الزوجية.

2- منـهج الدراسة:

تعتبر القواعد العامة للمنهج كدليل الباحث للوصول إلى الحقيقة في العالم وهي وسيلة لتحقيق هدف وطريقة محددة لتنظيم نشاط معين، حيث " يوظف كل باحث اجتماعي منهجا معينا يتماشى مع طبيعة موضوعه، كما أنه ليست هناك أي دراسة علمية بدون منهج واضح ومحدد يمكنه من دراسة إشكالية البحث وتحليل أبعادها "[2].

وقد عرف المنهج على أنه: " أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة وموضوع محدد من خلال فترة زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية ثم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة"[3].

" المنهج ينحصر في الإجابة على تساؤل مفاده: من هم الأفراد الذين سوف تجرى الدراسة عليهم؟ فإذا كانت تجرى على البشر كلهم بقصد الإصلاح فيسمى هذا المنهج بالمنهج الاجتماعي، أما إذا كانت ستجرى على مجموعة منهم قصد الوصف وتحقيق هدف علمي فإنه سيكون المنهج الوصفي الكمي"[4].

---

[1]- رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في البحوث الاجتماعية، دار هومة، الجزائر، ط1،2001، ص145.

[2]- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعي، مطبعة لجنة البيان العربي، د ب، 1966، ص306.

[3]- محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي (القواعد، المراحل، التطبيقات)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص211.

[4]- محمد شفيق: البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتبة الجامعية، مصر، 2001، ص87.

وانطلاقا من هذه التعاريف وطبيعة الدراسة التي تسعى للوقوف على انعكاسات عمل المرأة الجزائرية على مسؤولياتها الأسرية أفضت إلى استخدام المنهج الوصفي الذي يقوم على وصف الظاهرة المدروسة وذلك من خلال تتبع هذا الموضوع والوقوف على أدق جزئياته وتفاصيله، كما أنه من المناهج التي تهدف لتجميع البيانات والمعلومات اللازمة عن الظاهرة النفسية والاجتماعية.

والهدف من استخدام هذا المنهج هو وصف الظاهرة وصفا دقيقا قصد التشخيص لما هو موجود في واقع الدراسة، وبما أن دراستنا تهتم بالانعكاسات السلبية والإيجابية لعمل المرأة على مسؤولياتها الأسرية اتجاه الزوج والأبناء وواجباتها المنزلية بالنظر إلى المشاكل التي تواجه المرأة العاملة في القيام بدورها والضغوطات المهنية التي تأثر على التوفيق بين العمل الخارجي والعمل المنزلي، وما جمعناه كذلك من معلومات وأقوال وما لاحظناه من الواقع الميداني سنقوم بتفسير وتسجيل دلالاتها التي نستخلصها من البيانات، أي تحقيق وصف وتحليل دقيق للظاهرة من أجل الوصول لنتائج من شأنها أن تساعدنا على التحقق من فرضيات الدراسة.

3- مجالات الدراسة:

يعتبر مجال الدراسة هوية التعريف لميدان الدراسة أو المكان الذي تكون فيه عينة الدراسة وهو نقطة أساسية في البحوث الاجتماعية، ويتكون من ثلاثة مجالات رئيسية وهي:

3-1- المجال الجغرافي: ويقصد به الحيز أو النطاق الجغرافي الذي يكون فيه إجراء الدراسة، وفي الدراسة الحالية مجالها الجغرافي هو كليتا العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب واللغات لجامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل بالقطب الجامعي تاسوست.

تم افتتاح القطب الجامعي تاسوست في سنة2007 حيث كان يحتوي على كليتين هما كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، وفي سنة2009 تم افتتاح كلية جديدة وهي كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، ثم أنشئت الكلية الرابعة وهي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في سنة2013.

أ- التعريف بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية:

هي كلية حديثة النشأة بالقطب الجامعي تاسوست جيجل، أنشأت بناء على المرسوم الرئاسي والمعدل والمتمم رقم362/12 المؤرخ في22 دي القعدة 1433هـ الموافق ل18أكتوبر 2012، وبناء على القرار الوزاري رقم215 المؤرخ في 24 مارس2013 تم فتح أقسام هذه الكلية وهي كالتالي:

* قسم التعليم الأساسي في العلوم الاجتماعية.
* قسم التعليم الأساسي في العلوم الإنسانية.
* قسم علم الاجتماع.
* قسم علوم الإعلام والاتصال.

* قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطفونيا.
* قسم علوم وتقنيات نشاطات التربية الرياضية والبدنية.

حيث يكون على رأس كل قسم من الأقسام المذكورة سابقا رئيس قسم يندرج تحته نائب رئيس قسم المكلف بالتدريس والتعليم في التدرج ونائب رئيس القسم المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي، وتتفرع الكلية إلى مصالح كالتالي: مصلحة التدريس، مصلحة متابعة التعليم والتقييم، مصلحة التكوين العالي لما بعد التدرج المتخصص، مصلحة متابعة أنشطة البحث.

ب- التعريف بكلية الآداب واللغات:

هي أول كلية تم بنائها بجامعة جيجل قطب تاسوست سنة 2007 وكانت تسمى بكلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية، وظلت على هذا الحال حتى عام 2013 أين تم تدشين كلية خاصة بشعبة العلوم الإنسانية والاجتماعية وخصصت الكلية للآداب واللغات فقط وحملت هذا الاسم، وتضم الكلية ثلاثة أقسام هي:

* قسم الأدب العربي.
* قسم اللغة الفرنسية.
* قسم اللغة الإنجليزية.

3-2- المجال الزمني:

ويقصد به الوقت المستغرق لإجراء هذه الدراسة، وبما أن جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل قطب تاسوست هي نفسها الجامعة التي أدرس فيها فكان سهل علينا التواجد فيها في أي وقت، فكانت أول زيارة فيما يخص الدراسة الميدانية وفي الحصول على معلومات حول موقع الكليتين وعدد الأمهات العاملات في الكليتين.

وفي المرحلة الثانية قمنا بتوزيع الاستمارة التجريبية على جزء من عينة الدراسة وكان ذلك في يوم01/05/ 2019، وقد استغرق ذلك يومين، ثم في المرحلة الثالثة قمنا بتوزيع الاستمارة النهائية على عينة الدراسة يوم 05/05/ 2019 واستغرق ذلك 4 أيام.

3-3- المجال البشري:

ويقصد بالمجال البشري عينة الدراسة التي ستعرض عليهم استمارة البحث وهن الأمهات العاملات بكليتا العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب واللغات بالقطب الجامعي تاسوست جيجل، حيث بلغ عددهن 53 أم عاملة.

4- عينة الدراسة:

4-1- تعريف العينة.

يعرفها موريس أنجرس بأنها:" مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين يتم إعدادها بطريقة تنطوي على نفس عملية دراسة المجتمع الأصلي ولكن يجب أن تتوفر على جميع خصائص المجتمع الأصلي ولاختيار هذه العينة نجد عدة طرق حسب طبيعة مجتمع البحث وظروف الباحث في هذه العينة"[1].

حيث اعتمدنا في هذه الدراسة على العينة القصدية ويقصد بها: " العينات التي يتم انتقاء أفرادها بشكل مقصود من قبل الباحث نظرا لتوافر بعض الخصائص في أولئك الأفراد دون غيرهم"[2]، وهذا ما فرضه موضوع الدراسة الذي مفاده انعكاسات عمل المرأة الجزائرية على مسؤولياتها الأسرية، دراسة على عينة من الأمهات العاملات بكليتا العلوم الإنسانية والاجتماعية وكلية الآداب واللغات بالقطب الجامعي تاسوست-جيجل.

وقد قدر عددهن ب 53 أم عاملة.

- في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قدر عددهن ب 23أم عاملة.
- وفي كلية الآداب واللغات قدر عددهن ب 30 أم عاملة.

4-2- البيانات العامة لعينة الدراسة:

من أجل تقديم صورة واضحة المعالم عن المبحوثات ركزنا على مجموعة من البيانات الاجتماعية والمهنية والمدنية فطرحنا مجموعة من الأسئلة في هذا المحور وهي كالآتي:

الجدول رقم (03): سن المبحوثات.

السن	التكرار	النسبة%
أقل من 30 سنة	5	9.43
من 30 إلى 35 سنة	17	32.08
من 36 إلى 41 سنة	30	56.60
أكثر من 42 سنة	01	1.89
المجموع	53	100

[1]- موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص301.

[2]- موريس أنجرس: المرجع السابق، ص96.

من خلال الجدول رقم (03) الذي يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير السن، نلاحظ أن أكبر فئة تتراوح بين 36 إلى 41 سنة، وقد قدر عدد المبحوثات ب 30 مبحوثة أي بنسبة 56.60%، ثم تليها الفئة من 30 إلى 35 سنة، وقد قدر عدد المبحوثات ب 17 أي بنسبة 32.08%، وبعدها نجد الفئة أقل من 30 سنة وقد عدد المبحوثات ب 5 أي بنسبة 9.43%، أما الفئة أكثر من 42 فقد قدر بمبحوثة واحدة بنسبة 1.89 %.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن أغلب المبحوثات تتراوح أعمارهن ما بين 36 إلى 41 سنة ويعود ذلك إلى أن أغلبهن أمهات متحصلات على شهادات عليا سواء أستاذة أو عاملات في الإدارة، يمارسن وظائفهن منذ فترة طويلة.

الجدول رقم (04): توزيع المبحوثات حسب متغير مدة الزواج.

مدة الزواج	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنوات	8	15.09
من 5 إلى 8 سنوات	18	33.69
أكثر من 8 سنوات	27	50.94
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (04) الذي يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير مدة الزواج نلاحظ أن أكبر فئة هي فئة الأكثر من 8 سنوات وقدر عددها ب 27، أي بنسبة 50.64%، وتليها الفئة من 5 إلى 8 سنوات وقدر عددها ب 18 أي بنسبة 33.96%، وبعدها نجد الفئة أقل من 5 سنوات وقدر عددها ب 8 أي بنسبة 15.06%.

وبناء على الإحصائيات المبينة في الجدول نستنتج أن أغلب المبحوثات متزوجات لأكثر من 8 سنوات مم يفسر العلاقة الزوجية الناجحة والمتماسكة المبنية على أساس تقسيم الأدوار ووضوحها للطرفين للحفاظ على بناء الأسرة.

الجدول رقم (05): توزيع عدد أطفال المبحوثات.

عدد الأطفال	التكرار	النسبة%
أقل من 3 أطفال	34	64.15
من 3 إلى 5 أطفال	19	35.85
أكثر من 5 أطفال	–	–
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (05) الذي يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير عدد الأطفال نلاحظ أن أكبر فئة هي الفئة أقل من 3 أطفال التي قدر عددها ب 34 أي بنسبة 64.15%، ثم تليها الفئة من 3 إلى 5 أطفال وقدر عددها ب 19 أي بنسبة 35.85%، أما الفئة أكثر من 5 أطفال فلم يكن لدينا ولا مبحوثة ضمنها.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن أغلب المبحوثات يملكن أقل من 3 أطفال وهذا يعود إلى عدم تفرغ الأمهات العاملات لإنجاب أكثر من ذلك بسبب توجههن إلى ميدان العمل وما يرافق ذلك من زيادة في المسؤوليات والضغط المهني والأسري الكبيرين وحتى يتسنى لهن القيام بالعمل الخارجي بأريحية، فكلما قل عدد الأطفال كلما قلت المسؤولية اتجاههم.

الجدول رقم (06): توزيع عدد الأطفال لمتمدرسين لدى المبحوثات.

عدد الأطفال المتمدرسين	التكرار	النسبة%
من 1 إلى 3 أطفال	45	84.90
من 4 إلى 6 أطفال	8	15.09
أكثر من 7	–	–
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (06) الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير عدد الأطفال المتمدرسين نلاحظ أن أكبر فئة تتراوح بين 1 إلى 3 أطفال وقدر عددها ب 45 أي بنسبة 84.90%، ثم تليها الفئة من 4 إلى 6 أطفال وقدر عددها ب 8 أي بنسبة 15.09%، أما الفئة أكثر من 7 فلم تكن لدينا ولا مبحوثة ضمنها.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن أغلب الأمهات العاملات يملكن أقل من 3 أطفال متمدرسين هذا يعود إلى أنهن ينجبن أقل عدد من الأولاد حتى يتمكن من تقديم رعاية واهتمام كاملين ومتابعة تحصيلهم الدراسي بشكل جيد هذا ما يجعلهن غير مقصرات في الجانب التعليمي لأولادهن.

الجدول رقم (07): توزيع أقدمية المبحوثات في العمل.

أقل من 3 سنوات	التكرار	النسبة%

أقل من 3 سنوات	4	7.55
من 4 إلى 6 سنوات	13	24.53
أكثر من 6 سنوات	36	67.92
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (07) الذي يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير الأقدمية في العمل نلاحظ أن أكبر فئة هي الفئة أكثر من 6 سنوات وقدر عددها ب 36 أي بنسبة 67.92%، ثم تليها الفئة من 4 إلى 6 سنوات وقدر عددها ب 13 أي بنسبة 24.53%، وبعدها نجد الفئة أقل من د سنوات وقدر عددها ب 4 بنسبة 7.55%.

وبناء على هذه النسب نستنتج أن أغلب الأمهات العاملات متواجدات في ميدان العمل لأكثر من 6 سنوات وهذا يفسر امتلاكهن خبرة ومعرفة تامة بمجال عملهن بالإضافة إلى أن هذه الفترة الطويلة في العمل تكسبهن تجربة بين الالتزامات المهنية والمسؤولية الأسرية.

الجدول رقم (08): توزيع المبحوثات حسب متغير عمل الزوج.

عمل الزوج	التكرار	النسبة%
عاطل	1	1.89
التعليم	5	9.43
الصناعة	4	7.55
أعمال حرة	17	32.08
وظيفة عمومية	26	49.06
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (08) الذي يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير عمل الزوج نلاحظ أن أغلب الأزواج يمارسون وظيفة عمومية وقدر عددهم ب 26 أي بنسبة 49.06%، ثم تليها أعمال حرة وقدر عددهم ب 17 أي بنسبة 32.08%، وبعدها نجد التعليم وقدر عددهم ب 5 أي بنسبة 9.43%، والصناعة التي قدر عددها ب 4 أي بنسبة 7.55%، أما العاطلين عن العمل فقد قدر عددهم ب 1 أي بنسبة 1.89%.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن الوظائف العمومية هي الأكثر ممارسة من طرف أزواج الأمهات العاملات بالتالي أغلبية الأزواج لا يملكون الوقت الكافي لمساعدة زوجاتهم.

الجدول رقم (09): المبحوثات حسب متغير المستوى التعليمي للزوج.

المستوى التعليمي للزوج	التكرار	النسبة%
أمي	–	–
ابتدائي	2	3.77
متوسط	8	15.09
ثانوي	16	30.19
جامعي	27	50.94
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (09) الذي يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير المستوى التعليمي للزوج نلاحظ أن أغلب الأزواج يملكون مستوى جامعي وقدر عددهم ب 27 أي بنسبة 50.94%، ثم يليه المستوى الثانوي وقدر عددهم ب 16 أي بنسبة 30.19%، وبعده نجد المستوى المتوسط وقدر عددهم ب 8 أي بنسبة 15.08%، ثم المستوى الابتدائي والذي قدر عددهم ب 2 أي بنسبة 3.77%، أما من أزواجهن دون المستوى (أمي) فلم يكن لدينا ولا مبحوثة ضمنهم.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن أغلب أزواج الأمهات العاملات دوي مستوى جامعي وهذا ما يساعد في بناء قاعدة معرفية غنية للأبناء من طرف الوالدين معا بحيث يشتركان في مرافقة أولادهم في مسارهم الدراسي إذ بغياب طرف يكون الطرف الآخر حاضرا.

الجدول رقم (10): المبحوثات حسب متغير نوع السكن.

نوع السكن	التكرار	النسبة%
ريفي	6	11.32
حضري	39	73.58
شبه حضري	8	15.09
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (10) الذي يمثل توزيع المبحوثات حسب متغير نوع السكن نلاحظ أن أغلب المبحوثات لديهن سكن حضري حيث قدر عددهن ب 39 أي بنسبة 73.58%، ثم يليها السكن شبه الحضري وقدر عددهن ب 8 أي بنسبة 15.09%، وبعدها نجد السكن الريفي وقدر عددهن ب 6 أي بنسبة 11.32%.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن أغلب المبحوثات يملكن سكنا حضريا وهذا يعود إلى المجال المكاني التي أجريت في الدراسة الحالية وهو الجامعة والذي يقع في منطقة

حضرية بالتالي أغلب العاملات والعمال يقطنون في المدينة بالإضافة إلى كونه سكن يتوفر على ضروريات الحياة الأساسية كغاز المدينة، كذلك يسهل عليهن التنقل لمكان عملهن لوفرة وسائل النقل، كما أنه قريب من جميع المرافق العمومية التي يحتاجهن للترويح عن النفس من ضغط العمل وضغط الأعمال المنزلية كذلك.

5- أدوات جمع البيانات:

لكي يكون البحث علميا يجب أن تكون الدراسة المتبناة مرتكزة على أدوات بحث مناسبة تمكن الباحث من التقصي والتحقق من فرضياته وفق منهجية علمية متكاملة من منهج علمي وأدوات بحث علمية صحيحة، وكثيرة هي الوسائل والأدوات التي تستخدم في البحوث الاجتماعية وهي: الملاحظة، المقابلة، الاستمارة، إذ تتفق هذه الأدوات في إجراء مجموعة من العمليات باستخدام هاته الوسائل السالفة الذكر بغرض الحصول على معلومات جيدة ومفيدة للتحقق من فرضيات الدراسة وبناء على هذا فقد تم الاعتماد على الأدوات والتقنيات التالية:

5-1- الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من أهم أدوات البحث العلمي وتعرف على أنها: " أول أداة جمع البيانات تم استعمالها باعتبارها المنبه للظواهر أو الحوادث بقصد تفسيرها واكتشاف أسبابها وعواملها والوصول إلى القوانين التي تحكمها"[1].

وتعرف الملاحظة أيضا على أنها: " عبارة عن تفاعل وتبادل المعلومات بين شخصين أو أكثر، أحدهما الباحث والآخر المستجيب أو المبحوث، لجمع معلومات محددة حول موضوع معين، ويلاحظ الباحث أثنائها ردود أفعال المبحوث"[2].

وقد استخدمت الملاحظة البسيطة في دراستنا هاته بالاقتراب من عينة الدراسة من خلال الزيارات المتكررة لمكاتب الموظفات اللواتي غالبا ما يتناولن أطراف الحديث حول انشغالاتهم وحياتهم الأسرية خاصة الأبناء أين يكونون محور الحديث، وهذا ما ساعدنا في تكوين فكرة حول بعض المشكلات والضغوطات المهنية والأسرية التي تعاني منها الأمهات العاملات.

5-2- المقابلة:

تعرف بأنها:" نوع من الحديث الهادف مع بعض الأشخاص الذين لديهم معلومات مهمة بموضوع البحث أو الدراسة والتي ربما لا يمكن إيجادها في أماكن أو مراجع أخرى وتدور أسئلة الاستمارة حول آراء وحقائق واتجاهات خاصة بأشخاص معينين"[1].

---

[1]- حسن عبد الحميد رشوان: أصول البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003، ص156.

[2]- ربحي مصطفى عليان: طرق جمع البيانات والمعلومات لأغراض البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1 ،2009، ص67.

تعريف آخر: " هي تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستشير معلومات وآراء شخص آخر أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الموضوعية"[2].

وقد اعتمدنا على المقابلة كدراسة استطلاعية من خلال الاتصال بمجموعة من الأمهات العاملات في إدارة كليتا العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب واللغات حيث استخدمنا دليل مقابلة المكون من عشرة أسئلة وهي كالآتي:

1 هل تستطيعين التوفيق بين عملك الخارجي وواجباتك الأسرية؟

2 كيف تنظمين وقتك عند العودة من العمل حتى يتسنى لكي القيام بجميع الواجبات؟

3 ما هي أهم الواجبات التي تقومين بها عندما يكون لديك وقت فراغ؟

4 في رأيك هل المرأة العاملة مقصرة في القيام بالأعمال المنزلية؟

5 هل ترين بأن عمل المرأة يمنعها من مراقبة التحصيل الدراسي لأبنائها؟

6هل سبق وأن حملك زوجك مسؤولية تقصير ما بدر عنك اتجاه الأبناء؟

7 هل الوقت الذي تقضينه مع أبنائك كاف للإلمام بجميع احتياجاتهم؟

8 هل ترين بأن دور الحضانة كفيلة بتعويض جهدك فيما يخص الجانب الدراسي للأبناء؟

9 هل يؤثر عملك على حالتك النفسية؟

10 هل تؤثر حالتك المتوترة بسبب ضغط العمل على علاقتك مع زوجك؟

5-3- الاستمارة:

وتعرف الاستمارة على أنها: " مجموعة من الأسئلة التي توجه إلى المبحوثين في موقف مقابلة شخصية مباشرة مع القائم بالمقابلة"[3]، حيث تتنوع هذه الأسئلة من أسئلة مفتوحة أو مغلقة وذلك لإحداث تنوع في أسئلة الاستمارة لأغراض مختلفة لعل أهمها ألا يحس المبحوث بالملل بسبب نوع الأسئلة الواحدة ما قد يدفعه إلى الإجابة دون صدق.

وقد عرفت أيضا على أنها: " مجموعة من الأسئلة التي يتم الإجابة عليها من قبل المفحوصين بدون مساعدة الباحث الشخصية أو من يقوم مقامه"[4]، فتدخل الباحث في إجابات المبحوثين يفقد الاستمارة صفة الموضوعية والمصداقية ويغلب عليها الذاتية وهذا ما يجعل نتائج بيانات الاستمارة مغلوطة وبالتالي نتائج بعيدة عن واقع الظاهرة المدروسة.

---

[1]- فريد كامل أبو زينة وآخرون: مناهج البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، د ب، ط3، 2005، ص193.

[2]- محمد الجوهري: طرق البحث الاجتماعي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ط1، 2008، ص2012.

[3]- عبد الله محمد عبد الرحمن ومحمد علي البدوي: مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الاجتماعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص370.

[4]- الحسن حامد محمد عبد المنعم: طرق البحث الاجتماعي، دار المعارف، مصر، ط1 ، 1984، ص34.

وقد تم الاعتماد على الاستمارة كأداة رئيسية لجمع المعلومات وكان بناء الاستمارة وفقا لفرضيات البحث عبر مراحل وهي كالتالي:

أ- **المرحلة الأولى:** قمنا بصياغة استبانة أولية حاولنا استعمال لغة بسيطة وسهلة وعبارات مفهومة ومباشرة حتى يسهل على المبحوثين الإجابة بسهولة وراحة، ثم قمنا بصياغتها في أجزاء ومحاور، المحور الأول للبيانات العامة، والثلاث محاول الأخرى صيغت وفقا لفرضيات الدراسة ومؤشراتها. قمنا بعرضها على الأستاذ المشرف أين ألقى عليها نظرة وقد صحح لنا سؤالين وعدل أسئلة محور البيانات العامة وبعض صيغ الأسئلة واحتمالاتها، وهذا ما ساعدنا في صياغة الشكل النهائي لتوزيعها على المحكمين، حيث كانت هناك 8 أسئلة في البيانات العامة و38 سؤال في محاور الفرضيات الثلاثة.

ب- **المرحلة الثانية:** قمنا بعرض الاستمارة على المحكمين وقد بلغ عددهم 5 محكمين من أجل ضبط المفاهيم والمؤشرات المستخدمة في عبارات الاستمارة، ومدى توفيقنا في وضع أسئلة المحاور.

وفي هذه المرحلة قام المحكمين بمجموعة من التعديلات الطفيفة دون حذف ولا سؤال، وذلك إجماعا من المحكمين الخمسة، وقد كانت معظم التعديلات تخص صيغة الأسئلة فقط.

* تم إضافة بديل ثالث في السؤال رقم8 في محور البيانات العامة حيث أصبح نوع السكن:

ريفي ☐ حضري ☐ شبه حضري ☐.

* تبديل صيغة في السؤال رقم 25 في محور الفرضية الثانية إلى صيغة السؤال غير المباشر.

السؤال المباشر أصبح: هل ترين أن الأم العاملة تحمل نفسها مسؤولية ضعف التحصيل الدراسي لأبنائها؟

* تبديل طرح السؤال مباشرة للأم العاملة فيما يخص إذا كانت مقصرة في حق أبنائها إلى صيغة غير مباشرة في السؤال 23 من محور الفرضية الثانية حيث أصبح: هل تجدين أن الأم العاملة مقصرة في حق أبنائها بسبب انشغالها في العمل؟

ج- **المرحلة الثالثة:** بعدما أصبحت الاستمارة جاهزة بتحكيم من الأستاذ المشرف والأساتذة المحكمين، ضمت استمارة بحثنا ما يلي:

الجزء الأول: بيانات عامة وقد ضم 8 أسئلة.

الجزء الثاني: الخاص بمحاور الفرضيات الثلاثة وهي:

المحور الأول: متعلق بفرضية الدراسة الأولى وضم9 أسئلة.

المحور الثاني: متعلق بفرضية الدراسة الثانية وضم 9 أسئلة.

المحور الثالث: متعلق بفرضية الدراسة الثالثة وضم 10 أسئلة.

وحرصا منا للتأكد من صحة الاستمارة عمدنا إلى إجراء الخطوات التالية:

صدق محتوى الاستمارة: هناك نوعين من الصدق، الصدق الظاهري، وصدق المحتوى.

الصدق الظاهري: لقد قمنا باستخدام الصدق الظاهري للاستمارة من أجل معرفة صدق بنودها وملائمتها مع موضوع الدراسة، ويقوم الصدق الظاهري على قياس مدى مناسبة الاختبار لما يقيس، ولمن يطبق عليهم، حيث يبدوا هذا الصدق بوضوح في البنود مراعيا في ذلك شروط بناء وإعداد البنود وغيرها على أن تتسم هذه البنود باحتمالية قياسها للخاصية المطلوبة، لذلك قمنا بتوزيع الاستمارة على مجموعة أساتذة محكمين والذين يبلغ عددهم (5) أساتذة.

صدق المحتوي: هو عبارة عن استطلاع لآراء المحكمين حول بنود الاستمارة ومدى ملاءمتها مع الموضوع المدروس، ويتم صدق المحتوى من خلال توزيع الاستمارة على أساتذة محكمين بلغ عددهم خمس أساتذة مختصين ثم نقوم بحسابه بالطريقة التالية:

حساب صدق كل بند بصفة منفردة، وفق المعادلة الإحصائية التي اقترحها لوشيه:

صدق محتوى البند: $\frac{ن1-ن2}{ن}$

حيث أن: ن1= عدد المحكمين الذين اعتبروا أن البند يقيس الظاهرة.

ن2= عدد المحكمين الذين اعتبروا أن البند لا يقيس الظاهرة.

ن= عدد المحكمين الإجماليين.

ولحساب قيمة الصدق لكل بند من بنود الاستمارة تم الاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم (11): يمثل قيمة الصدق لكل بند من البنود.

البنود	رأي المحكمين		قيمة الصدق	البنود	رأي المحكمين		قيمة الصدق
	يقيس	لا يقيس			يقيس	لا يقيس	
1	5	0	1	21	5	0	1
2	5	0	1	22	5	0	1
3	5	0	1	23	2	3	-0.2
4	5	0	1	24	4	1	0.6
6	4	1	0.6	25	2	3	-0.2

1	0	5	26	0.6	1	4	7
1	0	5	27	1	0	5	8
1	0	5	28	0.2	2	3	9
0.6	1	4	29	1	0	5	10
1	0	5	30	0.6	1	4	11
1	0	5	31	0.6	1	4	12
0.6	1	4	32	0.2	2	3	13
0.6	1	4	33	1	0	5	14
1	0	5	34	0.6	1	4	15
1	0	5	35	0.6	1	4	16
1	0	5	36	1	0	5	17
1	0	5	37	1	0	5	18
				0.6	1	4	19
				0.6	1	4	20

ثم نجمع كل القيم المتحصل عليها في البنود والتي قدرت ب 27.2 ثم نقسمها على عدد البنود 36 بند، والنتيجة المتحصل عليها هي قيمة صدق المحتوي الإجمالي للاستمارة.

-مجموع صدق البنود: 27.2.

-عدد البنود: 36 بند.

وبعد المعالجة الإحصائية لإجابات أفراد عينة المحكمين على بنود الاستمارة تم الحصول على قيمة صدق هذه البنود بقسمة مجموع صدق البنود على عدد البنود،

تحصلنا على قيمة $\frac{27.2}{36} = 0.75$.

وعلى اعتبار أن هذه القيمة أكبر من 0.60 يمكن القول أن الاستمارة صادقة.

6- أساليب التحليل: عند التعامل مع معطيات بحثنا قمنا بإتباع أسلوبين يتم تداولهما في أغلب الدراسات الاجتماعية و هما:

6-1- الأسلوب الكمي: وهو أسلوب يستخدم لتفريغ البيانات عن طريق إحصاء إجابات المبحوثين وتصنيفها وجدولتها في سياق ونظام منطقي، و ذلك من خلال مقارنة التكرارات عن طريق النسب المئوية، النسبة المئوية = $\frac{\text{التكرار } 100x}{\text{المجموع}}$.

الاعتماد على الإحصاء الاستدلالي عن طريق حساب: اختبار كا^2 لمعرفة العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة.

6-2- الأسلوب الكيفي: هذا الأسلوب يعتمد على الجانب النظري في تحليل البيانات عن طريق عرض النتائج وتفسيرها من خلال المعلومات المتحصل عليها من ميدان الدراسة والتي تم تصنيفها وجدولتها للوصول إلى استخلاص النتائج.

خلاصة:

في هذا الفصل قمنا باستعراض جميع الإجراءات المنهجية لدراستنا من المجال الزماني والمكاني لمجتمع البحث، وتحديد عينة الدراسة، ثم تحديد المنهج المستخدم في البحث وأساليب التحليل المستخدمة في مسار الدراسة سواء ما تعلق باختيار الفروض أو صدق المحكمين، بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات والاستمارة والمقابلة والوثائق.

الفصل السادس

عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة

تمهيد

1- عرض وتحليل بيانات الدراسة.

1-1- عرض وتحليل البيانات الخاصة بالالتزام الوظيفي والأعمال المنزلية.

1-2- عرض وتحليل البيانات الخاصة بتقلد منصب قيادي والتحصيل الدراسي للأبناء.

1-3- عرض وتحليل البيانات الخاصة بزيادة أعباء العمل والعلاقة الزوجية.

2- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات.

2-1- مناقشة نتائج الفرضية الأولى.

2-2- مناقشة نتائج الفرضية الثانية.

2-3- مناقشة نتائج الفرضية الثالثة.

3- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة.

4- مناقشة النتائج في ضوء النظريات.

5- النتائج العامة للدراسة.

6- القضايا التي تثيرها الدراسة.

تمهيد:

بعد عرض الإجراءات المنهجية للدراسة والتي عرفت مجالات دراستنا والعينة ومجتمع البحث والمنهج وأساليب التحليل الإحصائية وأدوات جمع البيانات، هاته الأخيرة التي ساعدتنا في جمع البيانات والمعلومات حول الموضوع والدراسة، سنقوم في هذا الفصل بعرض هذه البيانات ومناقشتها وتحليلها حتى نتمكن من الوصول إلى النتائج التي تثبت أو تنفي صحة الفرضية العامة والفرضيات الجزئية.

1- عرض وتحليل بيانات الدراسة:

سنقوم في هذا العنصر بعرض بيانات الدراسة الميدانية في جداول إحصائية وتحليلها بغية الوصول إلى إجابة لفرضيات الدراسة.

1-1- عرض وتحليل البيانات الخاصة بالالتزام الوظيفي والأعمال المنزلية.

من أجل معرفة إذا ما يمنع الالتزام الوظيفي من فرص قيام المرأة العاملة بالأعمال المنزلية؛ قمنا بصياغة مجموعة من الأسئلة وزعناها على المبحوثات وقد تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (12):إيجاد الوقت للاهتمام بالمنزل.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
نعم	18	33.96
لا	35	66.04
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (12) الذي يمثل إيجاد الوقت للاهتمام بشؤون المنزل نلاحظ بأن معظم المبحوثات أجبن بلا وقد قدر عددهن ب 35 أي بنسبة 66.04%، في حين اللواتي أجبن بلا قدر عددهن ب 18 أي بنسبة 33.96%.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن أغلب الأمهات العاملات لا يجدن الوقت الكافي للاهتمام بشؤون المنزل وذلك يعود إلى ضيق الوقت وانشغالهن في العمل طيلة النهار حيث من مسؤولية الأم العاملة القيام بتنظيف المنزل وملابس الزوج والأبناء وتحضير الوجبات الرئيسية الثلاث، وبالنظر لارتباطاتها المهنية يجعها ذلك لا تجد الوقت الكافي للاهتمام بكل هذا بشكل يومي، وهذا ما أثبته السؤال الأول من أسئلة المقابلة، و في هذا الصدد ترى النظرية الوظيفية في تفسيرها لعمل المرأة من طرف "جورج ميردوك" أن وظيفة المرأة الأساسية هي التنشئة الاجتماعية الصالحة بالإضافة إلى القيام بأدوارها كربة بيت فيما يخص الأعمال المنزلية.

- وعندما بحثنا عن سبب إجابات المبحوثات بعدم وجود وقت كافي للاهتمام بشؤون المنزل وجدنا التالي:

الجدول رقم (13): سبب عدم وجود وقت كاف للاهتمام بشؤون المنزل.

سبب عدم وجود وقت	التكرار	النسبة%
عدم وجود ساعات فراغ كافية	17	36.96
كثافة ساعات العمل	11	23.91
عدم القدرة على الغياب المتكرر عن العمل	18	39.13
المجموع	46	100

من مجموع الإجابات.

من خلال الجدول رقم (13) الذي يمثل سبب عدم وجود وقت كاف للاهتمام بشؤون المنزل، نلاحظ أن أغلب المبحوثات اللواتي أجبن أنهن لا يجدن الوقت الكافي للقيام بأعمال البيت أرجعن ذلك لعدم قدرتهن على الغياب المتكرر عن العمل وقدر عددهن ب 18 بنسبة 39.13%، ثم يليها اللواتي أرجعن ذلك لعدم وجود ساعات فراغ كافية وقدر عددهن ب 17 بنسبة 36.96%، وأخيرا من أرجعن ذلك لكثافة ساعات العمل وقدر عددهن ب 11 بنسبة 23.91%.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن أغلب المبحوثات لا يملكن وقتا كافيا للاهتمام بشؤون المنزل بسبب عدم القدرة على الغياب المتكرر، حيث يتطلب إلمام المرأة العاملة بجميع شؤون بيتها وتضحيتها بجزء كبير من وقتها في العمل وهذا ما يضطرها إلى التغيب المستمر، ولم يكن هذا السبب بعيدا عمن أرجعن ذلك لعدم وجود ساعات فراغ كافية، حيث هناك استراحة الغذاء فقط والمقدرة بساعة واحدة بالنسبة للإداريين وهي مدة لا تكفيهن للرجوع إلى بيوتهن بسبب بعد المسافة بين المنزل ومكان العمل، أما الأساتذة بمختلف رتبهم فمنهم من يدرسون لساعات متتالية دون توقف، أما فيما يخص اللواتي أرجعن ذلك لكثافة ساعات العمل القانونية فهن مطالبات لحضور جميع الاجتماعات وتنظيم ملتقيات ومنتديات كذلك.

الجدول رقم (14): تحضير وجبة الغذاء صباحا.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
دائما	21	39.62
أحيانا	18	33.36
أبدا	14	26.42
المجموع	52	100

من خلال الجدول رقم (14) الذي يمثل تحضير وجبة الغذاء صباحا نلاحظ أن أغلب المبحوثات أجبن بدائما وقدر عددهن ب 21 بنسبة 39.62%، ثم تليها اللواتي أجبن بأحيانا وقدر عددهن ب 18 بنسبة 33.36%، ونجد بعدها من أجبن بأبدا وقدر عددهن ب 14 بنسبة 26.42%.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن الانضباط في ساعة الدخول للعمل صباحا يمنع الأم العاملة من تحضير وجبة الغذاء، حيث بالنظر إلى التعب الذي تشكو منه الأمهات العاملات والذي لا يستطعن بسببه الاستيقاظ باكرا فلا تكفيهن المدة الصباحية لتحضير الفطور وتجهيز الأبناء للمدرسة وتحضير لمجتهم في بعض الأحيان وإيصالهم لمدارسهم علاوة على هذا يقمن بتحضير وجبة الغذاء، في حين هناك من تقمن بتحضير وجبة الغذاء من حين لآخر وقد يعود ذلك إلى تحضير وجبة خفيفة وسريعة لا تتطلب وقت و جهد كبيرين أو يمكن أن يحضن أكل خفيف زيادة عن الأكل المتبقي من جبة العشاء، كما يمكن أن يتأخرن في بعض الأحيان عن عملهن حتى يتسنى لهن إكمال تحضير الوجبة، في حين هناك من نفوا أن الانضباط في ساعات الدخول صباحا يمنع من تحضير وجبة الغذاء وقد يعود ذلك لقرب المسافة بين المنزل ومكان العمل أو تلقيها مساعدة من طرف الزوج في تجهيز الأبناء وإيصالهم للمدرسة، وفي هذا الصدد وصلت "مليكة بن زيان" في دراستها أن خروج الزوجة للعمل له علاقة بمساعدة زوجها لها في أشغال المنزل إلا أن أغلب الأمهات العاملات بنسبة 69.43 في خلافات مع أزواجهن لأنهم لا يقدمون يد المساعدة في بعض أشغال المنزل.

الجدول رقم (15): الالتزام بساعات العمل القانونية.

المتغير	التكرار	النسبة%
دائما	24	45.28
أحيانا	20	37.74
أبدا	9	16.98
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (15) الذي يمثل أن الالتزام بساعات العمل القانونية ينقص من مراقبة متطلبات المنزل نلاحظ أن أغلب المبحوثات أجبن بدائما وقدر عددهن ب 24 بنسبة 45.28، ثم يليها اللواتي أجبن بأحيانا وقدر عددهن ب 20 بنسبة 37.74، ثم نجد بعدها اللواتي أجبن بأبدا وقدر عددهن ب 9 بنسبة 16.98.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن أغلب المبحوثات أقرن بأن الالتزام بساعات العمل القانونية يؤدي إلى تقصير الأم العاملة في مراقبة متطلبات المنزل وذلك يعود إلى انشغال تفكيرها في أمور العمل طوال النهار، في حين هناك من نفوا ذلك وقدر يرجع لكونهن لا يتحملن مسؤولية كبيرة في العمل بالتالي لا يتعرضن لضغوطات تنسيهن متطلبات المنزل، حيث أثبتت العديد من الدراسات كذلك أن الانفعال بسبب زيادة ضغط العمل ينتهي إلى العجز عن التذكر بالتالي تتعرض الأم العاملة إلى حالات نسيان كأحد انعكاسات ضغط العمل على صحتها النفسية والجسمية، وعندما بحثنا فيم يتمثل

تقصير الأم العاملة لمتطلبات المنزل التي تقصر في إنجازها الأم العاملة حصلنا على إحصائيات الجدول الآتي:

الجدول رقم (16): المتطلبات المنزلية التي تقصر الأم العاملة في إنجازها.

تقصيرات الأم العاملة:	التكرار	النسبة%
عدم القدرة على تحضير الوجبات للزوج والأبناء	20	42.55
عدم الاهتمام بنظافة ملابس أفراد العائلة	10	21.28
ما ينقص البيت من مؤونة ومستلزمات الطبخ	17	36.17
المجموع	47	100

من مجموع الإجابات.

من خلال الجدول رقم (16) الذي يمثل متطلبات المنزل التي قد تنساها الأم العاملة، نلاحظ أن أغلب المبحوثات أجبن بعدم القدرة على تحضير الوجبات للزوج والأبناء وقدر عددهن ب 20 بنسبة 42.55، ثم يليها اللواتي أجبن بما ينقص البيت من مؤونة ومستلزمات الطبخ وقدر عددهن ب 17 بنسبة 36.17، وبعدها اللواتي أجبن بعدم القدرة على الاهتمام بنظافة ملابس أفراد العائلة وقدر عددهن ب10 بنسبة 21.28.

بناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن أغلبية المبحوثات يقرن بأن أهم متطلبات المنزل التي يقصرن في مراقبتها هي تحضير الوجبات للزوج والأبناء فبالنسبة لوجبة الفطور فدائما ما تكون بسيطة غير متنوعة نظرا لضيق الوقت في الفترة الصباحية والتزامهن بالدخول للعمل في الوقت المحدد، أما وجبة الغذاء فقد أشرنا لذلك في الجدول رقم (14) الذي يمثل تحضير وجبة الغذاء صباحا حيث أغلب المبحوثات لا يحضرن وجبة الغذاء لعدم كفاية الوقت وانشغالهن صباحا بين تحضير الأبناء ووجبة الفطور، وبالنسبة للتقصير في تحضير وجبة العشاء فربما يعود ذلك إلى التعب الجسدي للأم العاملة طوال النهار فتلجأ لوجبة خفيفة غير متنوعة أو أكل المطاعم، أما اللواتي أجبن بعدم قدرتن مراقبة ما ينقص البيت من مؤونة ومستلزمات فذلك يعود إلى عدم قدرتهن على التذكر بسبب الأمور المهنية التي تهتم بها وهذا ما أثبتته النتائج من خلال السؤال الرابع من أسئلة المقابلة في ما يخص تقصير الأم العاملة في القيام بالأعمال المنزلية، حيث كانت من بين إجابات المبحوثات أنهن نسين متطلبات البيت خاصة مستلزمات الطبخ، حيث أثبتت دراسات حول انعكاسات عمل المرأة على صحتها النفسية أن شعور المرأة العاملة بضيق الوقت يؤدي بها للإحساس بضغوط نفسية كما يؤدي بها للإحساس بالذنب نتيجة التقصير الذي تشعر به في أداء بعض واجباتها المنزلية كزوجة.

الجدول رقم (17): عدد مرات تنظيف البيت في الأسبوع.

المتغيرات	التكرار	النسبة
كل يوم	4	7.55
مرتين في الأسبوع	16	30.19
في نهاية الأسبوع	33	62.26
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (17) الذي يمثل عدد مرات تنظيف البيت في الأسبوع نلاحظ أن أغلب المبحوثات أجبن بأنهن ينظفن في نهاية الأسبوع وقدر عددهن ب 33 أي بنسبة 62.26%، ثم يليها اللواتي أجبن بمرتين في الأسبوع وقدر عددهن ب 16 أس بنسبة 30.19%، وبعدها نجد من أجبن بكل يوم وقدر عددهن ب 4 أي بنسبة 7.55%.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن أغلب المبحوثات يقمن بتنظيف البيت في نهاية الأسبوع وهذا يعود إلى أنها لا تملك أيام راحة تستطيع من خلالها الاهتمام بنظافة المنزل بالإضافة إلى كثرة الأعمال المنزلية التي تقوم بها الأم العاملة عند رجوعها إلى البيت مساء، حيث تحاول القيام بما هو ضروري كتحضير وجبة العشاء كشيء أساسي ثم مراجعة دروس الأولاد بالإضافة إلى القيام بأعمال أخرى والتي تخص وظيفتها كتحضير الدروس أو تحضير ملفات وتقارير وغير ذلك هذا ما قد يمنعها من تنظيف البيت بشكل يومي وهذا ما يؤكده السؤال الثالث من أسئلة المقابلة، أما فيما يخص اللواتي ينظفن مرتين في الأسبوع فقد يعود ذلك إلى أنها لا تعمل طيلة أيام الأسبوع فقد يكون لديها يوم واحد في الأسبوع راحة يكفيها للقيام بعملية التنظيف وإعادة العملية في نهاية الأسبوع، في حين هناك من يقمن بتنظيف البين كل يوم وهي نسبة ضئيلة وربما يعود ذلك إلى أن الأبناء فوضويون وكثيري الحركة والشغب أين تضطر الأم العاملة للقيام بتنظيف البيت كل يوم فتجد الوقت لنفسها من أجل ذلك، حيث ترى النظرية الوظيفية أن كل ما يحدث داخل الأسرة ويسير للحفاظ على استقرار الأسرة هو المهمة الرئيسية للزوجة (الأم)، ويقصد بذلك القيام بجميع الواجبات اتجاه الزوج والأبناء وشؤون المنزل كافة.

الجدول رقم (18): التعرض لانتقاد من طرف أفراد العائلة.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
نعم	38	71.70
لا	15	28.30

المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (18) الذي يمثل التعرض للانتقاد من طرف أفراد العائلة نلاحظ أن أغلب المبحوثات أجبن بنعم وقدر عددهن ب 38 أي بنسبة 71.70%، في حين اللواتي أجبن بلا قدر عددهن ب 15 أي بنسبة 28.30%.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول فان أغلب المبحوثات تعرضن للانتقاد من طرف أفراد العائلة سواء الزوج أو الأهل وقد يعود ذلك لكثرة تقصيراتها في حق أبنائها بسبب انشغالها في العمل في الجدول رقم 32، ومن جهة أخرى يمكن أن يرجع ذلك لكونها تقطن مع أهل الزوج ولا يمكن أن تكون مواظبة على الإلمام بجميع شؤون المنزل بسبب التزاماتها المهنية، في حين اللواتي لم يتعرض للانتقاد ويعود ذلك لكون سكن الأم العاملة منفصل عن سكن أهل الزوج بالإضافة إلى أن كل امرأة تسعى جاهدة كي تكون بأحسن صورة من حيث طريقة تسييرها لمنزلها والاهتمام بالعمل داخل البيت وخارجه مم يجنبها أي انتقاد، حيث ترى نظرية الدور الاجتماعي أن عمل المرأة اليومي خارج المنزل يجعل علاقاتها بأسرتها تتقلص نوعا ما أين قد تحدث فجوة قد تتحول لمشاكل، وعندما بحثنا عن الطرف الذي يوجه الانتقاد للأم العاملة في حالة أي تقصير وجدنا الآتي:

الجدول رقم (19): تعرض الأم العاملة للانتقاد بسبب تقصيرها في شؤون المنزل.

الطرف المنتقد	التكرار	النسبة%
الزوج	10	62.5
الأبناء	1	6.25
أهل الزوج	4	25
الأقارب	1	6.25
المجموع	16	100

من مجموع الإجابات.

من خلال الجدول رقم (19) الذي يمثل تعرض الأم العاملة للانتقاد في حالة تقصيرها في الاهتمام بشؤون المنزل نلاحظ أن أغلب المبحوثات أجبن بأنهن تعرض للانتقاد من طرف الزوج وقدر عددهن ب 10 أي بنسبة 62.5%، ثم يليها اللواتي أجبن من طرف أهل الزوج وقدر عددهن ب 4 أي بنسبة 25%، أما الإجابتين من طرف الأبناء ومن طرف الأقارب فلهما نفس التكرار وقدر بشخص واحد أي بنسبة 6.25%.

وبناء على البيانات الإحصائية المبنية في الجدول نستنتج أن الأم العاملة تتعرض للانتقاد بسبب تقصيرها في الاهتمام بشؤون بيتها من طرف الزوج أكثر شخص، نظرا لاحتكاكه المباشر بكل ما يحدث داخل المنزل، وارتباطه بكل شؤونه أين يلاحظ الزوج كل تقصيرات الزوجة فيوجه لها انتقادات وملاحظات سعيا منه لتداركها لها ومحاولة القيام بمسؤولياتها الأسرية على أكمل وجه، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالأبناء وهذا ما يؤكده السؤال السادس من أسئلة المقابلة، أما تعرض الأم العاملة للانتقاد من طرف أهل الزوج فقد يعود ذلك لنوع العائلة الممتدة التي تعيش فيها الأم العاملة والتي تجعلها مراقبة من طرف أهل زوجها في أي شيء تقوم به، ونظرا لانشغالها في العمل طوال النهار يمكن أن تقصر في القيام بأعمال معينة إذ تنساها أو لا تستطيع القيام بها بسبب التعب الجسدي، أما فيما يخص تعرضها للانتقاد من طرف الأبناء فهي نسبة قليلة جدا بحكم أنهم صغار لا يعرفون إن كان هناك تقصير من طرف أمهاتهم أو لم يكن، والانتقاد من طرف الأقارب هو نادر كذلك لأنهم غالبا ما تكون زياراتهم معلومة مسبقا فتسعى الأم العاملة كي لا يبدر عنها أي تقصير.

الجدول رقم (20): استضافة الأقارب والأصدقاء.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
دائما	8	15.06
أحيانا	16	30.19
أبدا	29	54.72
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (20) الذي يمثل استضافة الأقراب والأصدقاء نلاحظ أن أغلب المبحوثات أجبن بأبدا وقدر عددهن ب 29 أي بنسبة 54.12%، ثم يليها اللواتي أجبن بأحيانا وقدر عددهن ب 16 أي بنسبة 30.19%، في حين اللواتي أجبن بدائما قدر عددهن ب 8 أي بنسبة 15.09%.

بناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أنه أغلب المبحوثات لا يملكن الوقت من أجل استضافة الأقارب والأصدقاء، ويعود ذلك لانشغالهن طوال النهار في العمل وعند عودتهن للمنزل تحاولن ما أمكن إتمام واجباتهن المنزلية لأخذ قسط من الراحة بعد عناء العمل وإذا ما كان لديهن يوم راحة فأغلبهن يفضلن الاهتمام لشؤون المنزل من تنظيف وغسيل حتى تتمكن بعدها من أخذ فترة راحة أو الخروج للترويح عن النفس قليلا مع أفراد العائلة، لهذا ترى أغلب المبحوثات أنه ليس من الضروري استضافة صديقاتهن وأقاربهن وإقامة حفلات أو عزائم فذلك سيزيدهن ضغط أكبر، أما اللواتي يستضفن الأقارب والأصدقاء من حين لآخر فقد أقرن بأنهن لا يقمن بذلك إلا عند الضرورة فقط في حين اللواتي يستضفن الأقارب والأصدقاء بشكل دوري وهي نسبة قليلة جدا وقد يعود ذلك إلى تلقيها المساعدة من

طرف الزوج أو الأهل في تجهيز كل شيء أو اللجوء إلى الأكل الجاهز أحيانا حيث يكون طبيعة عملها المريح دافع لاستقبال الضيوف في أي وقت.

الجدول رقم (21): اللجوء لأكل المطاعم.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
دائما	19	35.85
أحيانا	25	47.17
أبدا	9	16.98
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (21) الذي يمثل لجوء لأكل المطاعم نلاحظ أن أغلب المبحوثات أجبن بأحيانا وقدر عددهن ب 25 أي بنسبة 47.17%، ثم يليها أجبن بدائما وقدر عددهن ب 19 أي بنسبة 35.85%، وبعدها نجد اللواتي أجبن بأبدا وقدر عددهن ب 9 بنسبة 16.98%.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أنه أغلب المبحوثات يلجأن لأكل المطاعم في بعض الأحيان وذلك إذا ما لم يتسنى لهن الوقت للتحضير في البيت بسبب الدخول إلى العمل صباحا أو عدم القدرة على التغيب في الفترة المسائية أو التأخر بسبب عمل إضافي، وقد أشرنا في الجدول رقم (15) أن أغلب الأمهات العاملات يلتزمن بالساعات القانونية للعمل، فتلجأ إلى طلب الأكل جاهزا دائما ويعود ذلك إلى المنصب الذي تتقلده الأم العاملة مم يجعلها دائمة الانشغال نظرا للمسؤولية الكبيرة التي تتحملها، أما بالنسبة للواتي لا يطلبن الأكل جاهز من المطاعم بتاتا فقد يعود ذلك إلى حرصها على توفير أكل صحي ومتنوع لعائلتها مهما كلف الأمر ولو على حساب صحتها ويكون ذلك تحدي كبير جدا.

وعندما بحثنا عن سبب لجوء الأمهات للأكل الجاهز من المطاعم وجدنا الآتي:

الجدول رقم (22): سبب لجوء الأمهات العاملات لأكل المطاعم.

سبب اللجوء إلى المطاعم:	التكرار	النسبة%
التقليل من ضغط الأعمال المنزلية	12	20.69

للترويح عن النفس قليلا	19	32.76
لكسب الوقت من أجل القيام بأعمال أخرى	27	46.55
المجموع	53	100

من خلال الجدول (22) الذي يبين سبب لجوء الأمهات العاملات لأكل المطاعم نلاحظ أن أغلب المبحوثات أجبن لكسب الوقت من أجل القيام بأعمال أخرى وقدر عددهن ب 27 أي بنسبة 46.55%، ثم تليها اللواتي أجبن للترويح عن النفس قليلا وقدر عددهن ب 19 أي بنسبة 32.76%، ثم نجد بعدها اللواتي أجبن للتقليل من ضغط الأعمال المنزلية قليلا وقدر عددهن ب12 أي بنسبة 20.96%.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نلاحظ أن أغلب المبحوثات يفضلن الأكل الجاهز من أجل كسب الوقت للقيام بأعمال أخرى الذي يفتقدنه بسبب المسؤولية المزدوجة داخل وخارج البيت، لعل ذلك يتيح لها الفرصة كي تنجز أعمال أخرى طالما أخذت بالحل البديل لتحضير الأكل في المنزل وهو اللجوء للأكل الجاهز، أما فيما يخص اللواتي يلجأن للأكل الجاهز للترويح عن النفس قليلا فذلك يعكس التعب النفسي والجسدي الذي تتعرض له الأم العاملة في المنزل والعمل معا حيث لا تفوت أي فرصة تمكنها من إراحة نفسها قليلا وكسر الروتين حتى تستطيع استجماع قواها لإكمال مسارها، أما بالنسبة للواتي يطلبن الأكل جاهز للتقليل من ضغط الأعمال المنزلية ومحاولة منهن ليكون ذلك ربحا للوقت والجهد.

الجدول رقم (23): التأخر عن العمل صباحا.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
دائما	10	18.87
أحيانا	20	37.74
أبدا	23	43.39
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (23) الذي يمثل تأخر الأم العاملة عن العمل صباحا نلاحظ أن أغلب المبحوثات أجبن بأبدا حيث قدر عددهن ب 23 أي بنسبة 43.39%، ثم تليها اللواتي أجبن بأحيانا وقدر عددهن ب 2 أي بنسبة 37.74%، ثم نجد اللواتي أجبن بدائما وقدر عددهن ب 10 أي بنسبة 18.87%.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن أغلب الأمهات العاملات لا يتأخرن عن عملهن صباحا بسبب الانشغال في أمور المنزل ويعود ذلك لمدى التزامهن وظيفيا بالساعات القانونية

للدخول صباحا أو صرامة القوانين في المؤسسة مكان العمل، بالإضافة إلى طبيعة عملهن سواء في الإدارة أو كأساتذة لا تسمح لهن بالتأخير كل يوم مم يعطل مصالحهن ومصالح الآخرين، أما فيما يخص اللواتي يتأخرن أحيانا فقد يرجع ذلك لظروف مؤقتة تتعرض لها كمرض أحد الأبناء فجأة أو الاستيقاظ متأخرات بسبب التعب، وبالنسبة للواتي يتأخرن دائما فذلك يعود إلى قيامهن بجميع الأعمال كتحضير الفطور وجبة الغذاء وإيصال الأبناء للمدرسة أو دور الحضانة بسبب انشغال الأب أو غيابه حيث في دراسة "بلوود ووولف" على عينة من الأزواج وصل إلى أن الزوج يرغب في مساعدة زوجته العاملة في أمور المنزل فقط وقت فراغه إضافة إلى التنشئة الاجتماعية والأيديولوجية للزوج.

- وعندما بحثنا عن سبب تأخرا الأمهات العاملات عن عملهن في الصباح وجدنا الآتي:

الجدول رقم (24): سبب تأخر الأم العاملة عن العمل صباحا.

سبب التأخر:	التكرار	النسبة%
إيصال الأبناء للمدرسة	13	33.33
إيصال الأبناء لدور الحضانة	12	30.37
تحضير وجبة الغذاء	10	25.64
تحضير لمجة الأطفال	4	10.25
المجموع	39	100

من مجموع الإجابات.

من خلال الجدول رقم (24) الذي يمثل سبب تأخر الأم العاملة عن العمل صباحا نلاحظ أن أغلب المبحوثات أجبن بسبب إيصال الأبناء للمدرسة وقدر عددهن ب 13 أي بنسبة 33.33%، ثم يليها اللواتي أجبن بإيصال الأبناء لدور الحضانة وقدر عددهن ب 12 أي بنسبة 30.77%، ثم نجد بعدها اللواتي أرجعن ذلك لتحضير وجبة الغذاء وقدر عددهن ب 10 أي بنسبة 25.64%، وأخيرا نجد اللواتي أجبن بسبب تحضير لمجة الأطفال وقدر عددهن ب4 أي بنسبة 10.25%.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نلاحظ أن أغلب الأمهات العاملات اللواتي يتأخرن عن عملهن صباحا يكون بسبب إيصال الأبناء للمدرسة خاصة وأن المجال المكاني لمجتمع البحث في المدينة وأغلب المبحوثات يملكن سكن حضري وهذا ما أشرنا إليه في الجدول رقم (11)، بالإضافة لكون أغلب أبناء المبحوثات يدرسون في المرحلة الابتدائية فمن الواجب والضروري إيصالهم للمدرسة لحمايتهم من الحوادث أو التعرض للمشاكل أو الخطف هذا الأخير المتفشي كثيرا في المدن.

وكذلك الحال مع اللواتي يوصلن أبنائهن لدور الحضانة وأغلب المبحوثات يقمن بالأمرين معا، وفيما يخص اللواتي يتأخرن بسبب تحضير وجبة الغذاء فقد يكون إجباري لأن رب العائلة يعود لتناول وجبة

الغذاء في المنزل أو يأخذ معه صباحا بسبب بعد مكان عمله عن المطاعم، في حين اللواتي يتأخرن بسبب تحضير لمجة لأطفالهن فقد يعود ذلك لحرصهن على النظام الغذائي لأبنائهن بسبب إصابتهن بمرض معين أو مناعتهم الضعيفة، ففي دراسة أجراها "كليجر" أقر بأن هناك عدد كبير من الأمهات يعملن من أجل فلذة كبدهن لتوفير كل احتياجاتهم فمن غير المعقول أن يكون عملهن سببا في إهمال حاجتهم للغذاء.

الجدول رقم (25): تحضير وجبة العشاء بعد تعب العمل.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
دائما	24	45.28
أحيانا	25	47.17
أبدا	4	7.55
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (25) الذي يمثل تحضير وجبة العشاء بعد تعب العمل نلاحظ أن أغلب المبحوثات أجبن بأحيانا وقدر عددهن ب 25 أي بنسبة 47.17%، ثم يليها اللواتي أجبن بدائما وقدر عددهن ب 24 أي بنسبة 45.28%، ثم نجد اللواتي أجبن بأبدا وقدر عددهن ب 4 أي بنسبة 7.55%.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نلاحظ أن أغلب الأمهات العاملات لا يحضرن وجبة العشاء إذا ما أحسسن بالتعب من حين لآخر، وذلك عائد إلى ظروف عمل الأم فيمكن أن تكون هناك فترات ضغط كبير في العمل مما يمنعها من ذلك، في حين هناك فترات تكون فيها قادرة على تحضير وجبة العشاء، أما بالنسبة للواتي يقمن بذلك بشكل يومي بالرغم من التعب وذلك محاولة لتعويض أفراد أسرتها وجبة الغذاء، وفيما يخص اللواتي لا يحضرن العشاء بسبب التعب فذلك يعود لكونها لا تستطيع تحمل أي عمل إضافي لان ذلك يفوق طاقتها بالإضافة إلى إمكانية بعد مكان عملها عن المسكن فيكون موعد عودتها للبيت مساء متأخرا ولا يكفيها لتحضير وجبة العشاء ومن جهة أخرى لا تجد المساعدة من طرف الزوج فكلا الطرفين قضى يوم عمل متعب، فحسب الاتجاه الإنساني يحتاج الانسان للدعم من جانب الآخرين وأن يشعر بأن الآخرين يقدمون له العون والمساعدة باعتبار أن الدعم والعون والمساعدة ليست مطالب ثانوية بل إنها أصل مهم لحياة سوية.

من خلال البيانات الإحصائية المتحصل عليها نستنتج أن أغلبية المبحوثات لا يقدرن على مراقبة متطلبات البيت من نواقص، كما لا يقدرن على الاهتمام بأمور البيت من تنظيف يومي وتحضير الوجبات الرئيسية للأبناء والزوج وذلك بسبب التزامها الوظيفي.

1-2- عرض وتحليل البيانات الخاصة بتقلد منصب قيادي والتحصيل الدراسي للأبناء.

سنقوم في هذا العنصر بعرض البيانات الخاصة بتقلد منصب قيادي والتحصيل الدراسي للأبناء ومحاولة تحليل إجابات المبحوثات من اجل معرفة إذا ما كان تقلد المرأة العاملة لمنصب قيادي يمنعها من متابعتها التحصيل الدراسي للأبناء، قمنا بصياغة مجموعة من الأسئلة وزعناها على المبحوثات، وتحصلنا على النتائج التالية.

الجدول رقم (26): زيادة المسؤولية الإدارية ومساعدة الأبناء في مراجعة الدروس.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
نعم	32	60.38
لا	21	39.62
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (26) الذي يمثل زيادة المسؤولية الإدارية ومساعدة الأبناء في مراجعة الدروس نلاحظ أن 60.38% من المبحوثات المقدر عددهن ب 32 مبحوثة أجبن بنعم أي أن زيادة المسؤولية الإدارية تؤثر على مساعدتهن أبنائهن في مراجعة الدروس، تليها نسبة 39.62%، منهن والمقدر عددهن ب 21 مبحوثة أجبن ب لا أي أن زيادة المسؤولية الإدارية لا تؤثر على مساعدتهن أبنائهن في مراجعة الدروس.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن المبحوثات اللواتي أجبن بنعم أرجعن ذلك إلى طبيعة المنصب القيادي الذي يشغلنه، والذي يعود عليهن بالتعب والإرهاق فساعات العمل كثيفة جدا ولا يتسنى لهن الوقت للراحة، إذ يتابعن العمل في الجامعة وفي المنزل كذلك، ولذلك لا يتسنى لهن الوقت والجهد لمساعدة الأبناء في مراجعة الدروس خاصة وأن الوقت الذي تقضينه في المنزل قليل جدا ولا يكفيهن لإكمال الأعمال ومساعدة الأبناء، أما المبحوثات اللواتي أجبن بلا أي أن زيادة المسؤولية لا تؤثر على مساعدة أبنائهن في مراجعة الدروس أرجعن ذلك إلى أن العمل الذي يقمن به غير متعب وهناك أوقات فراغ للراحة.

ولهذا نتج عندهن صراع في الأدوار التي يقمن بها داخل العمل وداخل المنزل، وهذا ما تحدثت عنه نظرية الدور الاجتماعي في تحليلها لدور المرأة العاملة ونوع الصراع النفسي والجسدي الذي تقع فيه أثناء ممارستها دورين مختلفين في طبيعة الأعمال وطبيعة الجهد المبذول فيه.

الجدول رقم (27): تعرض الأبناء لمشكل ما في فترة غياب الأم.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
نعم	35	66.04

لا	18	33.96
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (27) الذي يمثل تعرض الأبناء لمشاكل بسبب الغياب عنهم طوال النهار نلاحظ أن 66.04% من المبحوثات المقدر عددهن ب 35 مبحوثة أجبن بنعم أي تعرض الأبناء لمشاكل ما في فترة غيابهن عنهم، تليها 33.96% منهن والمقدر عددهن ب 18 مبحوثة أجبن بلا أي عدم تعرض أبنائهن لمشكل ما في فترة غيابهن.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن المبحوثات اللواتي أجبن بتعرض أبنائهن لمشاكل في فترة الغياب أرجعن ذلك إلى كونهن يتركن أبنائهن لوحدهم في البيت خاصة الأمهات اللواتي لديهن أبناء يقدرون على تحمل مسؤوليتهم لوحدهم وذلك بسبب أن مكان السكن بعيد عن سكن العائلة وبالتالي يتحتم عليهم البقاء لوحدهم في فترة غياب الأهل في العمل، فالأم العاملة في منصب قيادي ليس لديها وقت فراغ كبير، أما المبحوثات اللواتي أجبن بلا أي عدم تعرض أبنائهن لمشكل في فترة غيابهن فأرجعن ذلك إلى وجود أفراد العائلة (الأهل) يهتمون بالأبناء في فترة غياب الأم وبالتالي ففرصة تعرضهم لمشاكل منخفضة، إضافة إلى من يضعن أبنائهن في الروضة تحت رعاية مختصة.

وهذا ما تحدث عنه "تالكونت بارسونز" في البنائية الوظيفية عندما تحدث عن انعدام أو غياب دور الأم الفعال في التنشئة الاجتماعية والرعاية بسبب انشغالها بالعمل الخارجي وتجاهلها دورها الطبيعي داخل الأسرة، وهذا ما سيخلق فجوة كبيرة بين الأبناء والأم.

وقد أرجعن نوع وطبيعة المشاكل التي تعرض لها الأبناء إلى ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (28): نوع المشاكل التي يتعرض لها الأبناء

نوع هذا المشكل	التكرار	النسبة%
تسرب مدرسي	–	–
غياب متكرر	6	15.79
مشاكل مع الجيران	18	47.37
حادث	14	36.84

المجموع	38	100

من مجموع الإجابات.

من خلال الجدول رقم (28) الذي يمثل نوع المشكل الذي تعرض له الأبناء في فترة غياب الأم عن الأبناء طوال اليوم نلاحظ أن 47.37% من المبحوثات المقدر عددهن ب 18 مبحوثة أجبن بأن هذه المشاكل تمثلت في مشاكل مع الجيران، تليها نسبة 36.84% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 14 مبحوثة أجبن بتعرض أبنائهن لحوادث، ثم بنسبة 15.79% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 6 مبحوثات أجبن بغياب أبنائهن المتكرر عن الدراسة.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن المبحوثات اللواتي أجبن بأن أبنائهن يتسببون بمشاكل مع الجيران في فترة غيابهن أرجعن هذه المشاكل إلى رمي القمامة أمام أبواب المنازل وأمام باب العمارة وهذا ما يدفع الجيران إلى التشكي، الشجارات المتكررة مع أبناء الجيران، فبعد تعب الأم في العمل والعدوة إلى المنزل تجد المشاكل مع الجيران في انتظارها، أما اللواتي أجبن بتعرض الأبناء لحوادث فتمثلت هذه الحوادث في التعرض لحروق داخل البيت بسبب محاولتهم الاهتمام بأنفسهم، وتحميلهم الأمهات مسؤولية التكفل بأمورهم الخاصة لوحدهم، أو التعرض لكسور أثناء اللعب، حوادث في الروضة مثل المرض أو التعرض للضرب والتعنيف من طرف المربية أو الأساتذة، أما اللواتي أرجعن هذه المشاكل إلى غياب متكرر عن الدراسة فأرجعن ذلك إلى كثافة ساعات العمل عند الأم وغياب الأب كذلك لفترة طويلة بسبب العمل، فيستغل الأبناء هذا الأمر من أجل الغياب واستغلال هذا الوقت في اللعب، وقد جاء في نظر "بارسونز" أن غياب دور الأم الفعال ينعكس على تربية الأبناء بطريقة سلبية ويظهر هذا الانعكاس السلبي في تصرفاتهم وسلوكياتهم التي تنعكس بدورها على المحيط الخارجي والمدرسة.

الجدول رقم (29): تأثير أعباء العمل على الحالة النفسية للأم العاملة.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
نعم	50	94.34
لا	3	5.66
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (29) الذي يمثل تأثير أعباء العمل على الحالة النفسية للأم العاملة، نلاحظ أن 94.34% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 50 مبحوثة أجبن بنعم أي أن حالتهن النفسية تتأثر

بسبب زيادة أعباء العمل وزيادة المسؤوليات المهنية، تليها 5.66% من المبحوثات المقدر عددهن ب 3 مبحوثات أجبن لا أي أن حالتهن النفسية لا تتأثر بسبب زيادة أعباء العمل.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن المبحوثات اللواتي أجبن بتأثر حالتهن النفسية بسبب زيادة أعباء العمل أرجعن ذلك إلى زيادة المسؤوليات المهنية الموكلة إليهن خاصة في فترة الامتحانات والملتقيات والمنتديات، كثافة ساعات العمل وإلزامهن بساعات محددة لإنهاء الأعمال الموكلة إليهن، مما يزيد من شعورهن بالإرهاق والتعب النفسي إضافة إلى تفكيرهن المستمر في الأبناء والانشغال بأحوالهم الخاصة في فترة الغياب، وهذا ما تم التأكد منه من السؤال التاسع من أسئلة المقابلة، أما اللواتي أجبن بعدم تأثر حالتهن النفسية بسبب العمل فأرجعن ذلك إلى نقص المسؤولية المهنية ونقص المهام الموكلة إليهن في إطار العمل خاصة العاملات في المكتبة اللواتي يعملن بمناوبات، فقد تحدث "فردينانند زفيح" عن شعور المرأة بالوحدة التي تسبب لها ضغط نفسي وهذا ما يدفعها إلى التوجه نحول العمل الخارجي، فكان ضغط الشعور بالوحدة أكبر من شعورها بضغط الحالة الاقتصادية، إلا أن ضغوط العمل كانت أكثر سلبية عليها وأكثر سلبية على حالتها النفسية، وقد أرجعن هذا التأثير إلى ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (30): شعور الأم أثناء تأثر حالتها النفسية بسبب العمل.

الشعور ب:	التكرار	النسبة%
ملل وكآبة	6	9.52
قلق وتوتر	26	41.27
تعب نفسي	31	49.21
المجموع	63	100

من مجموع الإجابات.

من خلال الجدول (30) الذي يمثل شعور الأم العاملة أثناء تأثر حالتها النفسية بسبب أعباء العمل نلاحظ أن 49.21% من المبحوثات واللواتي يقدر عددهن ب 31 مبحوثة يشعرن بالتعب النفسي في حين أن 41.27% منهن والذي يبلغ عددهن 26 مبحوثة يشعرن بالقلق والتوتر تليها نسبة 9.52% من المبحوثات اللواتي بلغ عددهن 6 مبحوثات يشعرن بالملل والكآبة.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول يمكن القول أن أغلبية المبحوثات يشعرن بالتعب النفسي وذلك بسبب انشغالهن في التفكير في العمل وفي كمية الأعمال الموكلة إليهن والتفكير في طريقة العمل والوقت اللازم له، في حين أن المبحوثات اللواتي أجبن بشعورهن بالقلق والتوتر فذلك يكون بسبب الضغط الكبير في ساعات العمل خاصة في فترة الامتحانات وفي فترة القيام بالملتقيات والمؤتمرات، أما

اللواتي أجبن بشعورهن بالملل والكآبة فذلك يعود إلى طبيعة العمل والروتين الذي تمارس فيه الوظائف الذي يشعرهن بالملل والكآبة.

الجدول رقم (31): تحفيز الأبناء للدراسة.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
تحفيز مادي	13	24.53
تحفيز معنوي	6	11.32
الاثنين معا	34	64.15
المجموع	53	100

من خلال الجدول (31) الذي يمثل طريقة تحفيز الأبناء للدراسة نلاحظ أن 64.15% من المبحوثات وما يقدر عددهن ب 34 مبحوثة أجبن بأنهن يحفزن أبنائهن تحفيزا ماديا ومعنويا، تليها 24.53% منهن واللواتي يقدر عددهن ب 13 مبحوثة أجبن بأنهن يفزن أبنائهن تحفيزا ماديا فقط، ثم نجد نسبة 11.32% والتي تمثل 6 مبحوثات أجبن بأنهن يحفزن أبنائهن تحفيزا معنويا فقط.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن من أجبن بأنهن يحفزن أبنائهن تحفيزا ماديا ومعنويا في نفس الوقت يكون هذا التحفيز عبارة عن مبلغ مالي وهدايا معبرة مثل: شراء هاتف نقال أو لوح إلكتروني أو عن طريق القيام باحتفالات تحفيزية عند كل تميز أو تألق في الدراسة، في حين أن اللواتي يحفزن أبنائهن تحفيزا ماديا فقط فذلك يرجع إلى أن الأبناء المتمدرسين ذكورا ولا يقبلون إلا بالتحفيزات المادية فيتحتم على الأم العاملة القيام بهذا التحفيز مثل شراء دراجة هوائية أو شراء وسائل خاصة للتسلية والدراسة، أما المبحوثات اللواتي أجبن بأنهن يحفزن أبنائهن تحفيزا معنويا فقط وذلك يرجع إلى أن الأبناء المتمدرسين بنات يكتفين بالتحفيزات المعنوية والتشجيع مثل الإطراء والافتخار بهن أمام الأهل والأقارب.

الجدول رقم (32): تقصير الأم العاملة في حق أبنائها.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
نعم	39	73.58
لا	14	26.42
المجموع	53	100

من خلال الجدول (32) الذي يمثل تقصير الأم العاملة في حق أبنائها بسبب انشغالها في العمل نلاحظ أن 73.58% من المبحوثات واللواتي يقدر عددهن ب 39 مبحوثة أجبن بنعم أي أنهن يقصرن

في حق أبنائهن بسبب العمل، في حين أن 26.42% منهن واللواتي قدر عددهن ب 14 مبحوثة أجبن بلا أي أنهن غير مقصرات في حق أبنائهن.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن الأمهات اللواتي أجبن بتقصيرهن في حق أبنائهن أرجعن سبب ذلك إلى كمية التعب والإرهاق الذي يتلقينه داخل إطار العمل الرسمي والذي يفرض عليهن قانون داخلي في أغلبية الأحيان لا يساعدهن خاصة في الساعات الرسمية للعمل إذ اعتبرنها كثيفة ومرهقة خاصة أن أغلبية المبحوثات يعملن في التدريب والإدارة معا، وقد أرجعن طبيعة هذا التقصير إلى ما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (33): نوع تقصير الأم العاملة في حق أبنائها.

نوع التقصير:	التكرار	النسبة%
مراجعة دروسهم	10	18.52
الإقامة أثناء المرض	10	18.52
الاهتمام براحتهم النفسية	20	37.04
تحضير وجبات الطعام بشكل يومي	14	25.92
المجموع	50	100

من مجموع الإجابات.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (33) أن 37.04% من المبحوثات اللواتي قدر عددهن ب 20 مبحوثة أجبن أنهن مقصرات في حق أبنائهن من ناحية الاهتمام براحتهم النفسية، تليها نسبة 25.92% من المبحوثات اللواتي قدرن ب 14 مبحوثة مقصرات في حق أبنائهن من ناحية تحضير وجبات الطعام بشكل دائم لهم، ثم نجد نسبة من أجبن بأنهن مقصرات في حق أبنائهن من ناحية مراجعة الدروس ومن ناحية الرقابة أثناء المرض بنسبة متساوية 18.52% وقد عددهن ب10 مبحوثات.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن المبحوثات اللواتي أجبن بتقصيرهن في حق أبنائهن من ناحية الاهتمام براحتهم النفسية اضطررن لترك أبنائهن في الروضة أو عند المربيات لفترة زمنية طويلة مما يجعل هؤلاء الأبناء مفتقدين لعاطفة وحنان الأم منذ الصغر، فالأمهات العاملات ملزمات بساعات دخول وخروج قانونية إلى العمل مما يدفعهن إلى ترك أبنائهن بدون رعاية عاطفية ونفسية، أما اللواتي أجبن بتقصيرهن من ناحية تحضير وجبات الطعام بشكل يمي فأرجعن ذلك إلى تقلد الأدوار الوظيفية التي يقمن بها، حيث يقمن بأكثر من دور وأكثر من وظيفة فهن أمهات عاملات لديهن واجبات مهنية رسمية داخل العمل، أما اللواتي أجبن بتقصيرهن في حق أبنائهن من ناحية مراجعة الدروس والرقابة أثناء المرض فأرجعن ذلك إلى غيابهن عنهم طوال اليوم فليست بقدرتهن الخروج من

العمل أثناء مرض أحد الأبناء وغير قادرات على أخذ عطل من أجل الاهتمام بدروسهم ومساعدتهم في فترة الامتحانات.

وهذا ما تأكدنا منه ف الجدول رقم (26) فزيادة مسؤولية الأم العاملة في الإدارة يؤثر سلبا على متابعتها الأبناء في العديد من المراحل كالاهتمام بالراحة النفسية ومراجعة الدروس.

فقد جاء في نظرية "الدور الاجتماعي" أن حدوث صراع عند الأم العاملة بين الأدوار الاجتماعية المتوارثة والدور الوظيفي المستحدث ينعكس بالسلب على الأبناء، حيث تلجأ الأم في أغلب الأحيان إلى وضع الأبناء في روضة أو حضانة أو عند المربيات وهذا ما يؤثر على تنشئتهم الاجتماعية وتربيتهم، كما تحدث "بلوبلي" في البنائية الوظيفية على التربية السليمة للطفل فيرى أن الطفل إذا ما غابت عنه أمه في سن مبكرة تنشأ لديه حالة من الحرمان النفسي إضافة إلى إصابته بمخاطر صحية واجتماعية.

الجدول رقم (34): امتلاك الوقت الكافي للاتصال بمدرسي الأبناء.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
دائما	19	35.85
أحيانا	11	20.75
أبدا	23	43.40
المجموعة	53	100

من خلال الجدول رقم (34) نلاحظ أن 43.40% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 23 مبحوثة أجبن بأبدا أي أنهن لا يمتلكن الوقت للاتصال بمدرسي أبنائهن، تليها نسبة 35.85% والمقدر عددهن ب 19 مبحوثة أجبن بدائما أي امتلاكهن الوقت للاتصال بمدرسي الأبناء بصفة مستمرة ودائمة ثم تليها نسبة 20.75% والمقدر عددهن ب 11 مبحوثة أجبن بأحيانا أي امتلاكهن الوقت للاتصال بمدرسي الأبناء ولكن ليس بصفة دائمة.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن الأمهات اللواتي اجبن بأبدا أرجعن ذلك إلى القانون الداخلي للمؤسسة والذي يفرض عليهن أوقات الدخول والخروج وبالتالي لا يتمكن من الخروج للاتصال بمدرسي الأبناء، فأوقات الدخول إلى العمل لا تتلاءم مع ساعات دراسة الأبناء وبالتالي فهؤلاء الأمهات لا يملكن الوقت والفرصة للاتصال بمدرسي الأبناء، أما اللواتي أجبن بدائما فأرجعن ذلك إلى طبيعة عملهن الذي يسمح لهن بالخروج أو الدخول في أوقات معينة فهن غير ملزمات بالدخول على الساعة التاسعة مثلا أو الساعة الثامنة وبالتالي يتسنى لهن الوقت للاتصال بمدرسي الأبناء كما أرجعن ذلك إلى قرب مدرسة الأبناء من المنزل وبالتالي فهن قادرات على الاتصال بالمدرسين عند إيصال الأبناء صباحا للدراسة، أما اللواتي أجبن بأحيانا فأرجعن ذلك إلى وجود ساعات فراغ عن العمل يستطعن فيه

الخروج للاتصال بمدرسي الأبناء خاصة وأن هاته الفئة من الأمهات يعملن في مكان قريب من السكن ومن مؤسسة أبنائهن.

الجدول رقم (35): تحمل الأم العاملة مسؤولية ضعف التحصيل الدراسي للأبناء.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
نعم	28	52.83
لا	25	47.17
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (35) الذي يمثل تحميل الأم العاملة نفسها مسؤولية ضعف التحصيل الدراسي للأبناء نلاحظ أن 52.83% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 28 مبحوثة أجبن بنعم أي أنهن يتحملن ضعف التحصيل الدراسي للأبناء، تليها نسبة 47.17% من المبحوثات المقدر عددهن ب 25 مبحوثة أجبن بلا أي أنهن لا يحملن أنفسهن مسؤولية ضعف التحصيل الدراسي للأبناء.

وبناء على البيانات الاحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن الأمهات اللواتي أجبن بنعم أي تحملهن أنفسهن مسؤولية ضعف تحصيل أبنائهن الدراسي أرجعن ذلك إلى أن أبنائهن يدرسون في مستوى أولى أو ثانية ابتدائي وبالتالي فعدم قدرتهن على مراقبتهن في فترة الدراسة يزيد من ضعف تحصيلهم الدراسي وذلك بسبب أنهم غير قادرين على تحمل مسؤوليتهم لوحدهم، والأم لا تجد الوقت عند العودة إلى البيت لمساعدتهم في مراجعة الدروس والحفظ للامتحانات، إذ أنها تجد نفسها مجبرة على مزاولة أعمال أخرى داخل البيت مثل الطبخ والتنظيف، لذلك فهن يجدن انفسهن مقصرات مع أبنائهن من ناحية ضعف التحصيل الدراسي وهذا ما تأكد في نتائج الجدول (26) إذ أن أغلب المبحوثات أجبن بأنهن لا يتابعن أبنائهن أثناء الدراسة ولهذا تكون علاماتهم متدنية، وما تم التأكد منه كذلك من خلال إجابة السؤال الخامس من أسئلة المقابلة.

أما اللواتي أجبن بلا أي عدم تحملهن مسؤولية ضعف تحصيل أبنائهن الدراسي فأرجعن ذلك إلى لا مبالاة الأبناء وعدم رغبتهم في الدراسة، فرغم أن الأم تخصص وقت لتدريس الأبناء إلا أن النتائج تكون سلبية، فأبناء الأمهات العاملات أكثر تأثرا من حيث التحصيل الدراسي مقارنة مع أبناء الأمهات الماكثات بالبيت، فالأم العاملة لا تجد الوقت الكافي للاهتمام بمتابعة الأبناء في فترة الامتحانات خاصة وأن قوانين المؤسسة لا تسمح لها بالخروج أو أخذ وقت راحة من أجل القيام بهذه المهمة هذا حسب ما ورد في دراسة.

الجدول رقم (36): كيفية تصرف الأم إذا لم يكن باستطاعتها متابعة أبنائها في فترة الامتحانات.

المتغيرات	التكرار	النسبة%

يحضرون لامتحاناتهم وحدهم	10	18.87
تكليف الزوج بهذه المهمة	29	54.72
طلب المساعدة من الأهل	14	26.41
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (36) الذي يمثل تصرف الأم العاملة في حالة عدم قدرتها على متابعة أبنائها في فترة الامتحانات نلاحظ أن 54.72% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 29 مبحوثة يكلفن أزواجهن بهذه المهمة، تليها نسبة 26.41% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 14 مبحوثة يطلبن المساعدة من الأهل، في حين أن 18.87% من المبحوثات المقدر عددهن ب 10 مبحوثات أجبن بأن أبنائهن يحضرون دروسهم لوحدهم.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن الأمهات اللواتي أجبن بتكليف لزوج بمهمة متابعة الأبناء في فترة الامتحانات أرجعن ذلك إلى تفهم الزوج طبيعة عمل الزوجة والوقوف معها في سبيل تحقيق طموحها المهني، فهو يحاول مساعدتها في القيام بمختلف الأمور داخل المنزل خاصة فيما يخص الأبناء، فالزوج يهتم بالأبناء من أجل ترك الفرصة للزوجة بالقيام بأعمال أخرى، أما اللواتي يطلبن المساعدة من الأهل فأرجعن ذلك إلى أن الزوج غير متوفر في البيت وذلك بسبب طبيعة عمله الذي يستدعي منه العمل حتى في الليل وبالتالي لا يتسنى له الوقت لمساعدتها في متابعة الأبناء كما أرجعن ذلك إلى توفر الأهل داخل البيت والقادرين على القيام بهذه المهمة خاصة وأنهن يقطن مع أهل الزوج، أما الأمهات اللواتي يدعن أبنائهن يحضرون لامتحاناتهم وحدهم فأرجعن ذلك إلى أن الأبناء كبار ويستطيعون تحمل مسؤولية أنفسهم.

فتكامل الأدوار بين الزوج والزوجة في البيت وتحمل الزوج المسؤولية مع الزوجة خاصة مسؤولية الأبناء يساعد الأم العاملة على القيام بأدوارها بكل أريحية ومسؤولية، وهذا ما جاء في دراسة "مليكة بن زيان" عندما تحدثت عن مساعدة الزوج لزوجته في المهام المنزلية.

الجدول رقم (37): تعويض الأم العاملة وقت غيابها عن الأبناء.

المتغيرات	التكرار	النسبة %
نعم	9	16.98
لا	44	83.02
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (37) الذي يمثل تعويض الوقت الذي تقضيه الأم العاملة مع أبنائها عند عودتها إلى المنزل لفترة غيابها عنهم طوال النهار نلاحظ أن 83.02% من الأمهات والمقدر عددهن ب 44 مبحوثة أجبن بلا أي أن هذه الفترة التي تقضيها معهم لا تعوضهم الوقت الذي تقضيه بعيدا عنهم، تليها نسبة 16.98% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 9 مبحوثات أجبن بنعم أي أنه هذه الفترة التي تقضيها معهم تعوض لهم فترة غيابها.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن الأمهات اللواتي أجبن بلا أي أن الوقت الذي تقضيه مع أبنائهن عند العود إلى البيت لا يعوض لهم فترة الغياب بسبب العمل أرجعن ذلك إلى قصر المدة أو الفترة التي يقضينها معهم في الليل والمقدرة بساعة أو ساعة ونصف على الأكثر وبالتالي فهن لا يستطعن بتجزئة هذا الوقت وتقسيمه على كل الأبناء، كما أرجعن ذلك إلى تعب وإرهاق الأبناء من اللعب طوال النهار، فعند إتمام الأم عملها تجدهم نائمين وبالتالي لا يتسنى لها الوقت للبقاء معهم، وهذا ما تم التأكد منه من السؤال الثامن من أسئلة المقابلة، أما اللواتي أجبن بنعم أي أن هذا الوقت يعوض لهم فترة غيابها فأرجعن ذلك إلى أنهن يسعون إلى توفير القليل من الوقت على حساب بعض الأعمال للاهتمام بالأطفال واللعب معهم.

فقد جاء في دراسة "بلوبلي" في البنائية الوظيفية أن غياب دور الأم خاصة في المراحل الأولى من حياة أبنائها تسبب له مشاكل نفسية، خاصة وأن خيط الحنان والعاطفة ينقطع فور اتصال الطفل بالمربية، فالوقت الذي تقضيه الأم مع ابنها أثناء عودتها إلى البيت لا يعوض له ما فقده من حنان.

من خلال البيانات الإحصائية المتحصل عليها نستنتج أن الأم العاملة تحمل نفسها مسؤولية ضعف التحصيل الدراسي للأبناء، فهي ترى أنها مقصرة في حق أبنائها في العديد من النواحي خاصة فيما يخص الجانب المدرسي وجانب التربية الاجتماعية وتلقينهم القيم والأخلاق الاجتماعية بسبب غيابها عنهم طوال اليوم.

1-3- عرض وتحليل البيانات الخاصة بزيادة أعباء العمل والعلاقة الزوجية.

سنقوم في هذا العنصر بعرض البيانات الخاصة بزيادة أعباء العمل والعلاقة الزوجية ومحاول تحليل إجابات المبحوثات من اجل معرفة ما إذا كانت زيادة أعباء العمل تنعكس سلبا على العلاقة الزوجية، قمنا بصياغة مجموعة من الأسئلة وزعناها على المبحوثات وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (38): تسبب عمل الأم خارج المنزل في مشاكل مع الزوج.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
دائما	21	39.62
أحيانا	19	35.85
أبدا	13	24.53

المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (38) الذي يمثل تسبب عمل الأم خارج المنزل في مشاكل مع الزوج نلاحظ أن 39.62% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 21 مبحوثة أجبن بدائما أي أن عملهن يسبب لهن مشاكل مع الزوج على الدوام، تليها 35.85% من المبحوثات المقدر عددهن ب 19 مبحوثة أجبن بأحيانا أي أنه سبق وأن صادفتهن مشاكل مع أزواجهن، في حين نجد أن 24.53% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 13 مبحوثة أجبن بأبدا أي أنهن لم تتعرضن لمشاكل مع الزوج بسبب عملهن خارج البيت.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن العاملات اللواتي أجبن بدائما أي تعرضهن لمشاكل مع الزوج بشكل مستمر ودائم فأرجعن ذلك إلى عدم تفهم الزوج الدور الذي تقوم به وعدم تقبله له خاصة في حالة ما إذا قصرت في حقه وفي حق الأبناء بسبب انشغالها الدائم بالعمل، أما اللواتي أجبن بأحيانا أي أنهن سبق وأن تعرضن لمشاكل مع الزوج بسبب العمل خارج البيت فأرجعن ذلك إلى تقصيرهن في بعض الأحيان اتجاه الزوج في القيام ببعض الواجبات وذلك بسبب التعب والإرهاق من العمل لذلك تنشأ بينهما مناوشات ومشاكل بسبب التقصير والإهمال، أما اللواتي أجبن بأبدا أي عدم تعرضهن لمشاكل مع الزوج بسبب العمل خارج البيت فأرجعن ذلك إلى احترام الزوج للدور الذي تقوم به الزوجة واحترامه العمل الذي تقوم به لذلك فهو يقف معها في مسارها المهني ويقدم لها الدعم وبالتالي يتفادى خلق مشاكل بينهما من أجل التخفيف من الضغوطات النفسية التي تمر بها الزوجة بسبب العمل.

الجدول رقم (39): موقف الزوج من تأخر الزوجة بسبب عمل إضافي.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
يتشاجر معك	22	41.51
يخاصمك لمدة	10	18.87
يتفهم ذلك	21	39.62
المجموع	53	100

من خلال الجدول الذي يمثل موقف الزوج من عمل الزوجة الإضافي نلاحظ أن 41.51% من المبحوثات المقدر عددهن ب 22 مبحوثة أجبن أن الزوج يتشاجر معهن إذا ما صادفهن عمل إضافي وتأخرن في العودة إلى المنزل، تليها نسبة 36.62% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 21 مبحوثة

أجبن أن الزوج يتفهم ذلك، في حين أن 18.87% منهن والمقدر عددهن ب 10 مبحوثات أجبن أن الزوج يخاصمهن لمدة.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن العاملات اللواتي أجبن بأن الزوج يتشاجر معهم أرجعن ذلك إلى البيئة الاجتماعية التي نشأ فيها الزوج والتي لا تتقبل بقاء المرأة خارج البيت لوقت متأخر فالزوج لا يتقبل فكرة بقاء الزوجة في مكان العمل من الصباح لوقت متأخر خاصة وانه يتلقى تعليقات من أهل الحي والعمارة عن زوجته بسبب تأخرها في العودة عن البيت، أما اللواتي أجبن أن الزوج يتشاجر معهن فارجعن ذلك إلى طبيعة الزوج العصبية التي تدفعه إلى التشاجر مع زوجته فهو لا يتقبل تأخر الزوجة في العمل وعودتها في وقت متأخر لأن ذلك يؤثر على علاقاته الاجتماعية ويؤثر على نفسيته ونفسية أولاده، أم اللواتي أجبن بأن الزوج يتفهم ذلك فأرجعن ذلك إلى أن الزوج يتفهم طبيعة عمل الزوجة وأهمية المسؤوليات الموكلة إليها في العمل وكذلك إلى تكامل الأدوار بينهما، فقد ورد في الجدول رقم (38) أن أغلبية المبحوثات يتعرضن لمشاكل مع الزوج بسبب العمل، فإذا كان الزوج غير متقبل عمل زوجته فلن يتقبل تأخرها في العمل وإهمالها دورها الأسري، وجاء أيضا في نظرية الدور الاجتماعي أن المرأة تقوم بالأدوار التي يتقبلها وينص عليها المجتمع، إذ ربطت أدوار المرأة في الواجبات المنزلية أي الدور التقليدي المتوارث، ولهذا فالزوج يجد صعوبة في التأقلم في الوسط الاجتماعي الذي لا يتقبل التغيير في الأدوار.

الجدول رقم (40): تعرض الأم العاملة لضغط نفسي في العمل وتعاملها مع زوجها.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
تتشاجرين معه بدون سبب	28	52.83
تتجنبين الحديث معه	15	28.30
تتعاملين معه بصفة عادية	10	18.87
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (40) الذي يمثل تعامل الأم العاملة مع زوجها إذا ما تعرضت لضغط نفسي بسبب مشاكل في العمل نلاحظ أن 52.83% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 28 مبحوثة يتشاجرن

معهم بدون سبب، تليها نسبة 28.30% منهن والمقدر عددهن ب 15 مبحوثة يتجنبن الحديث معهم، في حين أن 18.87% والمقدر عددهن ب 10 مبحوثات يتعاملن معهم بصفة عادية.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن العاملات اللواتي أجبن بأنهن يتشاجرن معهم بدون سبب أرجعن ذلك إلى الضغط الكبير في مكان العمل والتعرض إلى العديد من المشاكل في العمل وعدم امتلاكهن الخبرة المهنية الكافية لمواجهة وتخطي هذه المشاكل، وبالتالي تنعكس حالتها السلبية على تعاملاتها مع زوجها فتجد نفسها تتشاجر معه لأتفه الأسباب وحتى بدون سبب، أما اللواتي أجبن بتجنبهن الحديث معهم فأرجعن ذلك إلى محاولة الزوجة الحديث مع الزوج عندما تتحسن حالتها النفسية، واللواتي يتعاملن معهم بصفة عادية أرجعن ذلك إلى محاولة الزوجة الفصل بين الحياة العملية والحياة الزوجية والفصل بين مشاكل البيت ومشاكل العمل.

الجدول رقم (41): التقصير في تلبية حاجيات الزوج العاطفية بسبب سوء الحالة النفسية.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
دائما	23	43.40
أحيانا	21	39.62
أبدا	9	16.98
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (41) الذي يمثل تقصير الزوجة في تلبية حاجات زوجها العاطفية بسبب سوء الحالة النفسية في العمل نلاحظ أن 43.40% من المبحوثات المقدر عددهن ب 23 مبحوثة أجبن بدائما أي تقصيرهن في تلبية حاجيات الزوج بصفة دائمة، تليها نسبة 36.62% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 21 مبحوثة أجبن بأحيانا أي تقصيرهن في حق ازواجهن، ثم تليها نسبة 16.98% منهن والمقدر عددهن ب 9 مبحوثات أجبن بأبدا أي أنهن غير مقصرات في تلبية حاجيات أزواجهن العاطفية.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن المبحوثات اللواتي أجبن بأنهن دائما ما يقصرن في تلبية حاجيات أزواجهن العاطفية، أرجعن ذلك إلى الجهد الذي يبدلنه في العمل والمشاكل التي يعشنها في أماكن العمل سواء مع الزملاء أو مع الطلبة والمسؤولية التي تؤثر على حالتهن النفسية بطريقة سلبية فيرجعن إلى البيت مرهقات من المسؤولية المهنية ليقمن بتحمل مسؤولية ثانية وهي مسؤولية البيت، الزوج والأبناء ، مما يزيدها تعبا وإرهاقا فلا تقدر على تلبية حاجيات زوجها العاطفية، وهذا ما تأكدنا منه من خلال السؤال العاشر في أسئلة المقابلة، أما اللواتي أجبن بأنهن يقصرن في تلبية حاجيات أزواجهن أحيانا فقط فأرجعن ذلك إلى أن الأعمال التي يقمن بها أو الوظيفة التي يشغلنها ليست متعبة أو مرهقة لدرجة كبيرة، إضافة إلى عدم امتلاكهن أكثر من ابن واحد وسكنهن سكن منفرد، وذلك لا يزيد من

إرهاقهن ولا يؤثر على علاقتهن العاطفية بأزواجهن، أما المبحوثات اللواتي أجبن بأبدا فأرجعن ذلك إلى قلة ساعات العمل وقلة المسؤولية الموجهة إليهن داخل إطار العمل لذلك لا يشعرن بالملل والإرهاق وبالتالي لا تؤثر على علاقتهن العاطفية بأزواجهن.

وهذا ما تحدثت عنه نظرية الدور الاجتماعي عند تحدثها عن تقصير الأم العاملة في حق الزوج بسبب عملها وما يرافقه من ضغوطات تؤثر على حالتها النفسية، وهاته الأخير تكون سببا في عدم قدرتها على تلبية احتياجات الزوج العاطفية.

الجدول رقم (42): ردة فعل الزوج اتجاه تقصير الزوجة في تلبية حاجياته العاطفية.

ردة فعل الزوج	التكرار	النسبة%
يتفهم ذلك	3	6.82
يحاول تقبل الأمر	24	54.54
يتشاجر معك	17	38.64
المجموع	44	100

من مجموع الإجابات

من خلال الجدول الذي يمثل ردة فعل الزوج اتجاه الزوجة في تلبية حاجياته العاطفية نلاحظ أن 54.54% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 24 مبحوثة أجبن بأنه يحاول تقبل الأمر، تليها نسبة 38.64% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 17 مبحوثة أجبن بأنه يتشاجر معهن، في حين أن 6.82% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 3 أجبن بأنه يتفهم ذلك.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن معظم الأزواج يحاولون تقب الأمر، غير أنهم غير راضون على ذلك ولكن لا يعلقون على ذلك، وقد أرجعن ذلك إلى أن الزوج يحاول تفهم الأعمال التي تقوم بها الزوج داخل وخارج المنزل، أما اللواتي أجبن أن أزواجهن يتشاجرون معهن فأرجعن ذلك إلى تكرار هذا التقصير دائما وبشكل مستمر حتى يحس الزوج بالإهمال وبأنه غير مهم لأنها لا تفكر في حاجياته الخاصة وما ينقصه، فيراها مقصرة في حقه الطبيعي وفي تلبية حاجياته الجنسية باستمرار، أما المبحوثات اللواتي أجبن بأنه يتفهم ذلك فأرجعن ذلك إلى تفهم الزوج طبيعة عملها وكمية الإرهاق الملقى على عاتقها في العمل وداخل البيت.

الجدول رقم (43): تقصير الأم العاملة في تلبية طلبات الزوج وتأثره بتعليقات الأهل.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
نعم	25	47.17
لا	28	52.83

المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (43) الذي يمثل تأثر الزوج بتعليقات أهم في حالة تقصير الزوجة في تلبية طلباته نلاحظ أن 52.83% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 28 مبحوثة أجبن بلا أي عدم تأثر الزوج بتعليقات أهله، تليها 47.17% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 25 مبحوثة أجبن بنعم أي أن الزوج يتأثر بتعليقات أهله عند تقصير زوجته في تلبية طلباته.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن العاملات اللواتي لا يتأثر أزواجهن بتعليقات أهله في حالة تقصيرهن في تلبية طلباته أرجعن ذلك إلى أنهم يعيشون في سكن منفرد بعيدا عن الأهل ولهذا فالأهل لا يتدخلون في أمورهم الخاصة ولا يعلقون على عمل الزوجة ومسؤولياتها، أما العاملات اللواتي أجبن بتأثر الزوج بتعليقات أهله فأرجعن ذلك إلى سكنهم مع أهل الزوج أو على مقربة منهم لذلك فالزوج يتصادف دائما مع تعليقات الأهل على زوجته وبالتالي فهو يتأثر بها.

الجدول رقم (44): اقتراح الزوج فكرة التخلي عن العمل لزوجته.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
نعم	20	37.74
لا	33	62.26
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (44) الذي يمثل اقتراح الزوج على زوجته فكرة التخلي عن العمل نلاحظ أن 62.26% من المبحوثات المقدر عددهن ب 33 مبحوثة أجبن بلا أي أن الزوج لم يسبق له وأن اقترح عليهن فكرة التخلي عن العمل، تليها نسبة 37.74% منهم والمقدر عددهن ب 20 مبحوثة أجبن بنعم أي أن الزوج سبق له وأن اقترح عليها فكرة التخلي عن العمل.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن المبحوثات اللواتي لم يسبق وأن اقترح عليهن أزواجهن فكرة التخلي عن العمل أرجعن ذلك إلى عدم تقصيرهن في تلبية حاجياته الخاصة وحاجيات الأبناء وعدم الخلط بين الحياة المهنية والحياة العائلية بعدم إدخال مشاكل العمل إلى البيت وكذلك إلى احترام الزوج المسار المهني للزوجة والإنجازات التي قامت بها والتي تطمح إليها في المستقبل فهو يساندها في مختلف قراراتها، أما المبحوثات اللواتي أجبن بأن أزواجهن سبق وأن اقترحوا عليهن فكرة التخلي عن العمل فأرجعن ذلك إلى الضغط الكبير الذي يتلقاه الزوج من طرف أهله ومجموعة الانتقادات والتعليقات التي يقدمونها على الزوجة وذلك ما يؤثر على رأي الزوج في فكرة عمل زوجته، ولعل أهم سبب ما جاء في الجدول رقم (43) أي تأثر الزوج بتعليقات الأهل عند تقصير الزوجة في واجباتها.

- وقد أرجعن سبب اقتراح الزوج فكرة التخلي عن العمل إلى ما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (45): سبب اقتراح الزوج فكرة التخلي عن العمل.

السبب:	التكرار	النسبة%
تقصيرك في الاهتمام بالأبناء	10	38.46
تقصيرك في الاهتمام بالزوج	03	11.54
الاحتكاك بالرجال في مكان العمل	13	50
المجموع	26	100

من مجموع الإجابات.

من خلال الجدول رقم (45) والذي يمثل أسباب اقتراح الزوج فكرة التخلي عن العمل نلاحظ أن 50% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 13 مبحوثة اقترح عليهن أزواجهن فكرة التخلي عن العمل بسبب احتكاكهن مع الرجال في مكان العمل، تليها 38.46% منهن والمقدر عددهن ب 10 مبحوثات أجبن بأن السبب يرجع إلى تقصير الزوجة في الاهتمام بالأبناء، تليها نسبة 11.54% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 3 مبحوثات أرجعن سبب ذلك إلى التقصير في الاهتمام بالزوج.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن المبحوثات اللواتي أرجعن سبب اقتراح الزوج فكرة التخلي عن العمل إلى الاحتكاك المباشر مع الرجال في مكان العمل وذلك بسبب الغيرة المفرطة للأزواج، فأغلبية الأزواج لا يحبذون فكرة الاختلاط في مكان العمل والتعامل المباشر مع الرجال خاصة إذا تخطت هذه العلاقة علاقة العمل الرسمية، أما المبحوثات اللواتي أرجعن ذلك إلى التقصير في الاهتمام بالأبناء فيبررن ذلك بأن الأزواج لا يحبذون فكرة وضع الأطفال في الروضة أو عند المربيات فذلك يؤثر على حالتهم النفسية وعلى تربيتهم وذلك نظرا للأشياء السلبية التي يتعلمونها من الروضة أو من المربية، وهذا ما تبين في السؤال الثامن من المقابلة، فالكثير من الآباء والأمهات يجدون صعوبة في التعامل مع الأطفال خاصة إذا زادت شدة تعلقهم بالمربين، أما اللواتي أرجعن ذلك إلى تقصيرهن في الاهتمام بالزوج فذلك يعود إلى عدم قدرة الزوجة على الاهتمام بمتطلبات أزواجهن خاصة العاطفية منها، فشعور الزوج بالإهمال العاطفي يدفعه إلى الطلب من الزوجة التخلي عن العمل، إضافة إلى أن بعض الزوجات لا يقدرن على تحضير الوجبات الأساسية للزوج مما يضطره إلى الأكل في المطاعم.

حيث أبرزت دراسة "بارو" التي أجراها على عينة من الأمهات العاملات من الطبقة المتوسطة وبين أنهن يحبذن تكوين صداقات من خلال احتكاكهن بالآخرين في أماكن العمل سواء إناث أو ذكور وهذا ما يسبب مشاكل عند الزوج نظرا لعدم تفهمه سبب هذا الاحتكاك خاصة مع الرجال وذلك بسبب اندماج الزوج في المجتمع المحافظ التقليدي والتنشئة الاجتماعية للزوج.

الجدول رقم (46): ملازمة الزوج الأبناء أثناء تأخر الزوجة في العمل.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
دائما	32	60.38
أحيانا	16	30.19
أبدا	5	9.43
المجموع	53	100

من خلال الجدول الذي يمثل ملازمة الزوج للأبناء بسبب تأخر الزوجة في العمل نلاحظ أن 60.38% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 23 مبحوثة أجبن بدائما أي أن الزوج يلازم الأبناء بصفة مستمرة، تليها نسبة 30.19% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 16 مبحوثة أجبن بأحيانا أي أن الزوج يلازم الأبناء في البيت ولكن ليس بصفة مستمرة، تليها نسبة 9.43% من المبحوثات المقدر عددهن ب 5 مبحوثات أجبن بأبدا أي أن الزوج لا يلازم الأبناء.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن المبحوثات اللواتي أجبن بملازمة الزوج الأبناء بصفة دائمة أرجعن ذلك إلى أن هذا التأخر في العمل لا يكون بصفة دائمة بل في بعض الأحيان فقط وبالتالي فالزوج لا ينزعج ولا يمل من ملازمة الأبناء إضافة إلى تكامل الأدوار بين الزوجين وتحملها المسؤولية جنب إلى جنب مع بعضهم، فالزوج يتفهم ويحترم عمل زوجته وبالتالي يقوم بمساعدتها لتخفيف الضغط عليها، أما المبحوثات اللواتي أجبن بأحيانا فأرجعن ذلك إلى طبيعة عمل الزوج التي يحتم عليه في بعض الأحيان العمل ليلا أو لفترة متأخرة مساءا، فهو يلازمهم عندما يكون في البيت وغير منشغل بعمله، كما أرجعن ذلك أيضا للحالة النفسية للزوج فعندما يكون الزوج مرهقا لا يلازم الأبناء، أما المبحوثات اللواتي أجبن بأبدا أي عدم ملازمة الزوج الأبناء إذا ما انشغلت الزوجة عنهم فأرجعن ذلك إلى أن الزوج يحملها مسؤولية الأبناء لوحدها، فهي المسؤولة عن الاهتمام بنظافتهم ومسؤولة عن متابعتهم في الدراسة فالزوج لا يحمل نفسه مسؤولية الأبناء، فطالما أن الزوجة هي التي أرادت العمل وأصرت عليه حسب رأيه فهي مسؤولة عن تحمل ما ينتج عن عملها من مسؤوليات إضافية وهذا ما أشارت إليه نظرية الدور الاجتماعي حينما أشارت إلى أن المرأة العاملة تعيش نوع من الصراع بين الأدوار بين الوظيفة الأسرية والمهنية خاصة وأن هذا الصراع يكون بينها و بين نفسها (صراع مع الزوج ومع المجتمع).

الجدول رقم (47): إهمال الزوجة مظهرها الخارجي بسبب العمل.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
نعم	30	56.60
لا	23	43.40

المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (47) الذي يمثل إهمال الزوجة مظهرها الخارجي بسبب عبء العمل نلاحظ أن 56.60% من المبحوثات المقدر عددهن ب 30 مبحوثة أجبن بنعم أي أنهن يمهلن مظهرهن الخارجي في البيت بسبب عبء العمل، تليها نسبة 43.40% من المبحوثات المقدر عددهن ب 29 مبحوثة أجبن بلا أي عدم إهمالهن مظهرهن الخارجي في البيت.

بناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن أغلبية المبحوثات يمهلن مظهرهن الخارجي في البيت وقد أرجعن ذلك إلى المسؤولية الكبيرة التي تتحملنها داخل بيئة العمل خاصة الأستاذات اللواتي يعملن في التدريس وفي الإدارة وبالتالي زيادة الأدوار المهنية وتعقدها وهذا ما يزيدهن تعبا وإرهاقا، إضافة إلى المسؤولية التي تتحملنها داخل البيت من تنظيف وتحضير للطعام ومتابعة الأبناء والاهتمام باحتياجات الزوج، فكل ذلك يحدث في فترة قصيرة وبالتالي لا يتسنى لهن الوقت للاهتمام بمظهرهن داخل البيت وإهمال حاجاتهن الخاصة على حساب أعمال أخرى، في حين أن اللواتي أجبن بأنهن لا يهملن مظهرهن الخارجي في البيت فأرجعن ذلك إلى نقص المسؤوليات المكلفات بها في العمل والذي لا يعود عليهن بالتعب والإرهاق، إضافة إلى أن أفراد أسرتهن لا يتعدى عددهم 3-4 أفراد وبالتالي المسؤوليات لا تكون كبيرة فيتسنى لهن الوقت للاهتمام بأنفسهن داخل البيت.

الجدول رقم (48): نقص أنوثة الأم العاملة بسبب ضغط العمل.

المتغيرات	التكرار	النسبة%
دائما	5	9.43
أحيانا	16	30.19
أبدا	32	60.38
المجموع	53	100

من خلال الجدول رقم (48) الذي يمثل نقص أنوثة الأم العاملة بسبب العمل نلاحظ أن 60.38% من المبحوثات والمقدر عددهن ب 32 مبحوثة أجبن بأبدا أي أن أزواجهن لا يحسسنهن بنقص أنوثتهن بسبب ضغط العمل، تليها نسبة 30.19% من المبحوثات واللواتي قدر عددهن ب 16 مبحوثة أجبن بأحيانا أي أن أزواجهن يحسسنهن بنقص أنوثتهن بسبب ضغط العمل.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن المبحوثات اللواتي أجبن بأبدا أرجعن ذلك إلى أنهن لا يهملن مظهرهن داخل البيت وبالتالي فالزوج لا يلاحظ أي تغير سلبي في الزوجة، إضافة إلى من أرجعن ذلك إلى كون الزوج لا يهتم ولا ينتبه لهذه الأمور، في حين أن اللواتي أجبن

بأحيانا أي أن الزوج قلما يحسسهن بذلك فأرجعن ذلك إلى الضغط الكبير على الزوجة في العمل خاصة الأمهات اللواتي يعملن في التدريس وفي نفس الوقت يحضرن للحصول على شهادات أخرى، وبالتالي يزيد انشغالهن في البيت ولا يتسنى لهن الوقت للاهتمام بنفسها فيحس زوجها بنقص أنوثتها، أما المبحوثات اللواتي أجبن بدائما أي أن أزواجهن يسمعهن الكلام دائما عن إهمالهن أنوثتهن داخل البيت فأرجعن ذلك إلى شدة ملاحظة الزوج وحبه للتنويع والتجديد مثلا في قصات الشعر أو لونه في حين أن الزوجة لا تملك الوقت الكافي للقيام بذلك فلا يشغل تفكيرها سوى العمل والعودة إلى البيت للقيام بأعمال المنزل والاهتمام بالأبناء.

الجدول رقم (49): ملاحظات الزوج أثناء نقص أنوثة زوجته.

ملاحظات الزوج	التكرار	النسبة%
المظهر الخارجي	13	59.10
السلوكيات	8	36.36
الصفات	1	4.54
المجموع	22	100

من مجموع الإجابات.

من خلال الجدول رقم (49) الذي يمثل ملاحظات الزوج أثناء نقص أنوثة زوجته نلاحظ أن 59.10% من المبحوثات المقدر عددهن ب 13 مبحوثة أجبن بأن ملاحظات الزوج تعلقت بإهمالهن المظهر الخارجي، تليها نسبة 36.36% من المبحوثات المقدر عددهن ب 8 مبحوثات أجبن بأن ملاحظات الزوج كانت متعلقة بسلوكياتها وتصرفاتها، ثم تليها نسبة 4.54% من المبحوثات المقدر عددهن بمبحوثة واحدة أجابت بأن ملاحظات الزوج كانت في صفاتها.

وبناء على البيانات الإحصائية المبينة في الجدول نستنتج أن المبحوثات اللواتي لاحظ أزواجهن إهمالهن مظهرهن الخارجي أرجعن ذلك إلى عدم وجود الوقت الكافي للاهتمام بأناقهن وانتقاء الثياب المناسبة وذلك بسبب الزيادة في أعباء العمل وكثافة ساعات العمل، أما اللواتي لاحظ أزواجهن تغير في

سلوكياتهن أي أنهن أصبحن سريعات الغضب على أبسط الأمور و سريعات القلق والتوتر مما يدفعهن إلى التعامل مع أفراد عائلتهن بخشونة، أما المبحوثات اللواتي لاحظ أزواجهن تغير في صفاتهن فكان ذلك يخص الحالة النفسية وشعورهن بالضغط مما ينعكس على صفاتهن الأنثوية فتصبحن سريعات الغضب والتوتر، تقمن بمشاحنات مع الزوج والأبناء لأتفه الأسباب.

من خلال البيانات الإحصائية المتحصل عليها نستنتج أن عمل الزوجة خارج البيت ليس هو العامل الأساسي أو الوحيد لوجود مشاكل بينها وبين الزوج، حيث لاحظنا أن هذه المشاكل ارتبطت أساسا بالعلاقة العاطفية الجنسية فقط ولم تتعداها إلى أكثر من ذلك، إذ لاحظنا أن الزوج يساعد الزوجة في ملازمة الأبناء ومتابعتهم في فترة الامتحانات وهذا دليل على تقبله العمل الذي تقوم به ومساندته لها في ذلك.

2- مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات:

2-1- مناقشة نتائج الفرضية الأولى: يقلص الالتزام الوظيفي للأم العاملة من قيامها بالإعمال المنزلية.

- 66.04% من المبحوثات أكدن على أنهن لا يملكن الوقت الكافي للاهتمام بشؤون المنزل.
- 39.62% من المبحوثات أكدن على أن الانضباط في ساعات الدخول للعمل يمنعهن من تحضير وجبة الغذاء صباحا.
- 45.28% من المبحوثات أكدن على أن الالتزام بساعات العمل القانونية يؤدي إلى تقصيرهن في مراقبة متطلبات المنزل.
- 33% من المبحوثات أكدن على أنهن يقمن بتنظيف البيت مرة واحدة في الأسبوع (في نهاية الأسبوع).
- 38% من المبحوثات أكدن على أنهن يتعرضن للانتقاد من طرف أفراد العائلة إذا ما قصرن في شيء ما.
- 54.72% من المبحوثات أكدن أنهن لا يملكن الوقت لاستضافة الأقارب والأصدقاء.
- 47.17% من المبحوثات أكدن على أنهن يلجأن لأكل المطاعم إذا لم يتسنى لهن الوقت لتحضير الأكل في المنزل.
- 43.39% من المبحوثات أكدن على أنهن لا يتأخرن على العمل صباحا.
- 45.28% من المبحوثات أكدن على أنهن لا يحضرن وجبة العشاء إذا ما أحسسن بالتعب.

واعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية للفرضية الأولى التي مفادها "يقلص الالتزام الوظيفي للأم العاملة من قيامها بالأعمال المنزلية"، نستنتج أن التزام الأم العاملة وظيفيا يحد من فرصة قيامها بواجباتها المنزلية إلى حد كبير، وهذا الحكم الصادر طبقا للبيانات الإحصائية للدراسة الميدانية حيث أن المشكل الأساسي لعدم قدرتها على القيام بالأعمال المنزلية على أكمل وجه هو ضيق الوقت فبسبب الالتزام بساعات الدخول إلى العمل صباحا لا تستطيع الأم القيام بتحضير وجبة الغذاء لأفراد العائلة إلى جانب وجبة الفطور وتجهيز الأبناء للمدرسة، كما أن انشغالهن طيلة أيام الأسبوع في العمل وعدم وجود أيام راحة وسط الأسبوع يمنعهن من القيام بتنظيف البيت ولو لمرتين في الأسبوع، وذلك بسبب عدم كفاية الوقت الذي يقضينه في المنزل والذي بسببه يفوتن عليهن القدرة على القيام بأعمال عديدة، كالقيام باستضافة الأهل والأقارب فطالما أنهن يقضين طوال النهار في العمل ويرجعن إلى المنزل منهكات من التعب، لذلك يقمن بطلب الأكل الجاهز من المطاعم بدل تحضيره نظرا لعدم قدرتهن على فعل أي عمل إضافي.

- الربط بين متغيري إيجاد الوقت للاهتمام بشؤون المنزل والتعرض للانتقاد من طرف العائلة.

الجدول رقم (50): إيجاد الوقت للاهتمام بشؤون المنزل وتعرض الأم العاملة للانتقاد.

التعرض للانتقاد / إيجاد الوقت للاهتمام بشؤون المنزل	تعرضت	لم تتعرض	المجموع	كا ^{2} المحسوبية	درجة الحرية	كا^2 الجدولية ـ 0.05
يوجد	8 12.90	10 5.09	18	9.97	1	3.84
لا يوجد	30 25.09	5 9.90	35			
المجموع	**38**	**15**	**53**			

- من خلال الجدول الذي يمثل العلاقة بين إيجاد الوقت للاهتمام بشؤون المنزل والتعرض للانتقاد من طرف أفراد العائلة نلاحظ أن:
  - كا2 المحسوبة= 9.97.
  - كا2 الجدولية= 3.84.

وبما أن كا2 المحسوبة أكبر من كا2 الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05، ودرجة الحرية (1) فإن هناك علاقة قوية بين عدم إيجاد الوقت للاهتمام بشؤون المنزل والتعرض للانتقاد من طرف أفراد العائلة.

ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية يمكننا القول أن الفرضية التي مفادها: يقلص الالتزام الوظيفي للأم العاملة من القيام بالأعمال المنزلية "محققة" فالتزام الأم العاملة وظيفيا يقلل من فرص قيامها بالأعمال المنزلية.

2-2- مناقشة نتائج الفرضية الثانية: يمنع تقلد الأم العاملة لمنصب قيادي من متابعة التحصيل الدراسي للأبناء.

- 60.38% من المبحوثات أكدن على أن زيادة المسؤولية الإدارية تؤثر بشكل كبير على مساعدتهن الأبناء في مراجعة الدروس.
- 66.04% من المبحوثات أكدن على تعرض أبنائهن لمشاكل في فترة غيابهن في العمل.
- 94.34% من المبحوثات أكن على تأثر حالتهن النفسية بسبب ضغط العمل.
- 64.34% من المبحوثات أكدن على أنهن يحفزن أبنائهن تحفيزا ماديا ومعنويا في نفس الوقت.
- 73.58% من المبحوثات أكدن على تقصيرهن في حق أبنائهن بسبب انشغالهن في العمل.
- 43.40% من المبحوثات أكدن على عدم امتلاكهن الوقت الكافي للاتصال بمدرسي أبنائهن.
- 52.83% من المبحوثات أكدن تحملهن مسؤولية ضعف التحصيل الدراسي للأبناء.
- 54.72% من المبحوثات يكلفن الزوج بمهمة متابعة التحصيل الدراسي للأبناء.
- 83.02% من المبحوثات أكدن على أن الوقت الذي يقضينه مع أبنائهن عند العودة إلى المنزل لا يعوض لهم فترة الغياب.

واعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية للفرضية الثانية التي مفادها " يمنع تقلد الأم العاملة لمنصب قيادي من متابعتها التحصيل الدراسي للأبناء" نستنتج أن تقلد الأم العاملة لمنصب عمل قيادي ينعكس سلبا على التحصيل الدراسي للأبناء، وهذا الحكم صادر طبقا للبيانات الإحصائية للدراسة الميدانية حيث أن منصب الأم العاملة القيادي يزيد من مسؤولياتها الإدارية والقيادية وبالتالي يمتلئ وقتها بالعمل لأن ساعات العمل تكون كثيفة وبالتالي لا يتسنى لها الوقت الكافي لمتابعة الأبناء ومراقبتهم دراسيا، فلا تستطيع متابعتهم في فترة الامتحانات وذلك بسبب انشغالها بأمور العمل بالبيت مثل الاهتمام بالأطفال الصغار أو تحضير الطعام، لهذا فهي تكلف الزوج بمساعدتهم في المراجعة وتحضير الدروس، بالإضافة إلى عدم قدرتها على الاتصال بمدرسي الأبناء بسبب عدم امتلاك الوقت للذهاب إلى مدرسة الأبناء ومقابلة المدرسين، وبسبب عدم قدرتها على متابعة التحصيل الدراسي لأبنائها خاصة في فترة الامتحانات فإنهن يحفزن أبنائهن من أجل الحصول على نتائج جيدة في الامتحانات إذ يعتمدن أسلوبي التحفيز المادي والمعنوي من أجل تغطية التقصير الذي يبدر عنها في حق أبنائها من ناحية الاهتمام بالمسار الدراسي لهم، كما أنها في غالبية الوقت تكون مقصرة في حق أبنائها بسبب انشغالها الدائم بالالتزامات المهنية، لهذا فهي غالبا ما يتعرض أبناؤها في فترة غيابها إلى العديد من المشاكل خاصة مع الجيران،

حوادث مرورية أو حوادث أثناء اللعب، لهذا فإن أغلبية المبحوثات يحملن أنفسهن مسؤولية تقصيرهن في حق أبنائهن من ناحية التحصيل الدراسي ومن الناحية النفسية العاطفية، إذ أن الوقت الذي يقضينه معهم عند عودتهن من العمل لا يعوض لهم فترة غيابهن طيلة اليوم مما يزيد من تأزم نفسية الأم العاملة بسبب ضغط العمل وبسبب تقصيرها في حق أبنائها.

- الكشف عن العلاقة بين متغيري تقصير الأم العاملة في حق أبنائها وتعرض الأبناء لمشاكل.

الجدول رقم (51): تقصير الأم العاملة في حق أبنائها وتعرضهم لمشاكل في فترة غيابها.

تعرض الأبناء للمشاكل / تقصير الأم في حق الأبناء	تعرضوا	لم يتعرضوا	المجموع	كا ^{2} المحسوبية	درجة الحرية	كا^2 الجدولية – 0.05
قصرت	30 / 25.75	9 / 13.24	39	7.79	1	3.84
لم تقصر	5 / 9.24	9 / 4.75	14			
المجموع	**35**	**18**	**53**			

من خلال البيانات المبينة في الجدول الذي يمثل العلاقة بين تقصير الأم العاملة في حق أبنائها وتعرضهم لمشاكل في فترة غيابها عنهم، نلاحظ أن:

- كا2 المحسوبة= 7.79.
- كا2 الجدولية= 3.84.

وبما أن كا2 المحسوبة أكبر من كا2 الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05، ودرجة الحرية (1) فإن هناك علاقة قوية بين تقصير الأم العاملة في حق أبنائها وتعرضهم لمشاكل في فترة غيابها عنهم.

ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية يمكننا القول أن الفرضية التي مفادها يمنع تقلد الأم العاملة لمنصب قيادي من متابعتها التحصيل الدراسي للأبناء "محققة" فتقلد الأم العاملة لمنصب قيادي ينعكس سلبا على التحصيل الدراسي للأبناء.

2-3- مناقشة نتائج الفرضية الثالثة: تنعكس زيادة أعباء العمل للأم العاملة سلبا على العلاقة الزوجية.

- 39.62% من المبحوثات أكدن أن عملهن خارج البيت يسبب لهن مشاكل مع الزوج.
- 41.51% من المبحوثات أكدن على الزوج يتشاجر معهن عند تأخرهن بسبب العمل الإضافي.
- 52.83% من المبحوثات أكدن على أنهن يتشاجرن مع أزواجهن عند تعرضهن لضغط نفسي.
- 43.40% من المبحوثات أكدن على تقصيرهن في تلبية حاجيات أزواجهن العاطفية بسبب سوء الحالة النفسية.
- 47.17% من المبحوثات أكدن على عدم تأثر الزوج بتعليقات أهله في حالة تقصيرهن في تلبية طلباته العاطفية.
- 62.26% من المبحوثات أكدن على أن أزواجهن لم يسبق لهم وأن اقترحوا عليهن فكرة التخلي عن العمل.
- 60.38% من المبحوثات أكدن على أن أزواجهن يلازمون الأبناء عند تأخرهن في العمل.
- 56.60% من المبحوثات أكدن على أنهن يهملن مظهرهن الخارجي بسبب ضغط العمل.
- 32% من المبحوثات لا يحسسهن أزواجهن بنقص أنوثتهن بسبب ضغط العمل.

واعتمادا على نتائج الدراسة الميدانية للفرضية الثالثة التي مفادها "تنعكس زيادة أعباء العمل للأم العاملة سلبا على العلاقة الزوجية" نستنتج أن توجه الأم للعمل خارج البيت قد يؤثر على العلاقة الزوجية ذلك لأن المرأة هي الطرف الأساسي في العلاقة الزوجية لما تقوم به من أدوار متكاملة داخل الأسرة اتجاه الأبناء واتجاه الزوج بالخصوص، وخروجها للعمل قد يوجد نوعا من الفراغ في أدوارها المنزلية التقليدية مم يؤثر على ثبات واستقرار علاقتها بزوجها، فتأخرها المتكرر للعودة في المساء أمر لا يتقبله معظم الأزواج حفاظا على صورته أمام الآخرين وصورة زوجته كذلك، إضافة إلى كمية الضغوطات النفسية التي تتعرض لها الأم العاملة التي تتسبب لها بالتعب النفسي والقلق والانفعال المستمر والكآبة من نفس الروتين الذي تقوم به يوميا، وهذا ما قدر يؤثر على قدرتها على تلبية حاجيات زوجها العاطفية بسبب انشغالها في العمل الذي قد يرافقه أيضا إهمال المرأة مظهرها الخارجي داخل وخارج البيت، ورغم أن أغلبية المبحوثات أكدن على أن أزواجهن يحاولون تقبل الأمر إلا أنهم غير راضون تماما عن ذلك ولكنهم لا يستطيعون الضغط عليهن أكثر.

-الكشف عن العلاقة بين متغيري تسبب عمل الأم خارج البيت لمشاكل مع الزوج وكيفية تعاملها معه:

الجدول رقم (52): تسبب عمل الأم خارج البيت لمشاكل مع الزوج وكيفية تعاملها معه عند تعرضها لضغوط نفسية.

مشاكل مع / كيفية الزوج تعاملها معه	دائما	أحيانا	أبدا	المجموع	كا 2 المحسوبية	درجة الحرية	كا2 الجدولية - 0.05
تتشاجرين معه بدون سبب	15 / 11.29	10 / 10.03	3 / 6.86	28	8.43	1	3.84
تتجنبين الحديث معه	4 / 5.94	6 / 3.67	5 / 3.67	15			
تتصرفين معه بصفة عادية	2 / 3.96	3 / 3.58	5 / 2.45	10			
المجموع	**21**	**19**	**13**	**53**			

من خلال البيانات الإحصائية المبينة في الجدول الذي يمثل العلاقة بين ما يسببه عمل الأم خارج البيت من مشاكل مع زوجها وكيفية تعاملها معه عند تعرضها لضغط نفسي نلاحظ أن:

- كا2 الجدولية=8.43.
- كا2 المحسوبة=3.84.

وبما أن كا2 المحسوبة أكبر من كا2 الجدولية عند مستوى الدلالة 0.05 ودرجة الحرية (1) نستنتج أن هناك علاقة متوسطة القوة بين تعرض الأم العاملة لمشاكل مع زوجها بسبب العمل وكيفية تعاملها معه في حالة الضغط النفسي.

ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية يمكننا القول أن الفرضية التي مفادها "تنعكس زيادة أعباء العمل سلبا على العلاقة الزوجية "محققة نسبيا" فزيادة أعباء العمل وتحمل الزوجة لمسؤوليات خارج إطار البيت ليست السبب المباشر في حدوث مشاكل في العلاقة الزوجية بين الزوجين، فهناك عدة عوامل أخرى مسببة لذلك.

3- مناقشة النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

تكامل الأدوار التي تقوم بها الأم العاملة وقدرتها على التوفيق بين أعمالها المنزلية والمهنية ولو بدرجة متوسطة، فعمل الأم لم يكن حاجزا يمنعها من قيامها بواجباتها الأسرية اتجاه الأبناء والزوج، وقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة "ليندة عزازة" و "كاميليا عبد الفتاح" اللتان توصلتا إلى أن الأم العاملة تستطيع التوفيق بين الأدوار التي تقوم بها داخل البيت وخارجها ولو بدرجة بسيطة.

انعكاس عمل الزوجة على علاقاتها الزوجية خاصة من الناحية العاطفية، وقد جاءت هذه النتيجة متفقة مع دراسة "كاميليا عبد الفتاح" التي توصلت إلى أن عمل الزوجة ينعكس على العلاقة الزوجية من حيث المبادئ القائمة عليها، وذلك بسبب تشابه الدراسة من ناحية التعرف على الجانب النفسي والتأثير النفسي لعمل الزوجة.

مساعدة الزوج لزوجته في ملازمة الأبناء ومراقبة تحصيلهم الدراسي خاصة في فترة الامتحانات، جاءت هذه النتيجة متفقة مع نتائج دراسة "مليكة بن زيان" التي توصلت إلى أن الزوج يساعد الزوجة ويساندها في رعاية الأطفال.

تناقص دور الأم اتجاه الأبناء خاصة من ناحية التربية الاجتماعية والاهتمام بصحتهم النفسية والتنشئة السليمة، هذه النتيجة لم تتفق مع نتائج الدراسات السابقة وذلك بسبب أن هذه الدراسات لم تركز على علاقة الأم العاملة بالأبناء ولو تركز على تبعيات عمل الأم على الأبناء بشكل خاص.

عمل الأم ينعكس بالسلب على حالتها النفسية والجسمية بسبب تعرضها لضغوطات تنعكس على حالتها النفسية وتسبب لها أمراض مثل ضغط الدم وغيرها.اتفقت هذه النتيجة مع دراسة "كاميليا عبد الفتاح" التي توصلت إلى أن عمل الأم يسبب لها ضغوطات نفسية كثيرة تؤثر على صحتها.

4- مناقشة النتائج في ضوء النظريات: بالعودة إلى الاقتراب النظري لهذه الدراسة يمكن عرض ومناقشة نتائجها على النحو التالي:

تجد الأم العاملة نفسها مقصرة بشكل كبير في قيامها بأدوارها الأسرية الواجبة عليها خاصة مع الأبناء، فغياب دورها داخل الأسرة ينعكس على تنشئتهم الاجتماعية والاهتمام بحالتهم النفسية والجسمية، وتحقيق الإشباع العاطفي لهم خاصة في المراحل الأولى في حياتهم، ومن ناحية أخرى الاهتمام بتحصيلهم الدراسي ومراقبتهم في الدراسة، وهذا ما عالجه "تالكونت بارسونز" في البنائية الوظيفية عند تحدثه عن غياب دور الأم داخل الأسرة وانعكاس ذلك على تنشئتهم الاجتماعية بالسلب إذ يظهر هذا التأثير أو الانعكاس في تصرفاتهم وتعاملاتهم في المحيط الداخلي والخارجي، كما جاءت هذه النتيجة متفقة مع ما جاء في نظرية الدور الاجتماعي عندما تطرقت إلى مسؤولية الأم الإلزامية وهي الاهتمام بتنشئة أبنائها الاجتماعية وتلقينهم التقاليد والقيم المناسبة، فالأم هي التي تربي وهذا هو دورها التقليدي.

تقصير الزوجة العاملة في حق زوجها بسبب زيادة مسؤولياتها المهنية وازدواجية الأدوار التي تقوم بها والتي تؤثر على حالتها النفسية والجسدية، مما ينعكس بالسلب على علاقتها العاطفية بزوجها، فتتسبب لها بمشاكل معه فالزوج غالبا لا يتحمل تكرار هذا الشيء لمدة طويلة، وهو ما تؤكده نظرية الدور الاجتماعي عند تحدثها عن ازدواجية الدور عند المرأة والصراع الذي يحدث بسبب هذا الازدواج في الأدوار، والتي تحدث ضغوطات نفسية عندها مما يجعلها غير قادرة على تحمل ضغوطات أخرى داخل البيت وهذا ما يسبب لها مشاكل.

انعكاس عمل الزوجة سلبا على مسؤولياتها الأسرية مع الأبناء و مع الزوج ومن ناحية أخرى قيامها بواجباتها المنزلية، إذ تجد الأم نفسها مجبرة على التقصير في القيام بالتزاماتها الأسرية ولو بدرجة قليلة بسبب التزاماتها الوظيفية ورتبتها القيادية التي لا تجد فيها أوقات فراغ للاهتمام بشؤون المنزل، وهذا ما جاء في نظرية الدور الاجتماعي عند تحدثها عن ازدواجية الأدوار وعدم تكاملها وعدم قدرة الأم العاملة على الموازنة بين هذه الأدوار، وهو ما لا نجده في نظرية المساواة بين الجنسين التي تعطي للزوجة الحق الكامل في الخروج للعمل مثلها مثل الزوج من أجل تحقيق ذاتها حتى لو انعكس ذلك على مسؤولياتها الأسرية.

5- النتائج العامة للدراسة:

تقاس القيمة العلمية لأي دراسة من خلال النتائج التي يتوصل إليها الباحث، وبناء على ما سبق التطرق إليه، وانطلاقا من مضمون الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- يقلص الالتزام الوظيفي للأم العاملة من قيامها بالأعمال المنزلية.
- يمنع تقلد الأم العالمة لمنصب عمل قيادي سلبا على التحصيل الدراسي للأبناء.
- تنعكس زيادة أعباء العمل للأم العاملة سلبا على علاقتها بزوجها.

وبما أن الفرضيات الجزئية للدراسة محققة، فإن الفرضية العامة التي مفادها: "ينعكس عمل المرأة الجزائرية سلبا على مسؤولياتها الأسرية" محققة.

6- القضايا التي تثيرها الدراسة:

- تأثير المسؤولية الإدارية للمرأة على التحصيل الدراسي للأبناء.
- التنشئة الاجتماعية للزوج وعلاقتها بتقبل عمل الزوجة.
- تأثير عمل المرأة على العلاقات القرابية والاجتماعية.
- جودة حياة المرأة العاملة وعلاقتها بأعباء العمل.
- تولي المرأة للمناصب القيادية في ظل الأدوار التقليدية.

خاتمة

خاتمة

تناولت هذه الدراسة انعكاسات عمل المرأة الجزائرية على مسؤوليتها الأسرية للوقوف عند أهم الانعكاسات السلبية والايجابية الناجمة عن توجه المرأة الجزائرية لميدان العمل على واجباتها المنزلية وواجباتها اتجاه الزوج والأبناء، حيث أثبتت نتائج الدراسة الميدانية أن عمل المرأة الجزائرية ينعكس سلبا على مسؤوليتها الأسرية وهذا ما خل بالبناء الأسري والعلاقات والأدوار داخله، فالعمل المنظم الذي تمارسه الأم والذي يخضع لقواعد وقوانين يوجب على المرأة أن تتحلى فيه بالالتزام الوظيفي من خلال احترام القانون الداخلي للمؤسسة مكان العمل فيما يخص ساعات الدخول والخروج، والحد المسموح به في العطل المرضية أو عطل الأمومة أو التغيب، هذا ما يجعل الأم العاملة أمام ضرورة الالتزام بهذه القوانين حتى تضمن السير الحسن لعملها.

بالمقابل أثبتت نتائج الدراسة أن أغلب الأمهات العاملات يعانين ضيقا في الوقت أين يتوجب عليهن تحمل مسؤوليتين في نفس الوقت اتجاه عملهن واتجاه واجباتهن المنزلية، هذه الأخيرة التي تشمل الأدوار التقليدية للأم العاملة داخل أسرتها من طبخ وغسيل وتنظيف، ونظرا لضيق الوقت الذي تعاني منه الأم العاملة بسبب انشغالها في العمل وصلت نتائج الدراسة الحالية إلى أن الأعمال المنزلية المنسوبة للمرأة الجزائرية داخل الأسرة تقل فرصة القيام بها في ظل التزامها اتجاه عملها.

وبالإضافة إلى الأعمال المنزلية أثبتت الدراسة أن الأم العاملة تعاني من عدم تمكنها من متابعة التحصيل الدراسي للأبناء بسبب تقلدها لمنصب قيادي الذي يتطلب الكثير من الجهد والوقت والتركيز والولاء حتى لا يصدر عنها أي تقصير أو خطأ يؤثر على مصالحها ومصالح مرؤوسيها، فالمسؤولية القيادية للأم العاملة تجعلها مقيدة نوعا ما ومنحازة له على حساب واجبها اتجاه التحصيل الدراسي للأبناء، وذلك لانعدام الوقت الكافي لمساعدتهم في المراجعة وهذا ما صرحت به أغلبية الأمهات العاملات، حيث يلجأن إلى حلول بديلة كأساتذة إضافيين أو مؤسسات الدعم أو تكليف الزوج بهذه المهمة، هذا الأخير الذي تنشأ بينه وبين الزوجة العاملة مجموعة من المشاكل فيما يخص طبيعة الزوج الغيور الذي لا يتقبل احتكاك الزوجة بالزملاء في مكان العمل وهذا عائد للتنشئة الاجتماعية للزوج، أيضا إذا ما لاحظ أي تقصير للأم العاملة اتجاه أبنائها لكن تبقى المشاكل التي تحدث بين الزوجة لا ترتبط ارتباطا مباشرا بسبب عمل المرأة خارج المنزل.

قائمة المصادر والمراجع:

- **المصادر:**

القرآن الكريم

الأحاديث النبوية الشريفة

- **المراجع:**

الكتب:

1- أحسن بومالي: أدوات التجنيد و التعبئة الجماهيرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، 1954-1956، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

2- أحمد بن عبد العزيز الحليبي: المسؤولية الخلقية والجزاء عليها: مكتبة الرشيد، الرياض، 1994.

3- أحمد كمال وعدلي سليمان : المدرسة والمجتمع، مكتبة الأنجلو مصرية، مصر، 1972.

4- أشرف محمد عبد الغني: المدخل إلى الصحة النفسية، المكتب الجامعي الحديث، مصر.

4- ألكسندر كولوتاي: تحرير المرأة العاملة، ترجمة فواز طرابلس، دار الطليعة، بيروت، 1972.

6- البهي الخول: المرأة بين البيت والمجتمع، دار الكتاب العربي.

7- جابر عوض سيد حسن وخير جليل الجميلي: الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة والطفولة، المكتبة الجامعية، مصر، ط1، 2000.

8- جيرالد جرينيرج وروبرت بارون: إدارة السلوك في المنظمات، الدار الجامعية، مصر، 2004.

9- الحسن حامد محمد عبد المنعم: طرق البحث الاجتماعي، دار المعارف، مصر، ط1، 1984.

10- حسن عبد الحميد رشوان: أصول البحث العلمي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2003.

11- حسن عبد الحميد رشوان: العلاقات الإنسانية في مجالات علم النفس والعلم الاجتماع وعلم الإدارة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، دس.

12- حسن مصطفى حمدان: مكانة المرأة في الإسلام: شركة الشهاب، الجزائر، 1990.

13- حسن مصطفى عبد المعطي: الأسرة ومشكلة الأبناء، دار السحاب، مصر، ط1، 2003.

14- خالد الحازمي: أصول التربية الإسلامية، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2000.

15- خليل حامد: المرأة والعلم، مركز الأبحاث والدراسة الاشتراكية في العالم العربي، سوريا، 1999.

16- ربحي مصطفى عليان: طرق جمع البيانات والمعلومات لأغراض البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.

17- رشاد صالح منصوري، التنشئة الاجتماعية والتأخر الدراسي، دراسة في علم النفس الاجتماعي التربوي، دار المعرفة الجامعية، مصر.

18- رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في البحوث الاجتماعية، دار هومة، الجزئر، ط1، 2001.

19- روبرت سميتس: المرأة والعمل في أمريكا، ترجمة عمر حسين، مكتبة النهضة العربية، مصر، 1972.

20- زهران حامد: علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، مصر، ط5، 1984.

21- سامية مصطفى الخشاب: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ط1، 2003.

22- سلطان بلغيت: دليل المربيين في التعامل مع الناشئين، دار قرطبة، الجزائر، د س.

23- سليم نعامة، سيكولوجية المرأة العاملة، أضواء عربية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.

24- سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002.

25- سهير كامل أحمد: أساليب تربية الطفل بين النظرية والتطبيق، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر.

26- سوزان مولر أوكين: النساء في الفكر السياسي الغربي، ت إمام عبد الفتاح، دار التنوير، د ب، ط1، 2009.

27- سيد رمضان: إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والسكان، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1999.

28- السيد عبد القادر شريف: التنشئة الاجتماعية، دار الفكر، مصر،ط2، 2004.

29- عباس محمود عوض: علم النفس الاجتماعي، دار النهضة للطباعة والنشر، مصر.

30- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الإجتماعي، مطبعة لجنة البيان العربي، د ب، 1966.

31- عبد الحميد الخطيب: نظرة في علم الاجتماع المعاصر، مطبعة النيل، مصر، 2002.

32- عبد القادر القصير: الأسرة المتغيرة في المدينة العربية، دراسة ميدانية في علم الاجتماعي الحضري والأسري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1999.

33- عبد الله دراز: دستوري الأخلاق، دار الوسيلة، بيروت، ط4، 1982.

34- عبد الله محمد عبد الرحمن ومحمد علي البدوي: مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الاجتماعية للطبع والنشر والتوزيع، مصر، 2007.

35- عفاف شمدين: واقع وعمل المرأة بين النظرية والتطبيق، الجامعة العربية، سوريا، 1998.

36- علاء الدين كفافي: الإرشاد والعلاج النفسي الأسري، المنظور النسقي الاتصالي، دار الفكر العربي، مصر، ط1، 1999.

37- علي الحامدي: ساعية صناعة القيادات، مركز التفكير الإبداعي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1، 2001.

38- فاروق عبده فليه والسيد محمد عبد المجيد: السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية: دار المسيرة، 2005.

39- فريد كامل أبو زينة وآخرون: مناهج البحث العلمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط3، 2005.

40- الفقيه البشير: المرأة العاملة المعاصرة وإشكالية المجتمع الذكوري، دار ومكتبة البلاد، د ب، دس.

41- كاميليا عبد الفتاح: سيكولوجية المرأة العاملة، دار النهضة العربية للنشر والطباعة، بيروت، 1984.

42- كيث جرينيث: القيادة مقدمة قصيرة جدا، ترجمة حسين التلاوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، ط1، 2013.

43- ليلى أبو شعر: المرأة العربية السورية بين الواقع والطموح، الينابيع للنشر والتوزيع، سوريا.

44- ليلى شرف: تقديم المرأة العربية الوضع القانوني والاجتماعي، دراسة ميدانية في ثمان بلدان عربية مع دراسات تأليفية، المعهد العربي لحقوق الإنسان، وحدة الطباعة والإنتاج الفكري، تونس،ط1، 1996.

45- محمد أحمد بيومي وعفاف عبد العليم ناصر: دراسة التغيرات في الأسرة العربية، دار المعرفة، مصر، 1985.

46- محمد الجوهري: طرق البحث الاجتماعي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ط1، 2008.

47- محمد سلامة آدم: المرأة بين البيت والعمل، دار المعارف، مصر، ط1، 1982.

48- محمد سيد فهمي: المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم، دار الوفاء،2007.

49- محمد شفيق: البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتبة الجامعية، مصر، 2001.

50- محمد شفيق: التشريعات الاجتماعية العمالية والأسرية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1997.

51- محمد صفوان الأخرس: تركيب العائلة العربية ووظائفها، دراسة لواقع العائلة في سوريا، المنشورات الثقافية والإرشاد القومي، ط2.

52- محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي (القواعد، المراحل، التطبيقات) / دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

53- محمد مصطفى زيدان: دراسة سيكولوجية لتلميذ التعليم العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

54- محمود عبد الحليم منسي وآخرون: الصحة النفسية وعلم النفس الاجتماعي والتربية الصحية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، الجزء2، 2002.

55- مصطفى السلماني: الزواج والأسرة، المطبعة الفجرية، مصر، 1977.

56- منير المرسي سرحان: في اجتماعيات الترسخ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان،ط3، 1981.

57- مهدي محمد القصاص: علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب، مصر، 2008.

58- موريس أنجرس: منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية'تدريبات عملية)، ترجمة صراوي بوزيد وآخرون، دار القصة، الجزائر، 2004.

59- هاني عبد الرحمن الطويل: الإدارة التربوية والسلوك التنظيمي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2001.

60- هدتي بشير: الوحيد في قانون العمل وعلاقات العمل الفردية والجامعية، دار الريحانة للكتاب، ط2، 2003.

61- هدى محمد قناوي: الطفل وتنشئته وحاجاته، مكتب الأنجلو مصرية، مصر، 2005.

62- الوحيشي أحمد بيري: الأسرة والزواج، مقدمة في علم الاجتماع العائلة، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1998.

63- يحي بوعزيز: المرأة الجزائرية وحرية الإصلاح العربية النسوية، دار الهدى، الجزائر، 1990.

المعاجم والقواميس:

64- ابن منظور: دليل مصطلحات علم اجتماع تنظيم وعمل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 2001.

65- أحمد زكري بدوي: مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، ط3، 1932.

66- خليل العمر معين: معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006.

67- عدنان أبو مصلح: معجم علم الاجتماع، دار أسامة للنشر والتوزيع ودار المشرق الثقافي، الأردن، ط1 ، 2006.

68- فاخر عاقل: معجم علم النفس (انجليزي، فرنسي، عربي)، دار الملايين، لبنان، ط2، 1971.

69- قاموس البدر: قاموس عربي عربي: دار البدر الساطع للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2005.

70- مصلح صالح أحمد: شامل قاموس مصطلحات العلوم الإجتماعية'انجليزي)، دار عالم الكتب، ط1، 1999.

71- ناصر قاسيسي: دليل مصطلحات علم اجتماع.

المذكرات:

72- سامية العارفي: الأم العاملة بين الأدوار الأسرية المهنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر2 علم اجتماع تنظيم وعمل، جامعة العقيد أكلي محند أو الحاج، قسم علم اجتماع، 2012.

73- سعيد بن محمد آل عاتق الغامدي: النمط القيادي وأثره على الالتزام التنظيمي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة أم القرى.

74- عاجب بومدين: الآثار الأسرية والاجتماعية الناجمة عن عمل المرأة، دراسة ميدانية على عينة من النساء العاملات بمدينة الأغواط، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2.

75- فيروز زرارقة: الأسرة وعلاقتها بانحراف المراهق، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2005.

76- ليلى مكاك: عمل المرأة وأثره على الاستقرار الأسري بالمجتمع الجزائري، دراسة ميدانية ببلدية الشمرة ولاية باتنة، أطروحة مقدمة لنيل هادة الدكتوراه في علم الاجتماع العائلي، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2016-2017.

77- ليندة عزازة: صورة الزوجة الإطار بين التربية الأسرية والالتزامات الاجتماعية، دراسة ميدانية على عينة من الإطارات بمدينة باتنة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم علم اجتماع، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2004-2005.

78- محمود قرزيز: التغير الأسري في المجتمع الحضري الجزائري، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة، 2008.

79- محمود قرزيز: عمل المرأة والأسرة في المجتمع الجزائري، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة باتنة، 2004.

80- مليكة الحاج يوسف: آثار عمل المرأة على تربية أطفالها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع، جامعة الجزائر2، 2003.

81- مليكة بن زيان: عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية: دراسة ميدانية بجامعة منتوري قسنطينة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علم النفس تخصص علوم التربية، جامعة منتوري قسنطينة، 200"-2004.

82- نادية بلعباس: أنماط الاتصال وعلاقتها بجودة الحياة الزوجية، أطروحة لنيل شهادة علم النفس الأسري، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية والأرطوفونيا، جامعة وهران2، 2015-2016.

المجلات:

83- الديوان الوطني للإحصائيات، مجلة الأسرة.

84- رسالة الأسرة: صادرة عن الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالأسرة وقضايا المرأة، العدد1، مارس2004.

85- السعيد عواشرية: الأسرة الجزائرية...إلى أين، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد13، جامعة باتنة، جوان 2005.

86- شياع علي الجميلي: العوامل المؤثرة في الالتزام الوظيفي، دراسة تحليلية لآراء العاملين في المعهد التقني الأنبار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 09-2012.

87- مانع عمار: المرأة العاملة في المنظومة التشريعية الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جامعة المسيلة، 2008.

88- مصطفى عوفي: خروج المرأة للعمل وأثره على التماسك الأسري، المجلة الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 19جوان 2003.

89- نادية فرحات، عمل المرأة وأثره على العلاقات الأسرية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم السياسية، العدد8، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012.

90- نايف عودة النبوي: عمل المرأة وأُره على نفسية أبنائها، مجلة التربية، العدد 1222، 26 سبتمبر 1997.

91- هنري عزام: المرأة العربية: مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية، مجلة مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

المؤتمرات والملتقيات:

92- أمل داوود سليم ولمى رزاق غني: المؤتمر الدولي للعلوم والآداب، شبكة المؤتمرات العربية، العراق، 3 مايو2017.

93- بلقاسم دودو وأحميدة ناصر: أهمية التوجهات والممارسات الترويجية واستقرار تماسك الأسرة، الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة في الأسرة، جامعة ورقلة، أفريل، 2003.

94- جمال قطب: تكامل البناء الأسري وتفاعل أدواره، مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع تشخيض للمشكلات واستكشاف سياسة المواجهة، مركز الدراسات المعرفية والمعهد العالي للذكر الإسلامي، دار الضيافة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 2004.

95- محمد جمعة: مؤتمر المشاركة السياسية للمرأة في شمال إفريقيا، المركز الإعلامي ثقافة وفكر، التقرير الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بيجن+15، إعداد الوزارة المكلفة بالأسرة وقياما المرأة، 30 أفريل2001.

96- محمود يوسف محمد الشوبكي: عمل المرأة في ضوء التشريعات الإسلامية، بحث مقدم في مؤتمر التشريع الإسلامي ومتطلبات الواقع، كلية التربية والقانون، غزة، 2006.

97- نهى القاطرجي: قوانين الأسرة بين الشريعة الإسلامية والاتفاقيات الدولية، مؤتمر تحديات علمانية في مجال تشريعات الأحوال الشخصية، جامعة طرابلس، 2004.

98- وزارة المجاهدين: كفاح المرأة الجزائرية، دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، ط2.

الدساتير والمواثيق:

99- الاتحاد الوطني للعمال الجزائريين: القانون الأساسي للعمل ، الجزائر، 1978.

100- جبهة التحرير الوطني: ميثاق وقانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات الجزائرية، 1972.

101- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الدستور، المعهد الوطني.

الصحف والجرائد:

102- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 42-1996.

103- ستيف دوتي: ضعف التحصيل في القراءة والرياضيات لدى المرأة العاملة، صحيفة ديلي ميلي
104- البريطانية، ترجمة الموقة، وزارة المعارف، العدد(6-7)، السعودية، ماي 2001.

المواقع الالكترونية:

105- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم الثقافية: المساواة بين الجنسين، نسخة محفوظة، 13 يوليلو2017، على موقع، واي باك ماشين

beirut/ gender- equalitywww.unesco-org/

الملاحق

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل -

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة بحث حول موضوع

انعكاسات عمل المرأة الجزائرية على مسؤولياتها الأسرية

دراسة ميدانية مع عينة من الأمهات العاملات

بكليتا العلوم الإنسانية والاجتماعية وكلية الآداب واللغات

-جامعة جيجل-

نحن طلبة السنة الثانية ماستر علم اجتماع تنظيم وعمل بصدد اجراء بحث حول انعكاسات عمل المرأة على مسؤولياتها الأسرية. لذلك نرجو التكرم بالإجابة على جميع الأسئلة علما أن هذه البيانات لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

يرجى وضع علامة × في الخانة المناسبة و شكرا

إعداد الطالبتين:

يحياوي هاجر

لعقون سميرة

إشراف الأستاذة

د .حديدان صبرينة

السنة الجامعية:2018-2019م

المحور الأول: بيانات عامة.

1- السن :أقل من30 سنة ☐ من 30 إلى35 سنة ☐ من 36 إلى 41 سنة ☐

أكثر من 42 سنة ☐

2- مدة الزواج: أقل من 5سنوات ☐ من 5إلى 8سنوات ☐ أكثر من 8سنوات ☐

3- عدد الأطفال: أقل من 3أطفال ☐ من 3إلى 5أطفال ☐ أكثر من5 أطفال ☐

4- عدد الأطفال المتمدرسين:

5- الأقدمية في العمل: أقل من3سنوات ☐ من 4إلى6سنوات ☐ أكثر من 6 سنوات ☐

6- عمل الزوج: عاطل ☐ التعليم ☐ الصناعة ☐ أعمال حرة ☐ وظيفة عمومية ☐

7- المستوى التعليمي للزوج: أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

9- نوع السكن: ريفي ☐ حضري ☐ شبه حضري ☐

المحور الثاني:الالتزام الوظيفي والأعمال المنزلية.

10-هل تجدين وقتا كافيا للاهتمام بشؤون المنزل؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا فذلك بسبب:

- عدم وجود ساعات فراغ كافية في العمل ☐

- كثافة ساعات العمل ☐

- عدم قدرتك على الغياب عن العمل ☐

- أخرى تذكر:.....

11- هل الانضباط في ساعات الدخول إلى العمل صباحا يمنعك من تحضير وجبة الغذاء؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

12- هل التزامك بساعات العمل القانونية ينسيك مراقبة متطلبات المنزل؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

إذا كان الجواب دائما أو أحيانا، فذلك يؤدي إلى:

عدم القدرة على تحضير الوجبات للزوج والأبناء ☐ عدم الاهتمام بنظافة ملابس الزوج والأبناء ☐

ما ينقص البيت من مؤونة ومستلزمات المطبخ ☐

- أخرى تذكر:.....

13- كم مرة تقومين بتنظيف البيت في الأسبوع ؟كل يوم ☐ مرتين ☐ في نهاية الأسبوع ☐

14- هل تعرضت للانتقاد من طرف أفراد العائلة على تقصيرك في الاهتمام بشؤون المنزل؟ نعم ☐ لا ☐

- **إذا حدث ذلك فالانتقاد كان من طرف:** الزوج ☐ الأبناء ☐ أهل الزوج ☐ الأقارب ☐

15- هل تجدين الوقت لاستضافة الأقارب والأصدقاء؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

16- في حالة ما إذا لم تتسنى لك الوقت لتحضير الأكل في المنزل، هل تلجئين إلى المطاعم؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

- **إذا كانت الإجابة دائما أو أحيانا، فذلك ل:**

- للتقليل من ضغط الأعمال المنزلية ☐

- للترويح عن النفس قليلا ☐

- لكسب الوقت من أجل القيام بأعمال أخرى ☐

- أخرى تذكر:.....

17- هل تتأخرين عن عملك صباحا بشكل مستمر لانشغالك بأمور المنزل ؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

- **إذا كانت الإجابة دائما أو أحيانا فذلك بسبب:**

- إيصالك أبنائك للمدرسة ☐

- إيصال أبنائك لدور الحضانة ☐

- تحضير وجبة الغذاء ☐

- تحضير لمجة الأطفال ☐

- أخرى تذكر:.....

18- بعد تعب العمل طيلة النهار، هل تقومين بتحضير وجبة العشاء؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

<u>المحور الثالث:</u> تقلد منصب قيادي والتحصيل الدراسي للأبناء.

19- أثناء زيادة مسؤوليتك الإدارية هل يؤثر ذلك على مساعدة أبنائك في مراجعة الدروس؟

نعم ☐ لا ☐

20- هل سبق وأن تعرض أحد أبنائك لمشكل أثناء غيابك عنهم طوال اليوم للعمل ؟ نعم ☐ **لا** ☐

إذا ما حدث ذلك فما نوع هذا المشكل؟

- تسرب مدرسي ☐
- غيابات متكررة ☐
- مشاكل مع الجيران ☐
- حادث ☐
- أخرى تذكر:.....

21- هل تؤثر أعباء العمل على حالتك النفسية؟ نعم ☐ **لا** ☐

إذا كانت الإجابة بنعم هل تشعرين ب: ملل وكآبة ☐ قلق وتوتر ☐ تعب نفسي ☐

أخرى تذكر:.....

22- كيف تحفزين أبنائك للدراسة؟ تحفيز مادي ☐ تحفيز معنوي ☐ الأثنين معا ☐

23- هل تجدين أن الأم العاملة مقصرة في حق أبنائها بسبب انشغالها في العمل؟ نعم ☐ لا ☐

إذا ما حدث ذلك، من أي ناحية كان هذا التقصير: مراجعة دروسهم ☐ الرقابة أثناء المرض ☐

الاهتمام براحتهم النفسية ☐ تحضير وجبات الطعام بشكل يومي ☐

24- هل لديك الوقت الكافي للاتصال بمدرسي أبنائك؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

25- هل ترين أن الأم العاملة تحمل نفسها مسؤولية ضعف التحصيل الدراسي لأبنائها؟ نعم ☐ لا ☐

26- إذا لم يكن باستطاعتك متابعة أبنائك في فترة الامتحانات كيف تتصرفين؟

- يحضرون لامتحاناتهم وحدهم ☐
- تكليف الزوج بهذه المهمة ☐
- طلب المساعدة من الأهل ☐
- أخرى تذكر:.....

27-هل الوقت الذي تقضينه مع أبنائك أثناء عودتك إلى المنزل يعوضهم فترة غيابك عنهم طوال انهار؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم لماذا؟ .....

إذا كان الجواب لا لماذا؟ .....

المحور الرابع: زيادة أعباء العمل والعلاقة الزوجية:

28- هل يسبب لك عملك خارج البيت مشاكل مع زوجك؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

29- ما هو موقف زوجك عند تأخرك في العمل بسبب عمل إضافي؟

يتشاجر معك ☐ يخاصمك لمدة ☐ يتفهم ذلك ☐

30- كيف تتعاملين مع زوجك إذا ما تعرضت لضغط نفسي بسبب مشاكل في العمل؟

تتشاجرين معه بدون سبب ☐ تتجنبين الحديث معه ☐ تتعاملين معه بصفة عادية ☐

31- هل تؤثر حالتك النفسية السيئة بسبب ضغط العمل على تلبيتك حاجيات زوجك العاطفية؟

دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

- إذا كانت الإجابة دائما أو أحيانا ، كيف تكون ردة فعل زوجك؟

يتفهم ذلك ☐ يحاول تقبل الأمر ☐ يتشاجر معك ☐

- أخرى تذكر:.....

32- هل يتأثر زوجك بتعليقات أهله في حالة تقصيرك في تلبية طلباته؟ نعم ☐ لا ☐

33- هل سبق وأن اقترح عليك زوجك فكرة التخلي عن عملك؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كانت الإجابة بنعم، فذلك بسبب:

- تقصيرك في الاهتمام بالأبناء ☐

- تقصيرك في الاهتمام بزوجك ☐

- الاحتكاك بالرجال في مكان عملك ☐

- أخرى تذكر:.....

34- هل يلازم زوجك الأبناء في البيت إذا ما تأخرت في العمل؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

35- هل العبء المتزايد في العمل يؤدي إلى إهمالك مظهرك الخارجي داخل البيت؟ نعم ☐ لا ☐

36- هل يحسسك زوجك بنقص في أنوثتك بسبب ضغط العمل المتزايد ؟ دائما ☐ أحيانا ☐ أبدا ☐

- إذا ما حدث ذلك، فهل يتعلق الأمر ب: مظهرك الخارجي ☐ سلوكياتك ☐ صفاتك ☐

37-إذا كان لديك أي معلومات إضافية تفيد الموضوع تفضلي بها: .....

.....

.....

.....

شكرا على التعاون معنا في انجاز هذا البحث العلمي

الجدول رقم (53): أسماء المحكمين.

أسماء المحكمين	التخصص	الجامعة
بوربيع جمال	أستاذ بقسم علم اجتماع	جامعة جيجل
بولعويدات حورية	أستاذة بقسم الإعلام والاتصال	جامعة جيجل
عزوز هند	أستاذة بقسم الإعلام والاتصال	جامعة جيجل
حيتامة العيد	أستاذ بقسم علم الاجتماع	جامعة جيجل
بوغرزة رضا	أستاذ بقسم علم الاجتماع	جامعة جيجل

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الحالية بعنوان: انعكاسات عمل المرأة الجزائرية على مسؤولياتها الأسرية والتي أجريت على عينة من الأمهات العاملات في كليتي العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب واللغات إلى معرفة النتائج السلبية والإيجابية الناجمة عن خروج المرأة الجزائرية للعمل على مسؤولياتها الأسرية فيما يخص الأعمال المنزلية، الزوج والأبناء وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي المتمثل في:

- ما هي انعكاسات عمل المرأة الجزائرية على مسؤولياتها الأسرية؟

ولقد تناولنا في الفصل الأول من الجانب النظري ما يلي:

الإشكالية: وقد تضمنت السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الرئيسي: ما هي انعكاسات عمل المرأة الجزائرية على مسؤولياتها الأسرية؟

الأسئلة الفرعية:

- هل يؤثر عمل المرأة الالتزام الوظيفي للأم العاملة على قيامها بواجباتها المنزلية؟
- هل تقلد الأم العاملة لمنصب قيادي يؤثر على متابعتها التحصيل الدراسي للأبناء؟
- كيف تنعكس زيادة أعباء العمل للأم العاملة على العلاقة الزوجية؟

فرضيات الدراسة: وشملت الفرضية الرئيسية التي مفادها: ينعكس عمل المرأة الجزائرية سلبا على مسؤولياتها الأسرية.

أما الفرضيات الفرعية فكانت كالآتي:

- يقلص الالتزام الوظيفي للأم العاملة من قيامها بالأعمال المنزلية.
- يمنع تقلد الأم العاملة لمنصب قيادي من متابعتها التحصيل الدراسي لأبنائها.
- تنعكس زيادة أعباء العمل للأم العاملة سلبا على العلاقة الزوجية.

بالإضافة إلى تقديم أهمية الدراسة ومبررات اختيار الموضوع وتحديد أهداف الدراسة مع عرض جميع المفاهيم المتعلقة بالدراسة، وتقديم الدراسات السابقة التي استفدنا من محتواها.

أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه المتغير الأول وهو نشأة وتطور عمل المرأة في العالم الأوروبي والعربي والجزائري وإبرازه في نظر القانون العالمي والجزائري والتشريع الإسلامي، بالإضافة إلى دوافع خروج المرأة للعمل.

وفي الفصل الثالث تناولنا فيه المتغير الثاني وهو المسؤولية الأسرية، حيث عرضنا مدخل حول الأسرة، والتغير الحاصل على بنائها في مختلف النواحي في المجتمع الحديث وفي ظل خروج المرأة للعمل، ثم انتقلنا للوقوف عند أهم المسؤوليات الأسرية التي تقوم بها المرأة.

وفيما يخص الفصل الرابع فقد تناولنا الانعكاسات السلبية والإيجابية لخروج المرأة للعمل على أسرتها وعلى صحتها النفسية والجسمية.

أما الجانب الميداني فقد حوى فصلين: فصل الإجراءات المنهجية للدراسة، والذي تناولنا فيه تحديد المنهج وهو المنهج الوصفي لملاءمته مع طبيعة الدراسة، ومجالات الدراسة من خلال عرض جميع المعلومات عن مكان إجراء الدراسة وهو كليتي العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب واللغات، وتحديد المجال الزمني الذي استغرقته الدراسة والممتد من 2019/05/01 إلى 2019/05/09، كما قمنا بتحديد عينة الدراسة وهي الأمهات العاملات بكليتي العلوم الإنسانية والاجتماعية والآداب واللغات أين قمنا بعرض وتحليل محور البيانات العامة الخاصة بالمبحوثات، ثم قمنا بعرض أدوات جمع البيانات فقد استخدمنا الملاحظة، الاستمارة والمقابلة في جمع المعلومات من ميدان الدراسة، ثم تناولنا كذلك أساليب التحليل المستخدمة في الدراسة.

وبعد عرض وتحليل ومناقشة البيانات الخاصة بالفرضيات الثلاثة في الفصل الخامس والأخير، جاءت النتائج كالتالي:

- يقلص الالتزام الوظيفي للأم العاملة من قيامها بالأعمال المنزلية.
- يمنع تقلد الأم العاملة لمنصب قيادي من متابعتها للتحصيل الدراسي للأبناء.
- تنعكس زيادة أعباء العمل للأم العاملة سلبا على علاقتها بزوجها.

Résumé

Le but de cette étude intitulé de : les implications du travail de la femme algérienne sur sa responsabilité familiale.

Cette étude a été fait sur des mamans qui travaillent dans les facultés de science humaine et sociale et aussi la faculté de lettre et de langues étrangères et grâce a elle on a connu les conséquences négatives et positives c'est en répondant à la question principale.

Quelles sont les implications du travail de la femme algérienne sur sa responsabilité familiale ?

Dans le premier chapitre de la partie théorique on a parlé sur :

Problématique : inclus la question principale mentionnée ci dessous et les questions secondaires suivantes :

Le travail de la maman affecte-t-il sur ces taches domestiques ?

Un poste de travail important affecte-t-il sur le suivi éducatif de ses enfants ?

Comment la surcharge du travail de la maman se reflète sur sa relation conjugale ?

Les hypothèses d'étude inclus l'hypothèse principale et les hypothèses secondaires.

Hypothèse principale :le travail de la femme algérienne reflète négativement sur sa responsabilité familiale.

Et les hypothèses secondaires sont :

Le travail de la femme diminue ses taches domestiques.

un poste de travail important n'affecte pas sur le suivi éducatif de ses enfants

le travail de la femme algérienne reflète négativement sur sa relation conjugale

On aussi présenté l'importance et le but de cette étude, en plus les justifications du choix de sujet.

Dans le deuxième chapitre on a parlé sur la création et le développement du travail des femmes dans le monde européen, arabe et algérien

La position du travail des femmes avec le droit international, algérien et islamique.

Les raisons de la sortie des femmes au travail

Et dans le troisième chapitre on a parlé sur la responsabilité familiale ou on a présentés le changement de la création d'une famille dans la société moderne et et au cours de la sortie de femme au travail.

Et dans le dernier chapitre on a parlé sur les conséquences négatives et positives de la sortie de femme au travail sur sa famille et sa santé mentale et physique.

la partie pratique inclus :

les procédures méthodologiques de l'étude qui nous a permet de choisir l'approche descriptive car elle correspond la nature de notre étude a traves du présentation de lieu de travail (faculté des sciences humaines et sociales, facultés de lettre et de langues étrangères)et temps (01/05/2019-09/05/2019) aussi l'échantillon de travail qui est les femmes qui travaillent dans les facultés citées ci-dessous ou on a analysé l'axe de donnée avec une présentation des moyens de collection de ces donnés par l'utilisation de l'observation ,le formulaire et l'entretien dans la collection des donnés sur le terrain après on a présentés les méthodes d'analyse utilisés dans notre étude.

Dans le cinquième chapitre on a présentés le résultat de l'analyse de cette étude nous a confirmer nos hypothèse d'étude.et les résultats on été les suivants :

1- L'obligasion fonctionalle de la mére qui travaille réduit son travail domestique .

2- L'obstruction de la mére qui travaille à une position de direction entraveé par son suivi des résultas scolaires des enfants .

3- L'augemmentation de la charge de travaildes méres qui travaillent affect négativement la relation entre marie et femme.